



المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري

١٤-١٥ مارس ٢٠٠٢

الجزء الثاني

دولة الكويت - ٢٠٠٣م

ردمك: ١ - ١١٥ - ٠ - ٩٩٩٠٦ / ٨ - ١١٧ - ٠ - ٩٩٩٠٦
ISBN: 99906 - 0 - 115 - 1 / 99906 - 0 - 117 - 0





المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري

الحفاظ على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وصيانتها

(أبحاث وقرارات وتوصيات)

الجزء الثاني

المشاركون

د. م. موفق دغمان — د. محمد سامح عمرو
أ. د. صلاح العبيدي — أ. د. جابر خليل إبراهيم
أ. محمد رشاد بوسمة — ناصر العبودي
د. نواف سليمان العشوس — فواز الخريشة
د. محمد المنجي النيفر — م. علي اليوحة
شهاب عبدالحميد — أ. د. محمد غانم الرميحي

إعداد وتحرير ومراجعة

السيد أحمد المخزنجي - فوزية جاسم العلي - حامد مطلق المطيري

المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي

دراسات الموضوع الرئيسي

الحفاظ على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وصيانتها

(إصدار خاص)

المحتوى:

أبحاث وقرارات وتوصيات الندوة التي أقامها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الكويت ١٠ - ١٤ مارس ٢٠٠٢م

إشراف: إدارة البحوث والدراسات

ص. ب: ٢٣٩٩٦ - الصفاة - الكويت ١٣١٠٠ - فاكس: ٢٤٣٢٣٣١

الصف والتصحيح والتنفيذ والإخراج:

في وحدة الإنتاج بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

دولة الكويت

الطبعة الأولى: ٢٠٠٣

ردمك: ٩٩٩٠٦-٠-١١٥-١ / ٩٩٩٠٦-٠-١١٧-٨

ISBN: 99906 - 0 - 115 - 1 / 99906 - 0 - 117 - 0

المحتويات

تقديم

انطلاقا من كون الحاضر هو امتدادا متصلا للماضي، وأن صور الحاضر تشكل في ملامحها الأساسية بعدا حاضرا للماضي، فقد استضاف المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب يومي ١٤ و١٥ مارس ٢٠٠٢ المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري، وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، الذي انعقد تحت عنوان «الحفاظ على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وصيانتها»، حيث شملت أعمال المؤتمر أبحاثا ميدانية ودراسات علمية متطورة، تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة، وعرضت لتجارب الدول العربية في هذا المجال من خلال أمثلة حية.

إن انعقاد المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري على أرض الكويت، إنما يأتي ترجمة لجانب مهم من جوانب العمل العربي المشترك، وبما يظهر وعيا متقدما بأهمية الآثار، كونها تشكل ثروة معرفية يجب الالتفات إليها، والحفاظ عليها والعناية بها، والمساعدة على كشف «المستور» منها، والمساهمة في نشر كنوزها.

إن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ليسره أن يضع بين يدي القراء والباحثين أعمال وأبحاث وأوراق المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري في كتاب يمكن اعتباره ثمرة تعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أملا في أن يشكل هذا الكتاب في جزءيه مرجعا مهما للمكتبة العربية في مجال العناية بالآثار والتراث، وجهدا من الجهود السابقة واللاحقة التي نأمل أن تتكامل لنجعل من آثارنا العربية ثروة نحن أحق باكتشافها واستثمارها والحفاظ عليها.

والله ولي التوفيق،،

بدر سيد عبدالوهاب الرفاعي

الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

مقدمة

يواصل المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) نشر الجزء الثاني من بحوث ودراسات المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري، الذي نظمت فعالياته على أرض الكويت في العام ٢٠٠٢م.

ويضم هذا الجزء بين دفتيه عشرة بحوث ودراسات ألقيت ونوقشت خلال فعاليات المؤتمر، تحت شعار «الحفاظ على المواقع الآثارية والمعالم التاريخية وصيانتها» في الفترة من ١٠-١٤ مارس ٢٠٠٢م.

وهذه البحوث هي: التجربة السورية في توسيع مدينة دمشق القديمة والجامع الأموي الكبير، إدارة المواقع الآثارية والمعالم التاريخية وحمايتها، الحماية القانونية الدولية للتراث الثقافي المغمور بالمياه - دراسة لأهم أحكام اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١م، الحالة الراهنة لمدينة الحضر الأثرية، الاستشعار عن بعد في خدمة المسح الأثري، صيانة الفسيفساء وطرق المحافظة عليها، إدارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية - التجربة الأردنية في أم القيس، الفسيفساء في العالم العربي - مسح وتوثيق المجموعات، مشروع المركز العربي للدراسات الأثرية، التجربة الكويتية في ترميم وصيانة المباني التاريخية.

كما يتضمن هذا الجزء (الثاني) للكتاب وقائع وقرارات وتوصيات المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما قرره المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري في توصياته من ضرورة قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بـ «دمج» موضوع المحافظة على الآثار الغارقة في الدول العربية المشاركة، ضمن قوانين الآثار، المعمول بها في كل مكان منها، وكذلك مطالبتها بإعادة الاتصال بجمهورية الصين في هذا الشأن.

أيضا طالب المؤتمر - في توصياته - الدول العربية المشاركة بضرورة إدخال مادة «علم المتاحف» إلى أقسام الآثار بالكليات والجامعات والمعاهد العلمية بها.

والمجلس الوطني إذ يقدم هذا السفر العلمي الآثاري - كمرجع أكاديمي وتثقيفي - للقراء والمختصين والمهتمين بآثارنا وتراثنا الحضاري على مستوى الوطن العربي، ليؤكد دعمه المستمر للأعمال العلمية الجادة والرصينة التي تهدف إلى خدمة الوطن وإثراء الأجيال القادمة.

والله ولي التوفيق،،،

بدر سيد عبدالوهاب الرفاعي

الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

أولاً:

البحوث والدراسات

التجربة السورية

في توسيع مدينة دمشق القديمة

والجامع الأموي الكبير

د. المهندس موفق دغمان

(رئيس دائرة آثار مدينة دمشق)

نوفمبر 2001م

التجربة السورية في توسيع مدينة دمشق القديمة والجامع الأموي الكبير

الدكتور المهندس موفق دغمان

١ - مقدمة عن تطور مدينة دمشق

في بداية الدراسة لابد من النظر إلى مدينة دمشق القديمة من خلال تطور مدينة دمشق الكبرى. فقد أعد قانون التنظيم لعام 1933 نتيجة قصف منطقة سيدي عامود داخل المدينة القديمة فأعيد تنظيمها وتوزيعها على أصحابها الأصليين بمقاسم جديدة وبما يعادل حصصهم الأصلية، بعد ذلك تم أُعِدّ مصور عام لمدينة دمشق عام 1936 من قبل دانجيه وإيكوشار، ووضعت من خلاله الخطوط الرئيسية لمحاور الطرق ضمن دمشق القديمة وخارجها. ومنذ عام 1938 وُضع تصميم يوضح المناطق العمرانية لأجزاء المدينة وتقسيمها من النواحي السكنية والصناعية والزراعية، وبدأت الأبنية الطابقية بالانتشار بشكل واسع، وفي الوقت نفسه منع البناء بالمواد التقليدية خارج حدود المدينة القديمة. وفي عام 1945 أي بعد الاستقلال وحتى بداية وضع التصور العام في عام 1964 تنبهت الجهات المسؤولة إلى أهمية العمران ووضع المخططات التنظيمية الحديثة. فقد صدر عام 1948 نظام (قانون) البناء الخاص بمدينة دمشق تحت رقم 97 ووضع الشروط المطلوبة من حيث الارتفاعات وشروط بناء السكن الصحي وخدماته فتطورت - بشكل متسارع - مناطق متعددة من دمشق (منطقة الصالحية، الحبوبي، عرنوس، شربيشات، الحلبوني..)

كما احدثت مناطق تنظيمية في تلك الفترة تخضع لقانون التنظيم لعام 1933 (منطقة المزرعة، شارع بغداد، شارع حلب، القصور، أبو رمانة، أبو جرش، غربي القصر العدلي...إلخ).

أما مرحلة المخطط العام بين 1964 وحتى عام 1970 فتعتبر من أهم المراحل التي اتضحت من خلالها معالم دمشق التي نراها الآن، خاصة في ظل التزايد السكاني والتطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد أخذت الدراسات الخاصة بالمصور التنظيمي العام المناطق التاريخية من ناحية الارتفاع الطابقي (منطقة ك ول) حيث وصل نظام البناء ك إلى ارتفاعات طابقية تتراوح بين أربعة وخمسة

طوابق على الشوارع بعرض 8 م، الأمر الذي أدى إلى زيادة واضحة في الكثافة السكانية. وصحب هذا التطور تطويرا بالأنظمة السكانية والعمرانية فقد عدل قانون الاستملاك رقم 20 وقانون التنظيم رقم 9 ، وصدر قانون إعمار العرصات رقم 14 ، وقانون منع الاتجار بالأراضي رقم 3 وقانون 60 لعام 1979 والمرسوم رقم 5 لعام 1982.

أما مرحلة ما بعد تنفيذ المخطط العام لمدينة دمشق والمعمول به حتى الآن فهو بانتظار تصديق المخطط العام الجديد، وأهم ما يميز هذه المرحلة ما يلي:

أ - تطور المفاهيم العمرانية

ب - التنبه إلى مفهوم التراث

ج - عدم التقيد بالمخطط العام

د - انتشار المخالفات الجماعية في أطراف المدينة وعلى الأراضي الزراعية.

في عام 1992 كُلِفت شركة الدراسات والاستشارات الفنية بوضع دراسة للمخطط التنظيمي الهيكلي لمدينة دمشق في ضوء الوضع الراهن والإطار الإقليمي والتطور المنتظر لها لمدة 25 سنة قادمة. وخلال السنوات القليلة الماضية عُدِّل نظام البناء عام 1998 ليأخذ بالاعتبار كافة السلبيات الموجودة في النظام السابق.

2- منطقة الأحياء القديمة

تكمن أهمية هذه المناطق والتي تطورت خارج الأسوار من خلال:

أ - الأهمية التاريخية ونسيجها العمراني المتميز

ب - ندرتها ضمن المحيط العمراني الحالي

ج - وجود هذه الأحياء خارج الأسوار مما يحقق التجانس والتوازن العام للمدينة القديمة والأحياء الجديدة

٢-١ تمهيد

يعود تأسيس مدينة دمشق في الأصل إلى الألف الثاني قبل الميلاد، أما فيما يخص الأحياء الواقعة خارج السور وفي غياب معطيات أثرية، يمكن تحديد أصولها من خلال بعض المؤشرات التاريخية، حيث يعود أول ذكر لها إلى الحقبة الأموية، ثم جاءت ظروف تاريخية وأحداث خارجية حدت من نموها، إلا أن النمو خارج السور استمر باطراد وأحيانا بشكل سريع في العهد الأيوبي والمملوكي والعثماني. ونظرا للأهمية التاريخية لمدينة دمشق فقد صدر في عام 1972 قرارا يمنع الهدم أو إعادة البناء في

مـدينة دمـشق داخل السـور، وفي عـام 1979 ، وبناء على طلب المديرية العـامـة لـلآثار والمتـاحف، سُجلت مـدينـة دمشق على لائحـة التـراث العـالمي حسب منظمـة اليـونسكو ووضعت لها وجيبة حماية. لذلك فإن حماية القسم داخل الأسوار قد أقرت وشكلت لها لجنة حماية ونظام بناء. إلا أن المناطق العمرانية التاريخية المحيطة، والتي يفترض أن تولى الحماية لأهميتها التاريخية من جهة وارتباطها بالمدينة القديمة ضمن السور من جهة أخرى ، شملها التخطيط والتنظيم العمراني وكانت يد الآليات الحديثة سريعة في قطاع أصبح قلب المدينة، حيث القيمة الاقتصادية بالغة الارتفاع. ويجدر بالذكر أن المديرية العامة للآثار والمتاحف ومنذ عام 1980 باشرت حملة كبيرة لحماية مدينة دمشق القديمة، بكامل أجزائها، وانبثقت بفضل هذه الحملة لجنة دولية سميت «لجنة حماية دمشق القديمة» خاصة في ظل الأخطار التي أحدقت المناطق التاريخية خارج الأسوار (ساروجا، الميدان) .

وبدأت الدراسات تعد من قبل المؤسسات المحلية كالجامعات والمعاهد الأجنبية وترسخت فكرة الحفاظ على ما سمي - للمرة الأولى - في اللغة العربية بالنسيج العمراني، وترسخت الفكرة الثانية بضرورة الحفاظ على الصروح في إطارها العمراني. وأكد هذه الأفكار الباحثون من مؤرخين وعلماء آثار ومهندسين الذين رأوا بأن تاريخ دمشق العمراني لا يمكن فهمه إذا لم يدرس تاريخيا. ومن الأحياء الأثرية القديمة التي نمت خارج الأسوار والتي أصبحت أحياء تاريخية: مسجد الأقصاب والعمارة والعقيبة وسوق ساروجا والسويقة. وعلى سفح قاسيون الصالحية التي تتوضع على امتداد نهر يزيد. وفي المنطقة الجنوبية نرى حي الميدان الذي تشكل على ضفتي طريق الحج، ولكل من هذه الأحياء خصائص عمرانية ومعمارية واجتماعية واقتصادية، وتمثل مخزونا ثقافيا وحضاريا مهما من خلال تراكم الثروة الإنسانية في كل منها عبر العصور.

وإذا ما دخلنا بالتفصيل في هذه الأحياء نلاحظ أن معظم البيوت التي مازالت قائمة تعود في أصلها إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وتشكل مع الأزقة والحارات نسيجا متكاملا يجب الحفاظ عليه،حيث إن الشريحة المتكاملة إما أن تشكل الإطار التاريخي الذي يحيط بمنشأة مهمة أو أنها مثال مميزا لنسيج عمراني قديم مثل قصر الحجاج أو العقيبة،أو واجهات غنية بالعناصر المعمارية مثل حي القنوات وجوزة الحدباء، أو تجمع لنماذج سكنية تتميز بالعناصر الزخرفية ونقاء مخطط المسكن مثل منطقة ساروجا. الشكل (1) يوضح مناطق الأحياء التاريخية.

٢-٢ الوضع الراهن للأحياء التاريخية في مدينة دمشق

منذ أن وضع المخطط التنظيمي العام لمدينة دمشق من قبل ميشيل إيكوشار ساد مفهوم أحادي هو مفهوم المدينة التاريخية ضمن الأسوار، وأغفل دور المناطق العمرانية التقليدية. ويؤكد إيكوشار ذلك من خلال مقدمة تقريره عن مشروع التنظيم لعام 1968: " نعلم أن كل ما جعل لدمشق شهرتها وعظمتها، كل ما من شأنه أن يخلدها، ويجب أن نتيقن بالأهمية، الوحيدة والاستثنائية في تاريخ العالم، أهمية هذا الرباعي الأضلاع المدينة داخل الأسوار ذي المساحة التي لا تتجاوز بضعة هكتارات». واليوم نحن أمام تناقض كبير، فمفهوم التسجيل على لائحة التراث العالمي المعتمد حتى الآن هو التسجيل للمدينة داخل السور والتي لم تسلم هي الأخرى من التعديات، أما الأحياء التاريخية المحيطة بها فهي غير مسجلة، فمخطط إيكوشار يقوم على أنقاض أحياء بكاملها، الأمر الذي ينذر بالقضاء على دمشق القديمة خارج الأسوار فيختل التوازن العام القائم بين المدينة القديمة والأحياء الجديدة.

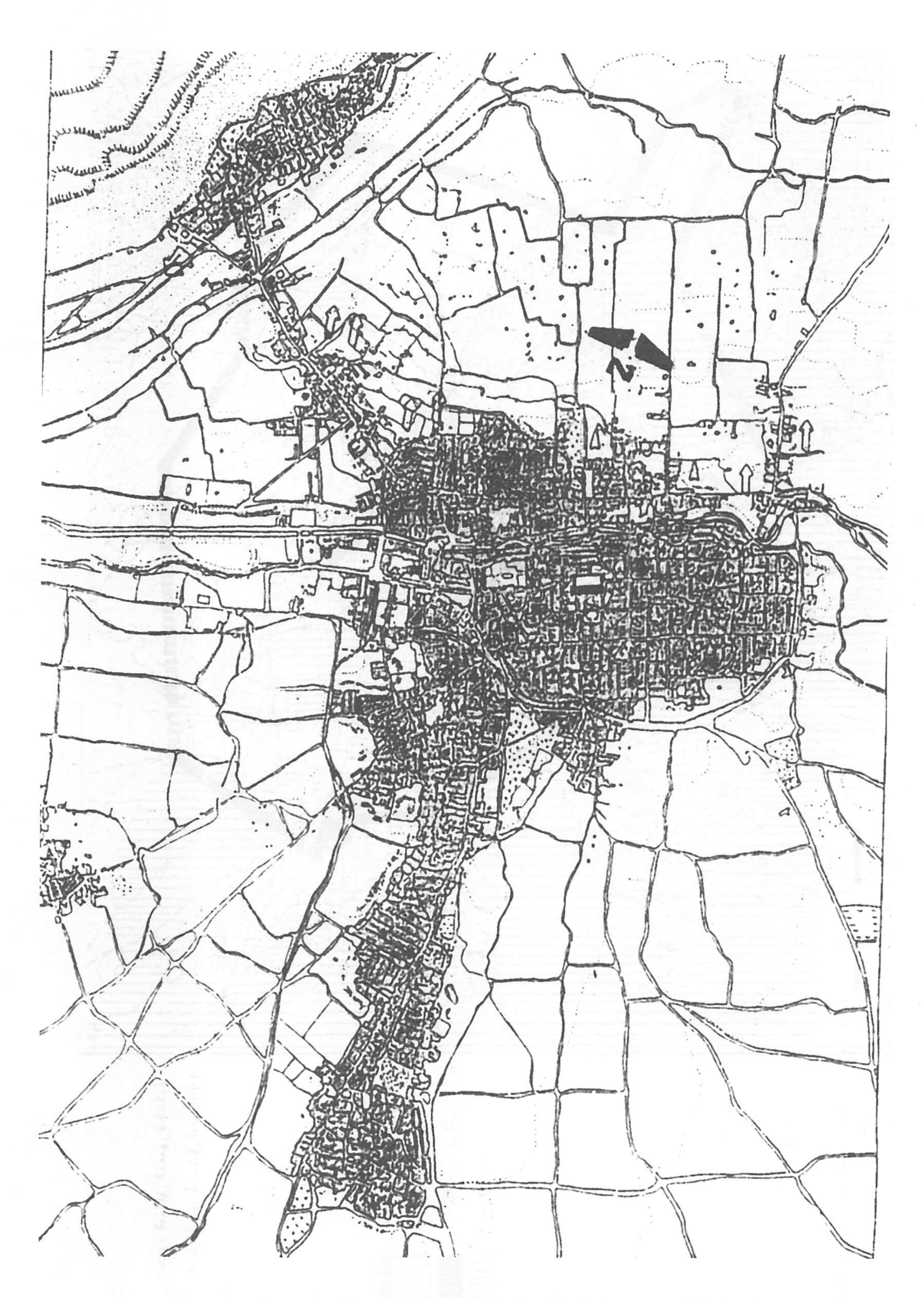
٢-٣ مشاكل الأحياء التاريخية

- إن المساكن في الأحياء القديمة في حالة يرثى لها، فكثير من الأبنية تساقطت أجزاء منها وخاصة طبقات الإكساء، و نتيجة للعوامل الجوية والتلوث تآكلت الجدران الحجرية والإنشاء الطيني في الكثير من المباني مما ينذر بتهدمها، الأمر الذي دعا بعض أصحابها إلى إجراء إصلاحات فيها ولكن بأسلوب غير صحيح، حيث استخدمت المواد العصرية في ذلك كالبلوك الإسمنتي والبيتون المسلح، والأغلبية تحول أوضاعهم المادية ونظام البناء دون أعمال الترميم والصيانة.

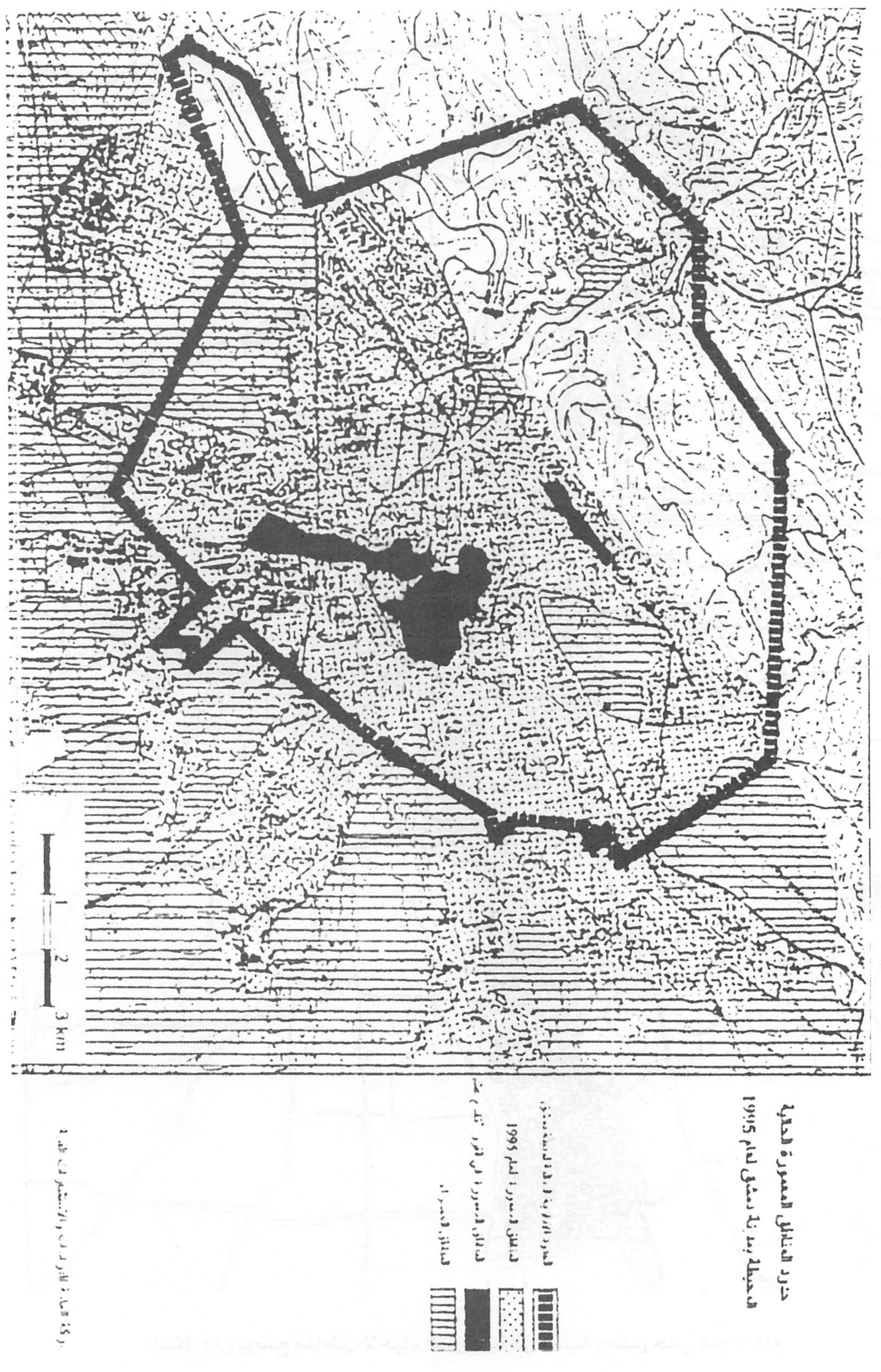
- إن تقسيم السكن التقليدي إلى سكن أصغر بغية تأجيره أو حصر الإرث، أدى إلى تغيير ملامح هذا السكن، كما أن التقسيم التقليدي الداخلي لا يتناسب مع عدد الأفراد في الوقت الحالي، الأمر الذي دعا الكثيرين من السكان إلى إغلاق الفراغات المهمة مثل الإيوان أو القاعات وحتى إلى التعدي على الفسحات السماوية .

- تفتقر معظم المساكن إلى المرافق الصحية الحديثة بالإضافة إلى نقص شديد في البنية التحتية وبيئة غير صحية كما توجد في الأحياء القديمة مباني متهدمة، يرمي فيها بعض السكان نفاياتهم فتتحول بذلك إلى مستودعات للنفايات مما يؤدي ذلك إلى خلق بيئة غير نظيفة.

- إن تخوف السكان من عملية الحفاظ على هذه المباني خاصة الذين يتجاهلون القيمة التاريخية لمساكنهم، دفعهم العامل الاقتصادي وعدم الوعي إلى تدمير البنية الإنشائية والعناصر المعمارية وسلب التحف الفنية منها.



الشكل (١) يوضح مناطق الاحياء التاريخية في مدينة دمشق حتى عام ١٩٠٥م



الشكل (٢) يوضح الاحياء التاريخية وعلاقتها بالمدينة

4-2 مفهوم الحفاظ على المباني والمناطق التاريخية

مفهوم الحفاظ من الناحية العمرانية يفسر عملية إعادة تأهيل المباني والمناطق التاريخية بأنها العملية التي تهدف إلى تطوير المناطق وحمايتها. ويكمن جوهر عملية الحفاظ وإعادة التوظيف والتأهيل في العمل على استمرارية حياة المناطق ذات القيمة، تأكيدا للشخصية الحضارية من خلال المحافظة على التراث المعماري والطابع البصري والعمراني لتلك المناطق، مع حماية الشخصية الاجتماعية والحضارية للمجتمع الذي يسكنها .ويمكن توضيح مفهوم عملية الحفاظ وإعادة التأهيل للمناطق التاريخية، على أنها تكامل بين عمليات الصيانة والمحافظة على المباني التاريخية مع التحكم في ديناميكيات التغيير المصاحبة لعمليات التنمية العمرانية والاجتماعية والاقتصادية لضمان استمرار كل ما له قيمة مادية ومعنوية.

وترجع أهمية الحفاظ على المباني والمناطق التاريخية إلى ثرائها بالعناصر المعمارية الأثرية الغنية بالتفاصيل المختلفة. كما تتمتع بقيم تاريخية وجمالية ورمزية تجعل منها خير شاهد على الحضارة عبر امتداد التاريخ، ولذلك فالمناطق التاريخية تعد بمنزلة متحف كبير مفتوح للتراث البشري على مر التاريخ، ويجب أن تعامل كمحمية تاريخية .وقد أكد هذا المفهوم من خلال المعاهدات والوثائق والتشريعات والقوانين (وثيقة أثينا 1931، الميثاق الدولي المقرر في مؤتمر البندقية 1963، قانون الآثار السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 222 تاريخ 1963/10/26 وتعديلاته التي شددت العقوبات والتعامل مع الآثار المنقولة والثابتة، وجاءت هذه التعديلات بالقانون رقم (1) الصادر عن رئيس الجمهورية وبناء على أحكام الدستور وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ 1418/9/1 هـ و 1997/12/30م، والمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو 1972، المجلس الدولي للآثار والمواقع الأثرية ICOMOS، واشنطن 1986 وغيرها..) ومن خلال ذلك ظهرت أساليب متنوعة في الحفاظ، وتبعا لقيمة المواقع التاريخية ومنها: الصيانة، إعادة البناء، الترميم، التجديد، الارتقاء.

٢-٥ دراسة الشرائح التاريخية في المخطط التنظيمي العام لمدينة دمشق (الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، محافظة دمشق).

تمثل الشرائح والضواحي السكنية التاريخية خارج السور والمبينة بالشكل (٢) حدود المناطق المعمورة في دمشق منذ القرن التاسع عشر وحتى عام 1945 وبمقارنة هذه المخططات يتبين أن منطقة الأحياء الشعبية (المنطقة ك) تضم معظم المناطق ذات الصفة التاريخية والنسيج العمراني المتميز، كما تضم معظم المباني ذات القيمة الأثرية

والتاريخية والمسجلة لدى المديرية العامة للآثار والمتاحف، حيث يبلغ مجموع تلك المباني حوالي 305 بناء «أثريا» موزعة على الشكل التالي:

- المدينة القديمة ضمن السور 110 بنايات
- محور الميدان 43 مبنى
- الشاغور 9 مبان
- مناطق العقيبة وساروجا والسنجقدار والقنوات 59 بناء
- سفح قاسيون 84 مبنى

كما يبين المصور في الملحق تقسيم المناطق في الأحياء القديمة خارج السور حسب أماكن وجودها إلى أربعة أقسام:

1- سفح قاسيون بمساحة مقدارها 78 هكتارا تضم 30 بناء أثريا وقد حدد منها 41 هكتارا كشريحة تاريخية

2- المنطقة الممتدة على محور الميدان: بلغ مجموع مساحتها 135 هكتارا وتضم 43 بناء أثريا وفي ضوء الوضع الراهن تم تحديد 70 هكتارا لتشكل 3 شرائح أثرية، هي:

- **الشريحة الأولى** تضم 28 مبنى أثريا وتتميز باستمرارية النسيج التقليدي وتشمل جزءا من المنطقة (ل) أي منطقة التجارة المركزية.

- **الشريحة الثانية** تمتد على جانبي طريق الميدان في الجزء المحصور بين طريق المجتهد وطريق باب مصلى

- **الشريحة الثالثة** وتقع جنوب المحلق الجنوبي وتحتوي على 39 مبنى أثريا من أصل 43

3- منطقة شاغور براني مساحتها التقريبية 9.5 هكتارات تم اختيار 5 هيكتارات منها كشريحة أثرية تحتوي معظم المباني الأثرية الموجودة بالمنطقة.

4- منطقة العقيبة وساروجا بمساحة 29 هكتارا وتضم 11 مبنى أثريا.

سميت هذه المناطق (K1) التي تخضع إلى النظام الخاص بالمدينة القديمة ضمن السور، كما هو مبين في الدراسات الخاصة بالشرائح التاريخية. تحيط بهذه الشرائح مناطق تدعى المناطق الانتقالية تتبع نظام بناء منسجما مع الشرائح الأثرية التي تسجل تباعا من قبل المديرية العامة للآثار والمتاحف. (أنظر المصور التنظيمي العام لمدينة دمشق في نهاية البحث).

٣. مدينة دمشق القديمة

٣-١ مقدمة تاريخية: دمشق كما، هو معروف، هي أقدم عاصمة في العالم مازالت حية حتى الآن، تقع مدينة دمشق على بقعة جميلة من الأرض حيث يتلاقى خط العرض 33.21

شمالا مع خط الطول 36.18 شرقي غرينتش وعلى أرض ترتفع عن سطح البحر نحو 690 مترا يمر فيها نهر بردى وفروعه وتحيط بها غوطة غناء . لقد حظي اسم المدينة باهتمام الباحثين فمنهم من يعتقد أن اسمها مشتق من كلمة (داماكينا) وهي زوجة (أيا) إله المياه أما الآراميون فقد أطلقوا عليها اسم (دار ميسق) والتي تعني كما بدا لبعض العلماء (الدار المسقية)، أما الآشوريون فقد دونوا في وثائقهم اسم المدينة (دمشق).

1- **دمشق في العصور القديمة:** إن أقدم ما نعرفه عن تاريخ دمشق يرجع إلى ألفي عام قبل الميلاد على الأكثر، وعندما بدأت حركة القبائل الآرامية في منتصف الألف الثاني قبل الميلاد بالانتشار في أنحاء الهلال الخصيب أقام الآراميون ممالك متفرقة على أنقاض الممالك الكنعانية المندثرة ومنها دمشق.

2- **دمشق في العهد الآرامي:** كانت دمشق في العام 1000 ق. م عاصمة دولة صغيرة للآراميين حيث كانت توضع على الأرجح في الجانب الغربي من دمشق القديمة، وكانت أزقة المدينة ومساكنها تتوزع بغير انتظام بين معبدها الشهير (معبد حدد) عند الجامع الأموي حاليا والقصر الملكي الذي يقع جنوب المدينة. وفي العهود الآشورية والبابلية والفارسية لم يحدث شيء يذكر في المدينة.

3- **دمشق في العهود اليونانية - الرومانية، البيزنطية:** (بين القرن الرابع ق.م والقرن السابع م): بعد وصول جيوش الإسكندر المقدوني إلى سوريا ينتهي الحكم الفارسي فيها، ويرتبط مصير دمشق بالغرب لفترة تدوم عشرة قرون. وقد طرأ تطور عمراني على المدينة في العهود الثلاثة، ففي العهد اليوناني سكنت الجالية اليونانية أحياء مستقلة من مدينة دمشق، مؤلفة مدينة جديدة إلى جانب المدينة الآرامية، لها نظام المدن اليونانية في التخطيط والتنظيم، فامتازت بالشارع المستقيم وأقيمت شوارع متعامدة على الجانب الشرقي من المدينة، وكانت تحوي ساحة واسعة هي السوق العامة وكانت تدعى الأغورا . أما في العهد الروماني فقد حدثت حركة عمرانية واسعة في المدينة، الأمر الذي استدعى توسيعها وإحداث تنظيم جديد فيها فأحيطت بسور واسع مستطيل، زود بأبواب من الجهة الشرقية والجهة الغربية (باب شرقي، باب الجابية)، واثنين في الجنوب (باب كيسان والباب الصغير) وثلاثة بالشمال (باب توما وباب الفراديس وباب بالقرب من باب اللام حاليا). كما أحدث في المدينة شارع رئيسي يمتد من الشرق إلى الغرب اشتهر بالشارع المستقيم؛ إلا أن الآبدة الهامة التي خلفها العصر الروماني هي معبد جوبيتر والأسواق المحيطة (الجاما) التي بنيت على أنقاض المعبد الآرامي ومحيطه .أما في العهد البيزنطي فلم يحدث تطور كبير للمدينة إلا أن صور العمران المنتظم بدأت تتغير، وتحول المعبد إلى كنيسة للقديس يوحنا المعمدان بالإضافة إلى بناء دير وقصور للحكام على أرض الأسواق المحيطة بمعبد جوبيتر.

دمشق في العهد الأموي من 661-750 م: في عام 635 ترى دمشق نفسها محاصرة من كتائب عربية أتت من الحجاز، معلنة ظهور الدين الجديد ومبشرة بانتهاء النفوذ الغربي. وأخذت دمشق منذ عام 41 هـ /661 م تتحول بفضل جهود الخليفة معاوية، فكان العهد الأموي بمنزلة، العصر الذهبي لمدينة دمشق، ولعل بناء الجامع الأموي أهم ما يميز هذا العهد بالإضافة إلى بناء دار الإمارة والحمامات والخانات والقيساريات والأسواق وانتشار الأحياء خارج الأسوار وبناء المقابر المهمة كمقبرة الباب الصغير والشيخ رسلان وغيرها.

5. **دمشق في العهد العباسي 750 م -968 م:** اتخذ العباسيون الكوفة عاصمة لهم فأهملت دمشق وكانت الحركة العمرانية ضعيفة فيها وقد تعرضت المدينة للحرائق وتعرضت أسوار المدينة للهدم حتى أن الجامع الأموي الكبير احترق بشكل كامل.

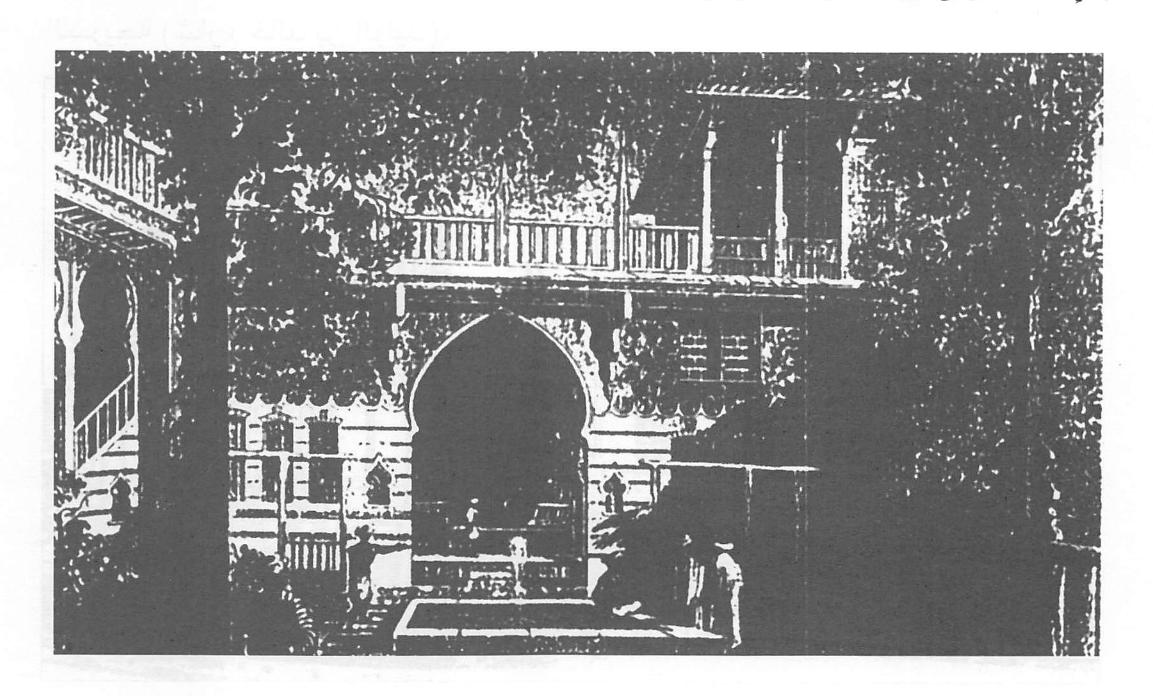
6- **دمشق في العهد الفاطمي من سنة 968م إلى 1075 م:** لم تكن الحركة العمرانية في العهد الفاطمي غنية، ومن الآثار القليلة التي تركت محراب كان يخص مسج فلوس في حي الميدان والمعروف حاليا [ابو الفلوس أو زاوية الرفاعي] بالإضافة إلى كتابة على صخرة في خانق الربوة وبعض الآثار في تربة بالب الصغير. كما سادت الفوضى في مخطط دمشق والذي وضع في العهد الروماني وأصبح للمدينة طابع القرون الوسطى بأحيائها ودروبها وساد نظام الحي المكتمل بخدماته من مسجد وباب وسويقة.

7- **دمشق في عهد السلاجقة والأتابكة من سنة 1075 -1174:** في منتصف القرن الخامس الهجري كانت الخلافة تخضع لنفوذ سلالة من الأتراك عرفوا بالسلاجقة. وقد بدأ في هذه المرحلة حدوث نوع من الانتعاش في الحياة العمرانية في عهد السلاجقة وأول ما حدث في هذا المجال هو بناء القلعة في الزاوية الشمالية الغربية للمدينة وبدأت العناية بإشادة أبنية خاصة للمدارس مستقلة عن الجامع الأموي وحظيت دمشق في عهد نور الدين بكثير من العناية من الناحية العمرانية فقد عاد بناء السور والأبواب والمدرسة الشهيرة بمدرسة نور الدين ودار الحديث النورية وجمام نور الدين وغيرها. وامتد العمران إلى خارج الأسوار فبنيت مبان عرفت بالخانقاه (خانقاه الطواويس وخاتون).وبدئ منذ منتصف القرن السادس الهجري بإعمار جبل قاسيون وإقامة ضاحية مستقلة عن دمشق دعيت بالصالحية كما أقيم في هذا العهد حي كبير آخر خارج الأسوار وهو حي العقيبة في شمالي السور.

8- **دمشق في العهد الأيوبي من سنة 1174 - 1259:** تنفست دمشق الصعداء في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي وبدأت تعود إلى مسرح الأحداث العالمية كعاصمة للدولة الإسلامية. وفي هذا العهد وعلى الرغم من انشغال الدولة بالحروب الصليبية

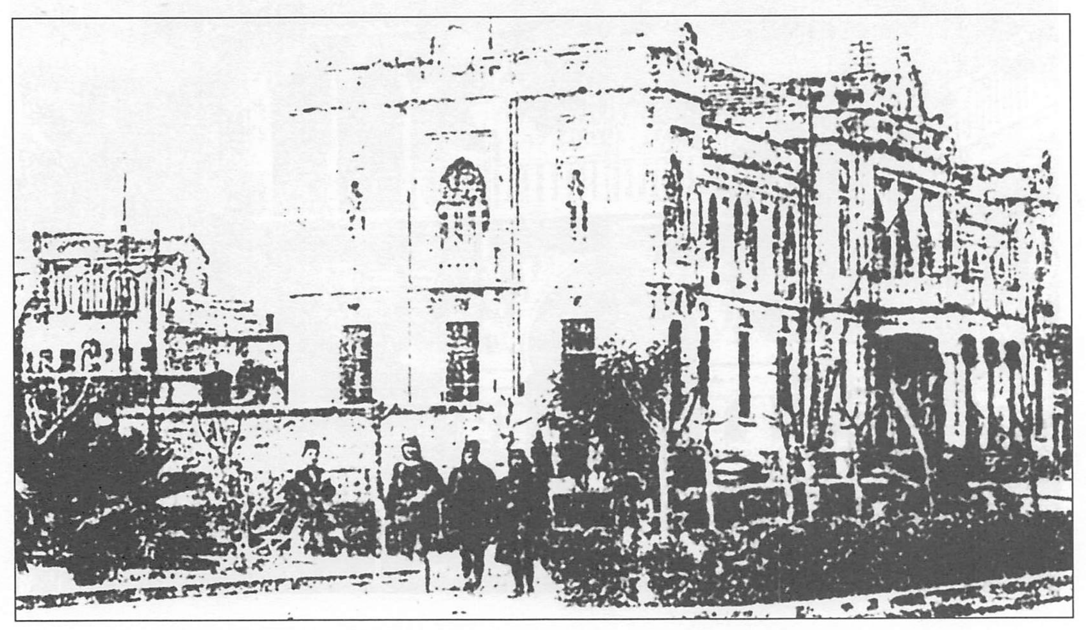
فقد استمرت الحركة العمرانية نتيجة توفر الأمن والاستقرار وحماس البيت الأيوبي للعلم والدين. ففي هذا العهد اتسعت ضاحية الصالحية إلى أن أتصلت بالأسوار واقيمت المدارس (المدرسة الشامية، المرشدية،الجهاركسية وغيرها) كما أقيمت المساجد مثل جامع الحنابلة والماردانية والتوبة والجراح) أما المدينة ضمن السور فشيدت فيها القلعة الجديدة على أنقاض القلعة السلجوقية وبنيت المدرسة العادلية الكبرى والصغرى وغيرهما.

9- **دمشق في العهد المملوكي من سنة 1259-إلى سنة 1516:** كانت دمشق في العصر المملوكي من أكبر ولايات الدولة ونعمت دمشق في هذا العهد بالازدهار فتقدمت العلوم والصناعات وازدهرت المشاريع العمرانية، وهذا قبل كارثة تيمورلنك. ونرى أن المباني في هذا العهد كثيرة وتتميز بطابع معماري واضح ومنها المدرسة الجقمقية ودار الحديث التنكزية بالإضافة إلى إعمار مناطق جديدة خارج الأسوار فظهرت أحياء جديدة خارج الأسوار وبنيت مبان مثل جامع السقيفة والتيروزي وغيرهما. ونمت بالإضافة إلى ذلك منتزهات على ضفاف بردى وتورا وزودت مقاصفها بكل وسائل الراحة والخدمة للطعام والاستجمام.وقد وصفت دمشق عبر العصور من قبل الزائرين المسلمين والمستشرقين ووصفوا حسن المدينة ومعالمها كالجامع الأموي والقلعة والسكن وجمال مناظرها متمثلاً بالضواحي المحيطة بها بالإضافة إلى صناعاتها التقليدية.

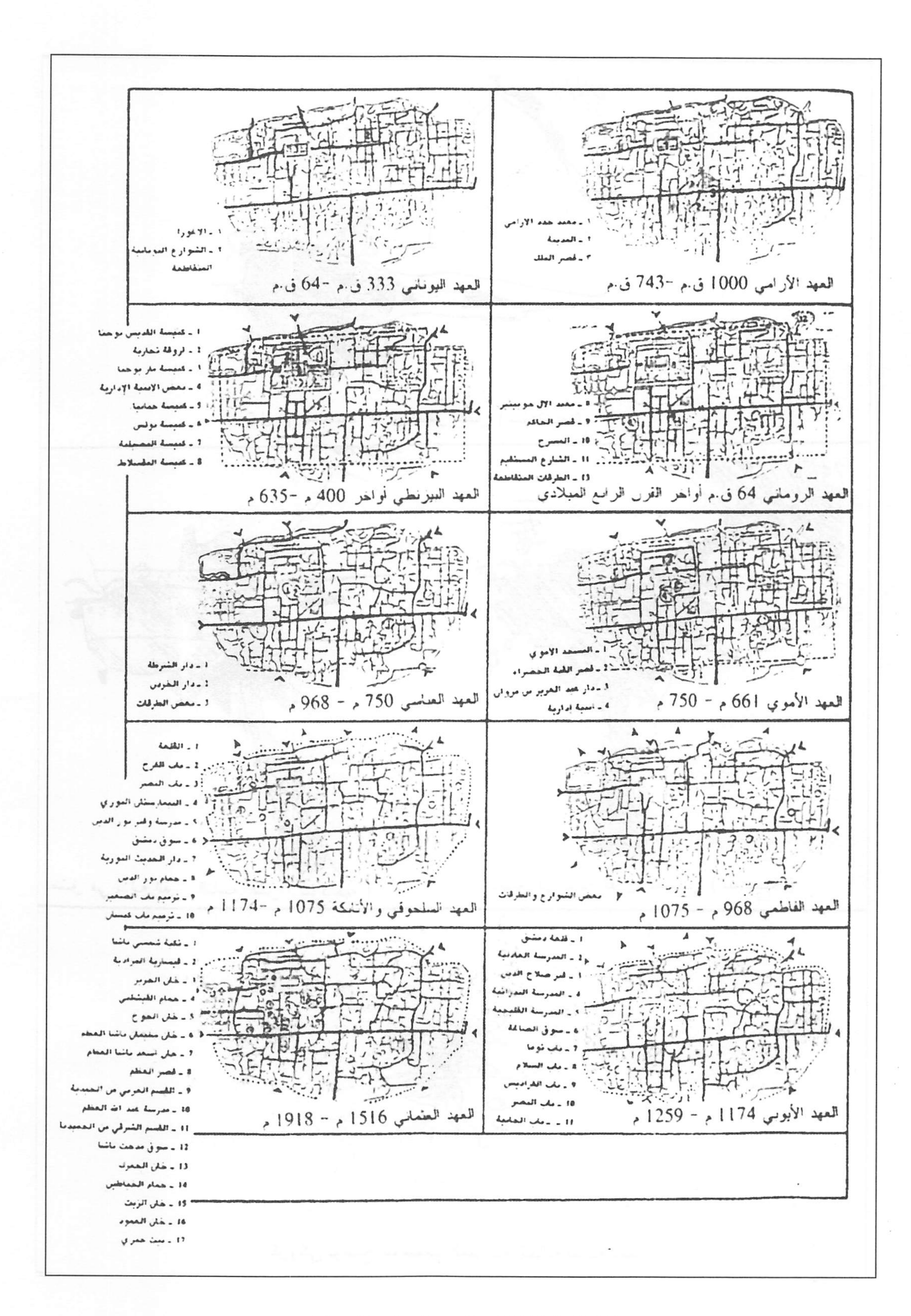


الصورة (١) توضح الاجواء الداخلية في السكن التقليدي - العهد المملوكي

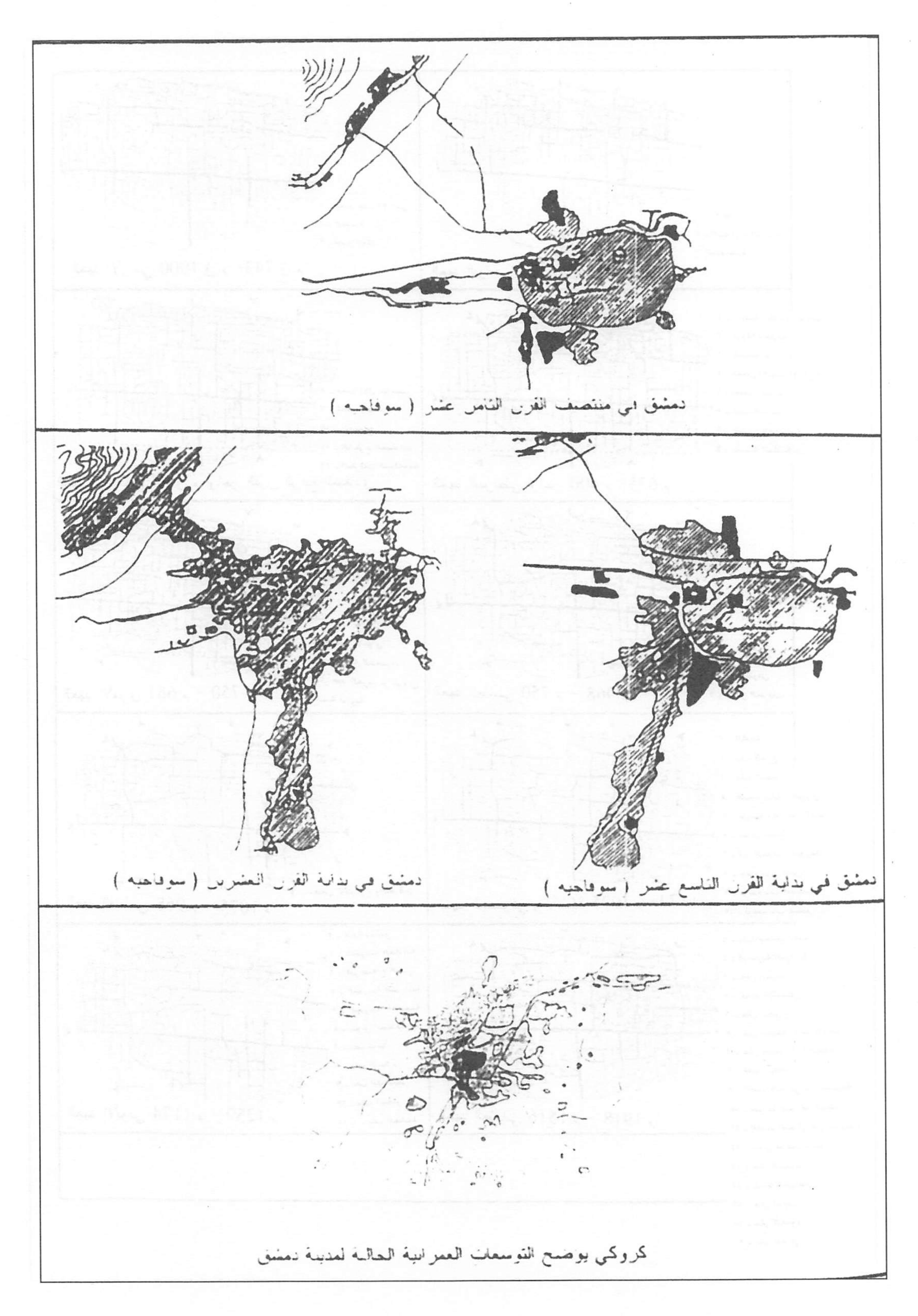
10- **دمشق في العهد العثماني من سنة 1516-1918**: دخل السلطان سليم دمشق عام 922هـ /1516 م إثر انتصاره على المماليك في معركة مرج دابق، أما عن تطور دمشق من الناحية العمرانية في هذا العهد فلا يمكن مقارنته مع التطور الذي حصل في العهد المملوكي فمن ناحية تخطيط المدينة لم يطرأ تغير يذكر قبل القرن الأخير وأكثر ما حدث كان مركزا على الأسواق والخانات انسجاما مع الحركة التجارية، وخاصة في مواسم الحج ومن المشيدات الهامة في العهد العثماني (تكية وجامع الشيخ محي الدين، التكية السليمانية وجامع الوالي درويش باشا وجامع الوالي سنان باشا) أما داخل الأسوار فقد بنى شمسي باشا في عام 960 هـ /1553 خان الجوخية. وأما في القرن الثامن عشر فقد نشطت الحركة العمرانية على يد ولاة من آل العظم وبُنيت مدرسة في سوق الخياطين، وخان أسعد باشا العظم، وأقسام من سوق الحميدية. أما في القرن التاسع عشر فقد حدث تطور على مخطط المدينة وشقت فيها طرق جديدة، وجددت الأسواق والمناطق السكنية، وبنيت أحياء كالقنوات وأنشئ حي الأكراد في شرق المدينة وحي المهاجرين في غربها. وفي أواخر القرن التاسع عشر أخذت أساليب العمارة الأوروبية تغزو المدينة فتغير طابعها، ومن أهم مباني تلك الفترة محطة الحجاز،الثكنة الحميدية، مقر جامعة دمشق وقصر الوالي ناظم باشا في المهاجرين (القصر الجمهوري القديم) والمشفى الوطني. وشقت في المدينة طرق حديثة تصل المدينة بأحيائها البعيدة ومنها شارع جمال باشا (شارع النصر) وشارع من جانب باب السريجة (شارع خالد بن الوليد).



الصورة (٢) توضح مبنى محطة الحجاز - نهاية العهد العثماني



الشكل (٣) التطور العمراني لمدينة دمشق



الشكل (٤) التوسع العمراني لمدينة دمشق من منتصف القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر

11- التاريخ العمراني الحديث لدمشق: في نهاية الحكم العثماني وفي عهد جمال باشا بدئ برفع مدينة دمشق مساحيا من أجل إعداد أول مخطط تنظيمي لها، لكن المشروع توقف إثر قيام الثورة العربية الكبرى عام 1916 م واستكمل فيما بعد وأعدت خارطة شرطة دمشق. وفي الفترة مابين 1921 -1928 اهتمت السلطات الفرنسية مع بداية حكمها بتحسين شبكة الطرق ووضع الإحصائيات والمخططات المساحية (الكدسترائية) ، وفي الفترة مابين 1929-1936 اتُبعت سياسة جديدة في التخطيط للمدن تحت إشراف إدارة جديدة تدعى (مصلحة الأشغال العامة) وبذلك وضع المخطط التنظيمي لمدينة دمشق من قبل السيدين دانجيه وإيكوشار في عام 1936 م. وبعد حصول سوريا على الاستقلال في عام 1946 م قامت في دمشق نهضة عمرانية امتدت حتى عام 1967 وقد قامت الدائرة الفنية في أمانة العاصمة بإدخال العديد من التعديلات على المخطط التنظيمي، فأضيفت مناطق عمرانية جديدة مثل حي المزرعة والتجارة وغيرها. أما بالنسبة إلى المدينة القديمة فقد اكتفت البلدية بالترخيص لهدم وإعادة البناء لبعض العقارات، وقامت البلدية بعد ذلك بتخفيض ارتفاع المباني إلى طابقين في المدينة القديمة. وفي عام 1968 قام بانشويا وإيكوشار بوضع مخطط تنظيمي جديد للمدينة مازال يعمل به حتى اليوم، بانتظار تصديق المخطط التنظيمي الجديد الذي وضعته الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، حيث لم يستطع المخطط الذي وضعه إيكوشار عام 1967 استيعاب التضخم العمراني الكبير الذي تعرضت له دمشق ولأسباب كثيرة.

أما عن مدينة دمشق القديمة ومن خلال المخطط التنظيمي الذي وضعه إيكوشار، فقد شقت النسيج العمراني المميز مجموعة من الطرقات والساحات ومواقف السيارات، ولم يلق هذا التخطيط استحسانا لدى المهتمين بالنسيج العمراني في المدينة القديمة ولذلك بدأ الاهتمام بالمدينة القديمة.

و ابتداء من العام 1972 أُحدِثت شعبة في محافظة دمشق حددت صلاحياتها ومهامها في كافة الأعمال الفنية، ووضع نظام بناء خاص بالمدينة القديمة، ومنحت اللجنة الفنية صلاحيات واسعة بالنظر في رخص الترميم وإعادة البناء وغيرها. وفي عام 1975 تشكلت عدة لجان تعمل في مجال حماية التراث العمراني وانعقدت نتيجة لذلك عدة مؤتمرات منها:

1- في عام 1976 نظم مؤتمر لحماية مدينة دمشق القديمة وغوطتها شاركت فيه نقابة المهندسين التي تمثل لجنة الدفاع عن العاصمة

2- عام 1979 تشكلت بمبادرة من المديرية العامة للآثار والمتاحف «اللجنة الدولية لحماية دمشق القديمة»، وكان من أهدافها وضع مخطط للمدينة القديمة يبين

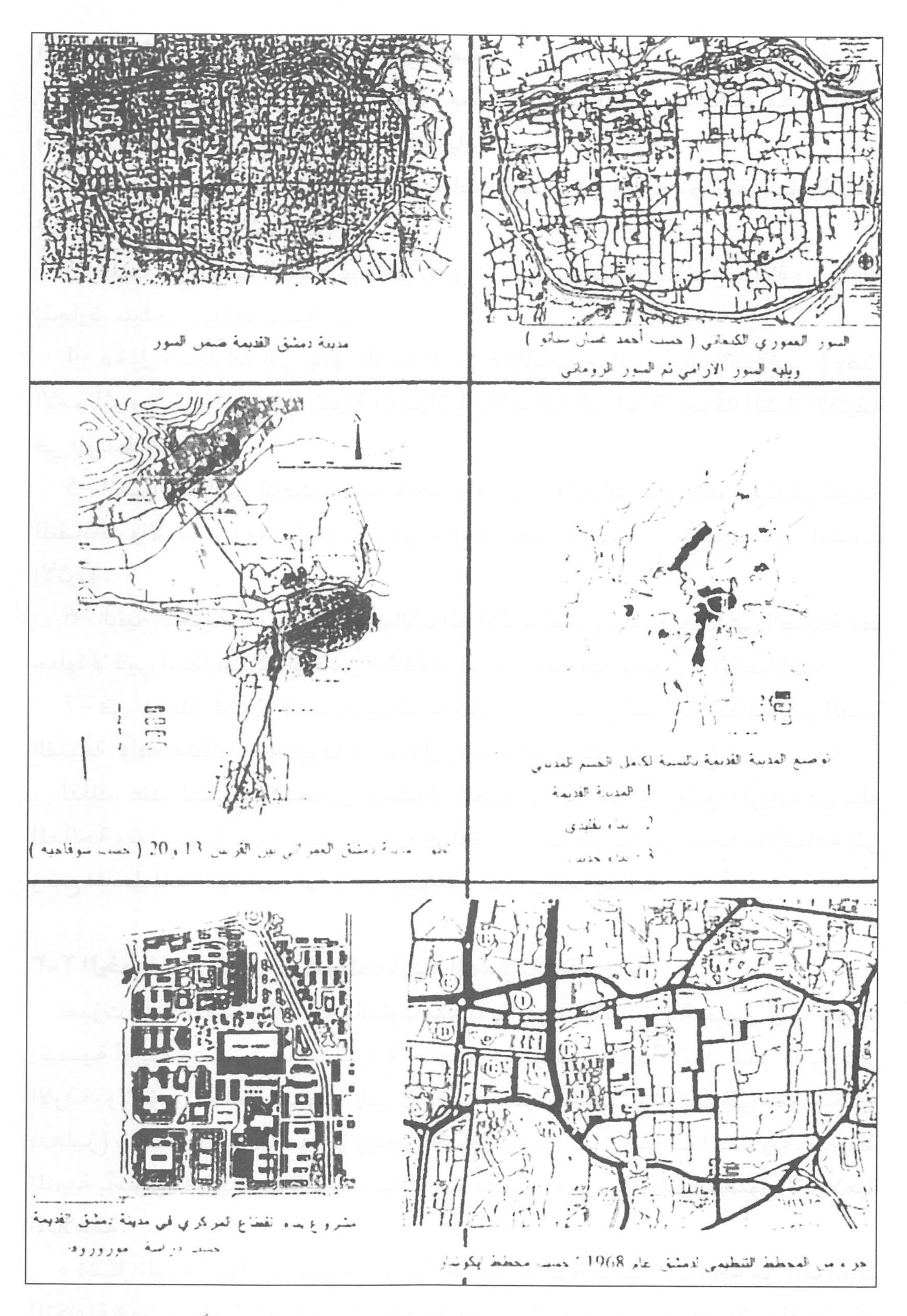
الاستعمالات المختلفة فيها، وفي العام نفسه تشكلت جمعية أصدقاء دمشق وازداد الاهتمام بحماية المدن القديمة الأخرى في بقية المحافظات.

3- في عام 1982 دعت نقابة المهندسين في دمشق إلى ندوتين حول مدينة دمشق وكذلك في عام 1985

4- في عام 1986 شكل مجلس محافظة مدينة دمشق لجنة حماية مدينة دمشق القديمة.

ومنذ العام 1970 وحتى الآن قدم عدد من الباحثين من الجامعات المختلفة ومنها الألمانية مثل فيرت، وهوفمان وغاوبي وشليبهاكي دراسات مختلفة عن المدن القديمة، وشارك المعهد الألماني الأثري والمعهد الفرنسي للدراسات الشرقية في تقديم أبحاث محورها الحفاظ على المدن التاريخية. وكان دور كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق رائدا في تسليط الضوء على مشاكل المدينة القديمة من خلال مشاريع التخرج ومشاريع التوثيق المعماري بالإضافة إلى الأبحاث المقدمة من طلاب الدراسات العليا.

اتفقت كل وجهات النظر على ضرورة الحفاظ على التراث العمراني كشواهد تاريخية حية، وبشكل دائم، وأن وجودها لا يتعارض مع التحديث الجاري في المدن الأخرى، وعلى ضرورة معاملتها معاملة إبداعية في الإطار الذي توجد فيه، لتحقيق الانسجام بينها وما يحيط بها من مجتمع يتعامل مع القديم والحديث بانسجام للإبقاء على حياة معاصرة طبيعية في ظل سياسة عمرانية تتفق مع المواثيق وقوانين الحفاظ على المواقع الأثرية التي تنظر إلى تجارب الأجيال الناجحة فتعاملها بالعقل الإبداعي بحثا عن روح التراث لتخلق صورا جديدة لها ملامح الماضي الحضاري الأصيل.



مدينة دمشق القديمة ضمن السور

السور العموري الكنعاني (حسب أحمد غسان سبانو)
ويليه السور الارامي ثم السور الروماني

مدينة دمشق العمراني بين القرنين 13 و 20 (حسب سوفاجيه)

توضع المدينة القديمة بالنسبة لكامل الجسم المدني

مشروع القطاع المركزي في مدينة دمشق القديمة

جزء من المخطط التنظيمي لدمشق عام 1968 حسب مخطط ايكوشار

الشكل (٥) يوضح مصور ايكوشار في المدينة القديمة وبعض الحلول التخطيطية الأخرى التي لم تعتمد

المشاكل التي تعانيها المدينة القديمة:

1- عدم التكيف مع متطلبات الحياة العصرية، الأمر الذي بدل الكثير من وظائفها وخاصة المتوضعة في منطقة التجارة المركزية.

2- تحويل البيوت إلى ورشات ومستودعات ومصانع في مواقع مختلفة منها والإساءة إلى بنيتها المعمارية والإنشائية.

3- تغيير في البنية الاجتماعية في بعض الأحياء نتيجة الوظائف المحدثة والجديدة (تجارة، سياحة، سياحة دينية...)

4- دخول السيارات إلى عمق المدينة القديمة (للتخديم، للسياحة، والتوقف...) وهذا الأمر أثر وبشكل واضح في البيئة العمرانية بالإضافة إلى إعاقة حركة المشاة الكثيفة في الوسط التجاري.

5- الخرابات التي نتجت بسبب هجر وإهمال العقارات فأصبحت مناطق تجمع للنفايات والأنقاض، ومنها ما يقع في مناطق تجارية مهمة أو بالقرب من المنشآت الأثرية.

6- البنية التحتية للمدينة القديمة والشرائح الأثرية تعاني نقصا شديدا في الصيانة مما جعلها لا تلبي المتطلبات المتزايدة من الطاقة أو المياه أو الصرف الصحي أو الاتصالات.

7- في المرحلة الحالية تسعى الجهات الرسمية إلى تطوير السياحة الثقافية في المدينة القديمة وأهم متطلبات تطويرها من خلال وضع دراسات تلبي هذا النوع من السياحة.

لذلك، عند البدء في التصدي للمشاكل المطروحة فلا بد من وضع أولويات في سلم المعالجة وتعتبر معالجة البنية التحتية خطوة أساسية في تأهيل المدينة بالإضافة إلى وضع المخططات التوجيهية لها والتي سنوضح إلى أي حد وصلت.

٢-٣ الخصائص العمرانية والمعمارية للمدينة القديمة

تميزت مدينة دمشق القديمة بأسلوب تقسيمها إلى أحياء مستقلة تفصل بينها شوارع رئيسية أو يتفرع عنها حارات وأزقة ضيقة ، وأبواب بيوتاتها بشكل عام تفتح على الأزقة، ولا تؤدي مداخل البيوت إلى الساحة السماوية مباشرة وإنما إلى ممر منكسر (دهليز) ينكسر بزاوية قائمة أوزاويتين قائمتين يوصل إلى الساحة السماوية. وتحاط المدينة بأسوار دفاعية منيعة توجد بها مجموعة أبواب جددت خلال العصور الإسلامية المتلاحقة.

و تشكل البنية الفراغية لحي واحد من المدينة القديمة سلسلة مترابطة من الفراغات المتكاملة فمن الساحة السماوية إلى الحارة فالطريق العام، حيث توجد الأسواق وتتركز

عليه الأبنية العامة كالمسجد والمدرسة والحمام وصولا إلى البوابة. ويلاحظ دائما تغير في عرض الحارات والطرق ومساراتها؛ الأمر الذي يزيد الإحساس بالعفوية والمفاجأة.

إن الشكل المميز للبيوت هو الشكل الأقرب إلى المربع أو المستطيل، حيث تكون ارتفاعات الأبنية متباينة، ويؤكد على وجود نسبة بين الساحة السماوية والارتفاع. ويتألف البيت من ساحة سماوية مكشوفة يختلف اتساعها من بيت إلى آخر تحيط بها أحواض الزهور والأشجار من جميع جهاتها تقريبا، بينما تتوسطها بحيرة تأتيها المياه من طالع تصله المياه من أحد فروع نهر بردى. وعلى جوانب هذه الفسحة عدد من الغرف (القاعات، والإيوان والمربعات والأدراج التي يصعد من خلالها إلى الطابق العلوي). والبيت العربي في دمشق هو مسكن صيفي وشتوي في آن واحد، فالطابق الأرضي يخصص للإقامة في فصل الصيف حيث يكون معتدلا ورطبا، بينما تمضي العائلات الدمشقية فصل الشتاء في الطابق الأول حيث يكون دافئا ومعرضا لأشعة الشمس. وتستخدم مواد الطين والحجر والخشب، وهذا ماوفرته الطبيعة، في بناء وتزيين هذه البيوت. أما المظهر الخارجي فهو بسيط يتألف من طابقين في أغلب الأحوال.

كما تتميز المدينة القديمة بوجود محاور حركة و مناطق محمية من العوامل الجوية نتيجة الظل الذي تشكله المشربيات والبروزات والسيباطات والعقود وغيرها، كما تمتاز البيوت بوحدة الشكل مع التنويع في معالجة الأسطح والتفاصيل.

٣-٣ تطورالعمارة وأسلوب ومواد البناء

استمر البناء بالطريقة التقليدية حتى الفترة العثمانية المتأخرة إلى أن طبق على الولايات العثمانية ومن ضمنها دمشق المحمية قانون الأبنية العثماني [(5 شوال 1298 هـ و18 أغسطس 1897م) والمعدل في 4 جمادى الآخرة 1332 هـ و17 نيسان]1910م الذي نظم عملية البناء وبقيت مواد البناء التقليدية (الحجر، اللبن، الخشب) أهم المواد المستخدمة في عملية البناء والترميم. وأكد هذا القانون على أن تكون هناك صنعة في تشكيل العناصر المعمارية ولم يلغ وهو الأهم، دور الصناع (معلمي البناء) في تقديم إبداعاتهم. ومنذ ذلك الوقت لم يعد باستطاعة ساكني الدور إجراء عمليات الترميم وإعادة البناء إلا بترخيص ودفع رسوم إنشاء وتعمير الأبنية وتحميل معلمي البناء أو مالك المبنى المسؤولية عن أي أعمال بناء.

تطور فن البناء والعمارة في مدينة دمشق منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن من حيث الشكل وأسلوب ومواد البناء، ففي نهاية الحكم العثماني قبل عام 1918 أقيمت

بعض المنشآت العامة والأبنية السكنية المختلفة المستوى في أنحاء مختلفة من المدينة بعدما كان الأسلوب التقليدي هو السائد فيها،وقد سمح قانون البناء رقم239 الصادر في فترة الانتداب الفرنسي1930/9/1 م باستخدام المواد التقليدية في أعمال الترميم والبناء في المدينة القديمة. واستعمال الحجر والخرسانة المسلحة في الوقت نفسه وبدأت الأبنية بالانفتاح نحو الخارج بعكس النمط التقليدي وشاع ومنذ العام 1930 البناء الطابقي وخاصة عندما توفرت مادة الإسمنت محليا.

ويلاحظ اهتمام محافظة دمشق المتواصل بحماية البيئة التقليدية، وذلك من خلال التعديل الذي طرأ على القرار 814 لعام 1986/7/2 الخاص بأعمال ترميم الأبنية التقليدية وإعادة بنائها والذي جاء بالقرار الجديد(1) 826 م.ت تاريخ ١٩٩٦/٨/٢٧. فقد وضح القرار 826م ت الإجراءات المطلوبة للترخيص والتعاريف المتعلقة بالترميم أو إعادة البناء والشروط المعمارية والإنشائية والشروط المتعلقة بالتوظيف أو استعمال المباني

وبشكل عام جاء هذا القرار مؤكداً على بنود القرار السابق وخاصة البناء بمواد تقليدية حصراً، وتقديم مخططات دقيقة للوضع الراهن، ومخططات توضح الأعمال المطلوبة (الإنشاء، الإكساء) والتوظيف. ولتشجيع صيانة السكن في المدينة القديمة أعفيت جميع رخص الترميم من الرسوم التي تتقاضاها المحافظة، ولم تعد هذه الرخص بحاجة إلى تصديق نقابة المهندسين. ونحن نقول لتفعيل هذه القرارات والتي شملت جميع النقاط الخاصة بحماية البيئة التقليدية، يجب أن تنفذ بشكل متكامل مع التأكيد على الإجراءات المنصوص عليها بالقرارات 1- 2-6، 2-2-6،2-1-6 والمتعلقة بوجوب تقديم مصورات دقيقة للعقار المطلوب ترميمه، وتقديم استمارة متكاملة تفصيلية لجميع الأعمال المطلوبة وتوضيح الشروط المعمارية والإنشائية المنصوص عليها في الفقرات 4- 4، 5- 4، 6-4 والخاصة باستخدام البيتون والبلوك الإسمنتي المفرغ وتحديد طرق وأساليب بناء مواصفات قياسية واضحة يمكن تطبيقها على جميع المنشآت التقليدية باستخدام مواد طينية بيئية محلية.

٤- مشروع إعداد المخطط التوجيهي لمدينة دمشق القديمة

عند إعداد المخطط التوجيهي الأولي للمدينة القديمة يجب الأخذ بعين الاعتبار كافة العلاقات المتبادلة بين المعطيات العمرانية والاجتماعية لكامل المدينة القديمة بالإضافة إلى العلاقات والروابط بين المناطق المجاورة على النحو التالي:

1- المرحلة التحضيرية: يتطلب وضع المخطط التوجيهي الأولي للمدينة القديمة ما يلي:

- إجراء المسح الميداني للوضع الراهن من النواحي العمرانية والمعمارية والإنشائية وتوصيف الخدمات العامة، والوضع الذي آلت إليه البنية التحتية، وكذلك المسح الاجتماعي والاقتصادي للتجمعات السكانية.

- إعداد مخطط توجيهي أولي ينسجم مع النظام العمراني لدمشق القديمة ويراعي خصائصها التراثية وأهميتها التاريخية، ويحافظ على النسيج العمراني التقليدي ويؤمن لها الاستمرارية في الوضع الاجتماعي والاقتصادي التقليدي الذي تقوم عليه، دون الإساءة لبنيتها الاجتماعية السكنية ووضع الخطوات الموجهة لإحيائها والحفاظ على مقوماتها التراثية والتاريخية.

- وضع تصور مناسب لتأمين الترابط والتكامل بين المدينة القديمة مدينة دمشق الكبرى والمناطق المجاورة خارج السور وخاصة من الجهة الشمالية والجنوبية وتأمين العدد الكافي لمواقف السيارات وتنظيم حركة السير في المدينة وحركة المشاة فيها، وخاصة ضمن الأحياء السكنية.

- إجراء الدراسات لنماذج من البيوت بغية إصلاحها وترميمها في أحد الأحياء التقليدية واعتبارها تجربة رائدة ونموذجية بهدف تحسين الوضع السكاني والاجتماعي فيها وزيادة الاهتمام بأعمال الترميم بين السكان من خلال القروض والمساعدات المالية.

- تأهيل وتدريب العناصر المحلية والضرورية لأعمال الدراسات والتنفيذ وإيجاد معهد متخصص لتأهيل المهتمين بالترميم، واتباع أحدث الأساليب لضمان استمرارية وديمومة المدينة.

- تأمين الموارد المالية من السكان والمنظمات المحلية والدولية والهيئات الأخرى.

- استكمال المسح الميداني لكافة أحياء المدينة عمرانيا وسياحيا وخدميا وتوثيقها، واستخلاص النتائج تمهيدا لإعداد الدراسات التفصيلية لكافة أحيائها وربطها مع المناطق المجاورة وخاصة من الجهة الشمالية، حيث يمكن تأمين أكبر عدد من مواقف السيارات خارج المدينة القديمة، وتأمين اتصال وثيق مع شارع الملك فيصل عبر بوابات الفراديس وباب الفرج والسلام.

- القيام بالتوازي مع المسح الميداني بإعداد الدراسات اللازمة لإصلاح وترميم أحد الأحياء الهامة كحل نموذجي للأهالي.

- وضع خطة شاملة لبقية الأحياء بما لايتعارض مع بنيتها ونشاطها الحالي.

- إيجاد جهاز مهني متدرب على القيام بأعمال الإصلاح والترميم بإشراف لجنة الحماية المختصة

- إجراء مسح ميداني من خلال تعليمات ورموز موحدة، وبإشراف مسؤول مباشر، تتضمن تحضير إضبارة (حافظة) خاصة لكل عقار بحيث يشمل كل حي بكامل عقاراته (السكنية والإدارية والتجارية والسياحية والتاريخية).

- بيان الوضع الحالي للسكان ونشاطهم الاقتصادي وذلك تمهيدا لوضع المخطط التوجيهي الأولي واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد أولويات الإصلاح في الأحياء

- توصيف البنية التحتية للأزقة والحارات والحالة الإنشائية للمباني ودرجة أهميتها

- إجراء دراسة عن الوضع السكاني للمدينة (من النواحي الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية)

٢- **المرحلة التنفيذية:** هذه المرحلة يجب أن تتزامن مع المرحلة التحضيرية ولو بشكل جزئي، وتقوم اللجان المختصة بتنفيذ الدراسة المعدة في المرحلة التحضيرية لأحد الأحياء المختارة كنموذج يمكن الاسترشاد بموجبه على أسلوب معالجة مواقع أخرى في المدينة.

٣ - **المرحلة النهائية:** وتتطلب وضع تصور شامل لكافة أجزاء المدينة، وإعداد الدراسات التفصيلية لنماذج متباينة من البيوت بحسب درجة أهميتها والعمل على تنفيذها على مراحلٍ وبشكل مستمر.

٤ - **التوثيق:** تُوثّق أعمال المسح وتصنيف المعلومات الملحوظة في المرحلة التحضيرية بتخزينها بالحاسب حسب أرقام العقارات وسجلاتها. كما تُجَّهز المخططات اللازمة للعقارات المهمة والواجب إجراء مداخلة عليها. وتصنف الصور والوثائق والمخططات بحيث يمكن الوصول إليها بسهولة.

٥-**المخططات المتوفرة حتى تاريخ 1989:** - مخطط الاستعمالات العام، مخطط الاستعمالات التجارية، مخطط الملكية، مخطط حالة المباني، مخطط الفعاليات الصناعية، المخطط المقترح للسير، ومخطط أعمال الإصلاح والترميم وإعادة البناء.

٦-**وضع المخطط التوجيهي الأولي:** بعد تصنيف كافة البيانات المستقاة من المسح الأولي الحالي من أجل استخلاص النتائج وتحليلها، ثم وضع مخطط توجيهي أولي يبين الخطوط العامة التي يتوجب اتخاذها لإجراء عمليات الترميم والتجديد والصيانة اللازمة في كافة أنحاء المدينة وتحسين خدماتها والحفاظ على بنيتها الإجتماعية ووضع مخطط الأولويات لاستمرار صيانتها والحفاظ عليها وإعادة النظر في تطبيق النظام الحالي للمدينة القديمة وانعكاساتها الإيجابية والسلبية.

٥-برنامج تأهيل المدينة القديمة (*)

مكونات البرنامج:

1- الإطار العام للبرنامج.

2- مشروع البنية التحتية (الصرف الصحي، الكهرباء، الهاتف، مياه الشرب، مجرى نهر بردى، الطرق)

3- مشروع ترميم الأوابد التاريخية.

4- مشروع تأهيل المساكن والأبنية العامة.

5- مشروع السياحة والنشاط الثقافي.

6- مشروع الخدمات الاجتماعية والمرافق.

7- الاستشارات والخدمات الفنية والهندسية.

● **أهداف البرنامج:**

يهدف البرنامج المقترح إلى الحفاظ على حيوية دمشق القديمة وتنميتها من خلال جهد تنظيمي واستثماري يرمي إلى تقوية تفاعل النسيج العمراني التراثي مع محيطه الإنساني والاقتصادي، كما يهدف البرنامج إلى وضع استراتيجية خاصة تشمل عناصر المراقبة للتراث ولمستويات البيئة والبنية الأساسية والخدمات، والحماية للنسيج العمراني وتطويره، ومعلومات الوعي العام بأدوار الفئات المشاركة، والدعم المالي والحوافز للنشاطات المتوطنة وتشجيع مبادرات التمويل العامة والخاصة ورفع كفاءة التنفيذ. ويبرر هذا البرنامج ماليا واجتماعيا على أسس عديدة أهمها: المنافع الاقتصادية المباشرة المتولدة عن تعزيز نشاط السياحة والنشاط التجاري والحرفي التراثي المرتبط بطبيعة المدينة القديمة. كما أن هنالك فوائد أخرى عديدة غير مباشرة ناتجة عن تطوير التنظيم العمراني والديموغرافي للمدينة وتأهيل إمكاناتها التراثية، بالإضافة إلى تفعيل مساهمة المواطنين والقطاع الخاص في ضمان استمرار حيوية المدينة..

● **مبررات المشروع:**

1- الحفاظ على مدينة دمشق القديمة كمدينة تراثية ومركزا حيويا مهما للاقتصاد والثقافة والتاريخ.

2- ترميم المساكن القديمة والمقدرة بين 4 إلى 6 آلاف عقار، والتي يتصف أغلبها بالإهمال والتداعي، وبذلك سينتج عن هذا البرنامج توفير السكن الملائم لنحو 40 ألف نسمة يرتبطون بهذه المدينة بنسيج عمراني اجتماعي وثقافي متميز

* عن محافظة دمشق، لجنة حماية دمشق القديمة، المكتب الفني

٣- ترميم وتأهيل المباني والأوابد الأثرية ذات القيمة التاريخية في مجال السياحة والثقافة، بما يجعل هذه المدينة مركز جذب سياحي ونشاط اجتماعي ثقافي سواء للمواطنين أو الزائرين.

٤- إنشاء واستحداث بنية أساسية متكاملة وحديثة داخل المدينة وحول أسوارها بما يسهل عملية الانتقال منها وإليها وحل المشكلة المرورية.

٥- تأهيل الأسواق التجارية الرئيسية التقليدية في دمشق القديمة مثل سوق الحميدية والبزورية وغيرهما من المراكز الاقتصادية التي لاتزال تلعب دورا هاما في الحركة الاقتصادية داخل المدينة.

٦- تعميق مشاركة القطاع الخاص في تمويل البرنامج وفي المساهمة في عملية تنشيط وصيانة المدينة التجارية والخدمية.

٧- توفير 10 آلاف فرصة عمل جديدة دائمة على الأقل في القطاعين الخاص والعام وحوالى 25 ألف فرصة عمل مؤقتة أثناء تنفيذ المشروع. الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الدخل للمواطنين القاطنين في المدينة القديمة.

● **مصادر التمويل المقترحة لتنفيذ المشروع:**

وضعت تكاليف أولية لتنفيذ البرنامج قدرت بـ 400 مليون دولار وزعت مصادر تمويلها على الشكل التالي:

محاور مكونات البرنامج	الحكومة	الأهالي والقطاع الخاص	مصادر ذاتية مولدة للدخل	مصادر عربية ودولية	الإجمالي
المخطط التنظيمي	5	10	2	11	28
المساكن والآثار	10	15	5	35	65
المرافق العامة والبيئة	25	36	7	95	163
التنمية الاقتصادية والاجتماعية	12	18	6	32	68
المشروع الرائد وأخرى	8	21	-	47	76
المجموع	60	100	20	220	400
التوزيع النسبي	٪15	٪25	٪5	٪55	٪100

الجدول رقم (1) مصادر التمويل حسب المحاور بناء على التكلفة الإجمالية (الافتراضية) لبرنامج تأهيل دمشق القديمة

المصدر برنامج تأهيل المدينة القديمة لجنة حماية دمشق القديمة، المكتب الفني - محافظة دمشق

خصوصية مشروع دمشق القديمة:

تعتبر أهم خصوصية يتميز بها برنامج تأهيل المدينة القديمة أنه يعنى بدمشق العاصمة بكل ما تحويه هذه الخصوصية من إيجابيات وسلبيات. فهو مشروع ضخم ولكنه متكامل وطموحه واقعي من خلال معرفة أهمية ودور هذه المدينة ومن خلال الإمكانات الحالية والمحتملة التي تتوفر لسوريا اليوم. ومهما يكن من جدال حول مقدار التكلفة الافتراضية للمشروع والخاضعة للتقدير الفعلي حسب الدراسات النهائية، فإن منافعه الجمة في النهاية سوف تجعله مميزا من النواحي الإستراتيجية والحضارية والاقتصادية وأن يكون هذا المشروع نموذجا مثاليا لكيفية تعبئة ومزج مصادر التمويل المحلية بالخارجية بأقل تكلفة على الميزانية في الجمهورية العربية السورية.

٦- المباني التي تم تأهيلها كنماذج للحفاظ على المدينة القديمة:

١ - قصر الثقافة (مقر المكتب الفني في مدينة دمشق القديمة - محافظة دمشق)
٢ - إحياء وتأهيل بيت السباعي
٣ - إعادة وتأهيل بيت نظام
٤ - ترميم بيت القوتلي
٥ - ترميم بيت العقاد
٦ - ترميم قلعة دمشق
٧ - ترميم وإحياء خان أسعد باشا العظم
٨ - ترميم البيمارستان النوري
٩ - ترميم جزئي في بيت السقا أميني
١٠ - ترميم المباني السكنية والمحاور المحدثة (الكلاسة، الحمراوي،...)

٧ - لجنة إصلاح وتطوير الجامع الأموي الكبير

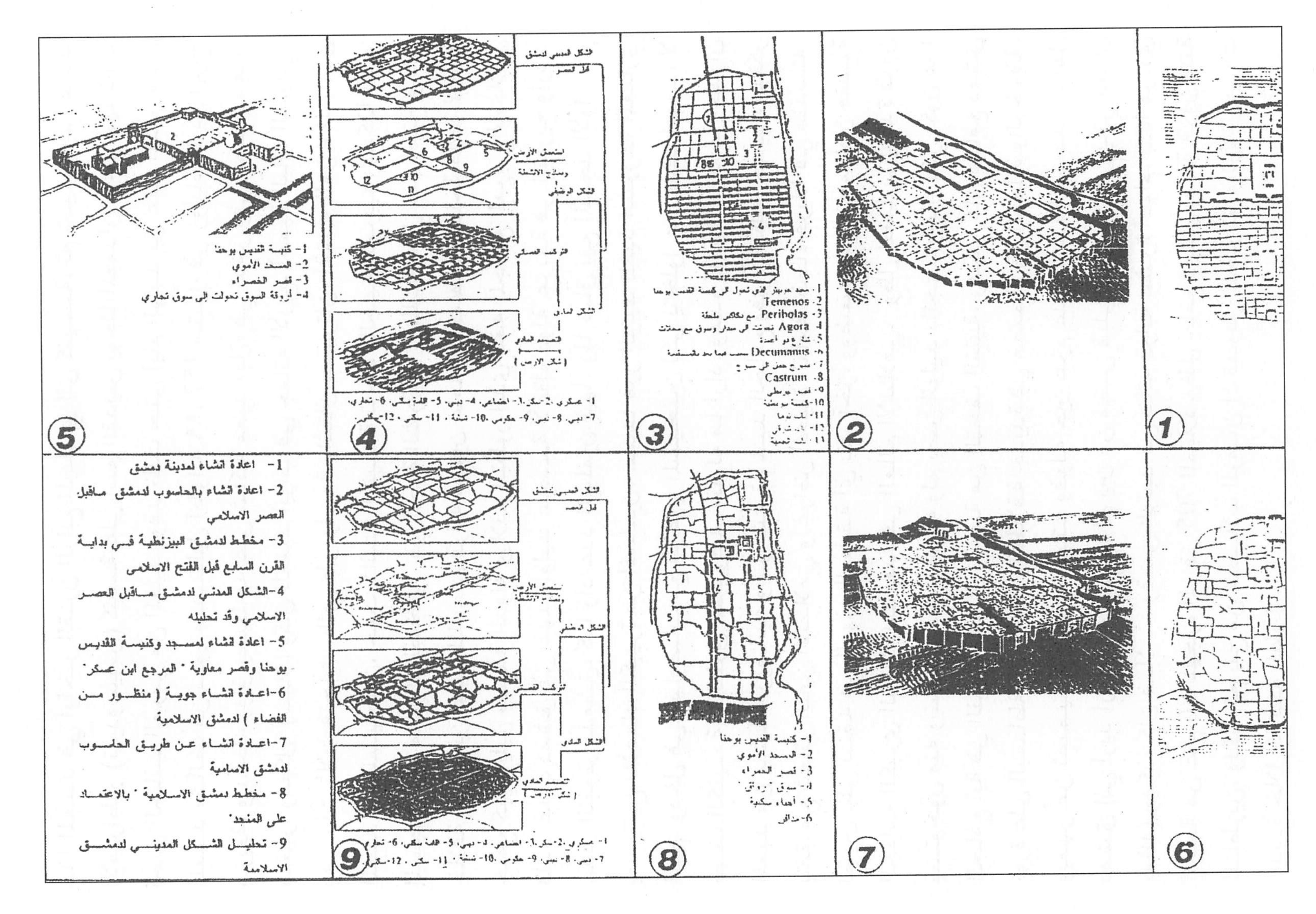
يعتبر الجامع الأموي الكبير أحد أهم الأوابد الأثرية الحية في العالم الإسلامي، وهو أهم تراث معماري في مدينة دمشق وفي العالم الإسلامي قاطبة بعد المسجد الأقصى والمسجد النبوي الشريف والحرم المكي. ومنذ أن أنشأه الوليد بن عبد الملك منذ أكثر من 1300 سنة خلت تقام فيه الصلوات الخمس ولم تنقطع لحظة. لقد تعرض لعاديات الزمن فقد مرت عليه ست هزات أرضية كان آخرها عام 1759م بقوة 6.4 ريختر، تهدم الجزء الأعظم ورمم وأعيد بناؤه كما كان يحدث في كل مرة، كما تعرض الجامع أيضاً إلى تسع حرائق كان آخرها 1892 حيث أعيد بناؤه كما يحدث عقب كل

حريق أو هزة أرضية كانت تحدث ولقد وصلتنا تحفة فنية وتاريخية ودينية رائعة. وإذا كان التراث بمعناه اللغوي هو ما تركه الآباء والأجداد للأبناء والأحفاد في الحضارة الإنسانية، يعتبر الجامع الأموي هو أحد أهم تراث وصلنا من الأجداد، وهذا التراث المعماري الثمين شاهد حضاري على عراقة الحضارة الإسلامية ومنذ آخر حريق حدث عام 1892 حيث تهدم الجامع بأكمله ولم يتبق سوى أجزاء بسيطة، حيث جرى الترميم بعد الحريق مباشرة و استغرق الترميم ما يقارب العشر سنوات حيث أعيد بناؤه، ومنذ ذلك الحين وحتى عام 1991 لم تجر فيه أية أعمال ترميم أساسية ، وفي السنوات الأخيرة ظهرت بعض المظاهر الواضحة لاهتراء وتصدع في أجزاء الجامع تنذر بالانهيار لأجزاء مختلفة يمكن ذكر بعضها مثلاً (المئذنة الغربية «قايتباي» والجدار الغربي المتموج من جراء الزلازل. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجدار الشمالي والجدار الجنوبي، كذلك اهتراء بالأسقف وقبة النسر. والموقع المتصدع الأخطر هو انفصال الجدار الشرقي عن جدار مشهد الحسين المعترض مع الجدار والمتعامد معه إضافة إلى وجود بعض المخالفات من الأبنية المجاورة والمتعدية على جدران الجامع وهذه المخالفات في الأبنية جدرانها متراكبة على جدران الجامع الشرقي والشمالي، مما فرض معالجة هذه المشاكل والحفاظ على هذا التراث فكانت مهمة إنسانية بحد ذاتها للوقوف في وجه عاديات الزمن من الحرائق والزلازل وتراكم الزمن الذي فاق ألف سنة ويزيد. لذا فقد أصدر الرئيس الراحل حافظ الأسد القرار رقم 36 تاريخ 1991/10/6 الموافق غرة شوال عام 1412 القاضي بتشكيل لجنة إنجاز تضم كافة الاختصاصات والفعاليات ومن أعلى المستويات مهمتها دراسة وتنفيذ إصلاح وتطوير الجامع الأموي الكبير، وانبثقت عن هذه اللجنة مجموعات عمل ضمن لجنة فنية موسعة تجتمع بشكل دوري .

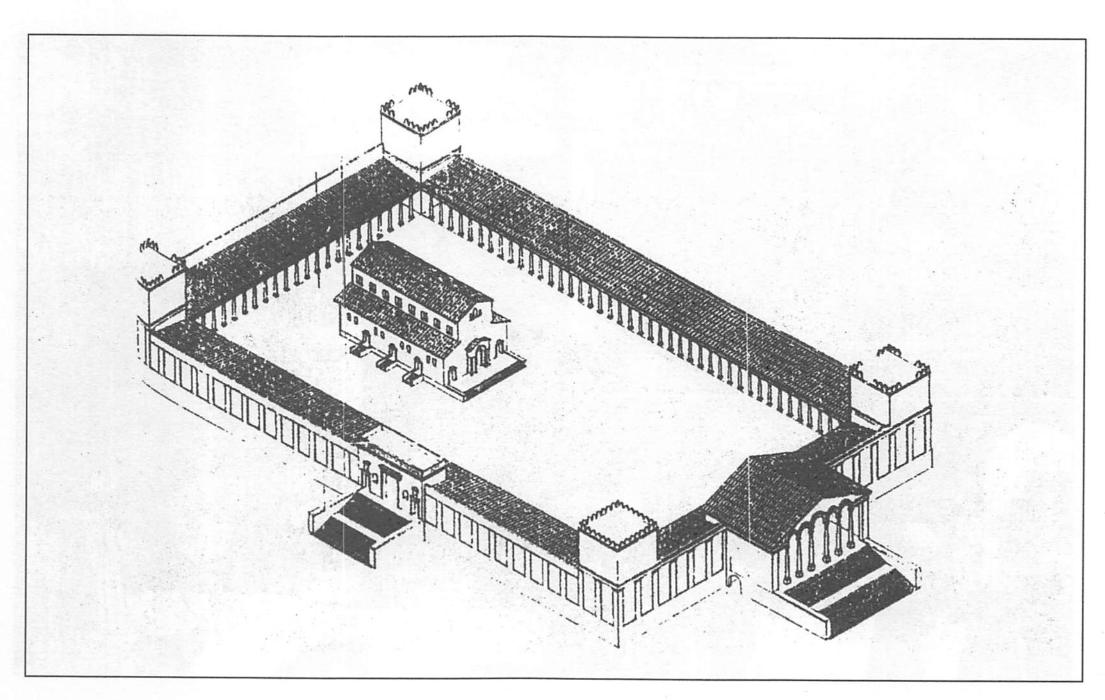
١-٧ لمحة تاريخية موجزة عن الجامع الأموي الكبير

بعد تحرير دمشق من الحكم البيزنطي سنة 14 هجرية الموافق لـ 635 ميلادية وقع اختيار المسلمين على البقعة التي يرتكز فيها الجامع الأموي اليوم ليقيموا فيها صلواتهم؛ وهي أرض مقدسة أوقفت للعبادة منذ آلاف السنين، حيث أقيم فيها معبد للإله «حدد» الآرامي في مطلع الألف الأول قبل الميلاد، ثم شيد في العهد الروماني معبد للآله «جوبيتر» ويبدو من آثار هذا المعبد الباقية إلى الآن والذي كان يحتل مساحة واسعة وكان له سور خارجي تبلغ أطواله (300- 380 م). وكان المعبد الحقيقي مشيداً داخل هذا السور حيث أقيم الجامع الأموي فيما بعد، وقد تحول

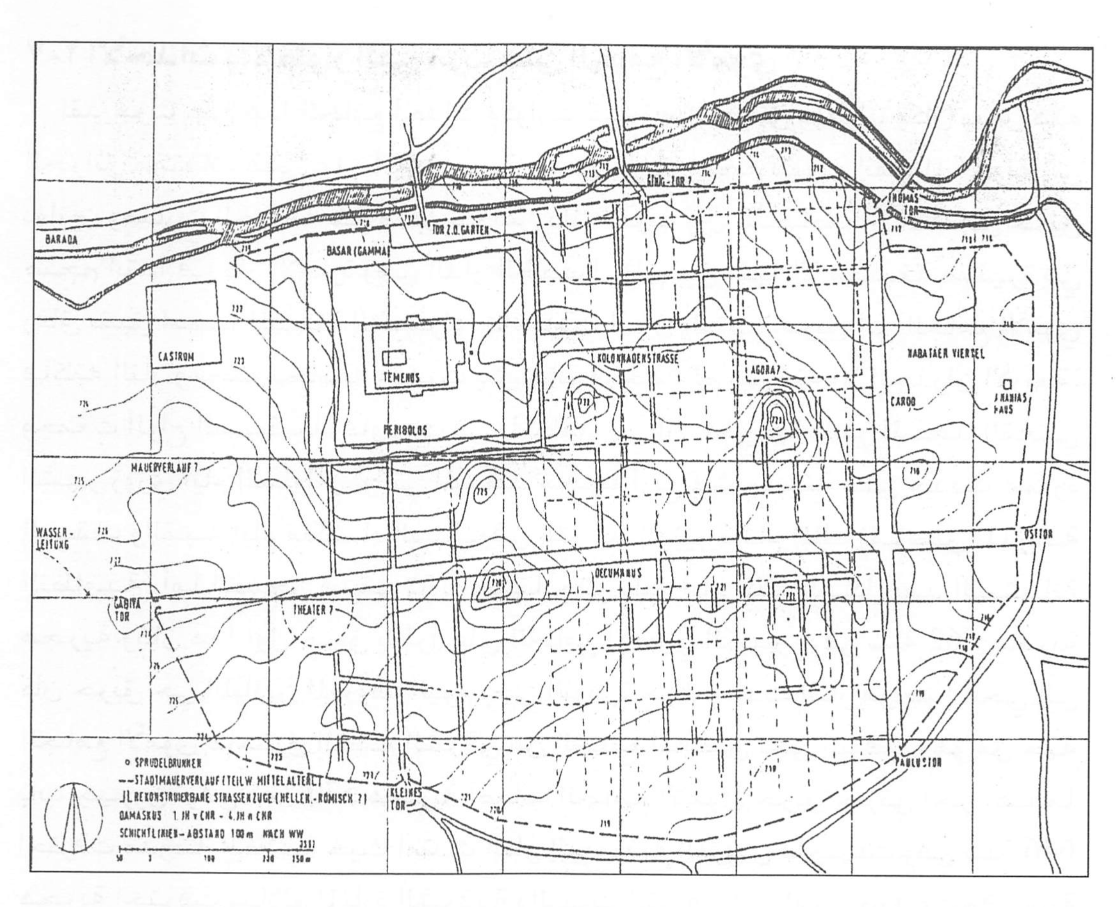
هذا المعبد في أواخر القرن الرابع الميلادي إلى كنيسة، ثم شيدت في عهد الإمبراطور (تيودوسيوس) كنيسة على اسم القديس يوحنا المعمدان نرجح أنها كانت تحتل الجانب الغربي من المعبد، وقد ظلت حتى أيام الوليد بن عبد الملك. وكان المعبد يتألف من سور مستطيل أطواله ٩٩، 157 متراً، في زواياه الأربع أبراج مربعة، وبداخله رواق يحيط به على شاكلة معبد «بل» في تدمر.وفي الوسط معبد صغيرا وهيكل (سيلا) وكان للمعبد أبواب في جهاته الأربع، أهمها الباب الشرقي. وهي ذات ثلاث فتحات، الوسطى واسعة واثنتان صغيرتان، اقتسم العرب المسلمون المعبد مع المسيحيين، حيث كانت الكنيسة توجد بالجهة الغربية. وهكذا أقيم المسجد الأول مسجد الصحابة في الجهة الشرقية، وظلت الحال منذ الفتح وحتى خلافة الوليد بن عبد الملك، أي قرابة سبعين عاماً وكانت هناك حاجة ملحة لإقامة جامع كبير يليق بعظمة الدولة ويلائم التطور الذي بلغه المجتمع العربي الإسلامي فلقد غدت دمشق في عهد الوليد عاصمة لأعظم دولة عربية في التاريخ وازداد عدد النفوس بدمشق، كما زاد عدد المسلمين فيها، ولما ضاق بهم المسجد الأول، ولم يعد يتسع للأعداد الكبيرة من المسلمين. عندها قرر الوليد تنفيذ مشروعه المعماري المهم. ودخل في مفاوضات مع الرعايا المسيحيين لكي يتخلوا عن نصف المعبد، لا نصف الكنيسة، بالطرق المشروعة. وتم له ما أراد، وهدم كل ماكان داخل جدران المعبد من منشآت رومانية وبيزنطية ثم شيد الجامع وفق مخطط جديد ومبتكر يتفق مع شعائر الدين الإسلامي وأغراض الحياة العامة، فجاء فريدا في هندسته، لم يبن على نسقه في العهود السابقة أي بناء آخر، ووضعت بإشادته مبادئ هندسة الجوامع الكبرى التي شيدت بعده في العالم الإسلامي، وظل المعماريون عدة قرون يستوحون منه وينسجون على منواله ولم يضن الوليد بالجهد والمال لكي يكون هذا الجامع آية في الفن المعماري وتحفة من التحف الفنية، وهكذا كان لجامع دمشق ثورة على البساطة والتقشف وانطلاقة جديدة في مضمار فن العمارة والزخرفة. ويعبر عن تصميم الوليد وخطبته وقوله حين عزم على إشادة المسجد: «ياأهل دمشق إني أريد أن أبني مسجدا لم يبنِ من مضى قبلي ولن يبني من يأتي بعدي بمثله) وهكذا كان فعلا ... وقضى الوليد في بنائه قرابة عشرة أعوام، بدءاً من ذي الحجة من عام 86 للهجرة الموافق 705 للميلاد .وظل جامع دمشق بضعة قرون فتنة للناظرين، ولكنه لم ينج من مصائب الزمان إذ تعرض للحرائق والزلازل مرات عديدة خلال تاريخه الطويل.



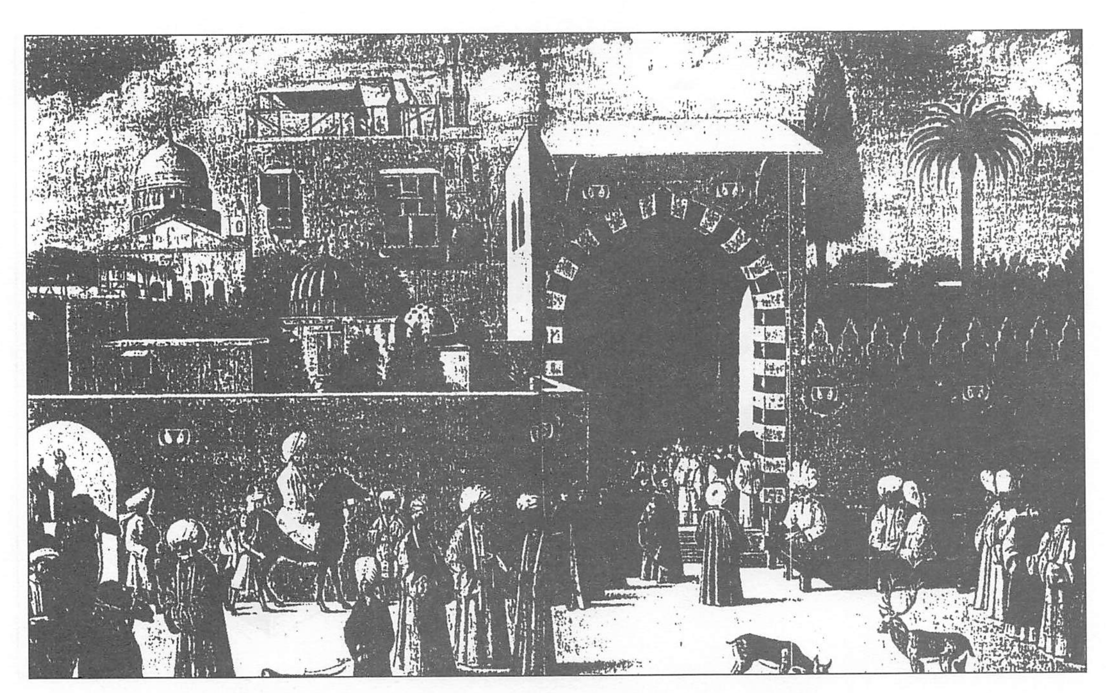
الشكل (٦) يوضح التطورات التاريخية على المدينة القديمة ومحيط الجامع الاموي



الشكل (٧) يوضح المعبد والكنيسة



الشكل (٨) يوضح مخطط المدينة في العهدين الوناني والروماني وحدود المعبد



الصورة (٣) الجامع الاموي ودمشق في العهد المملوكي

٢-٧ الأحداث والأطوار التي مرت على الجامع الأموي

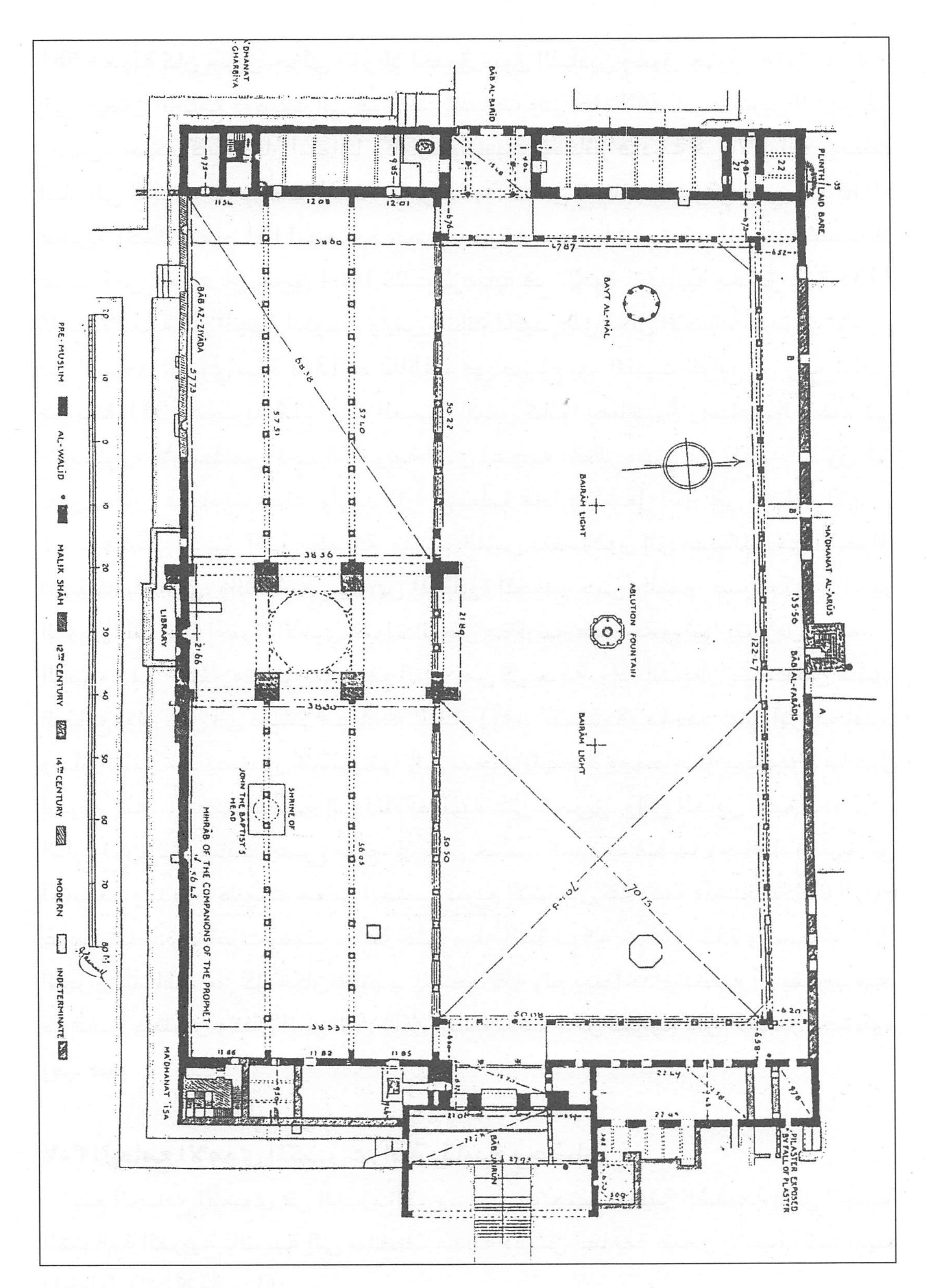
لقد مرت على هذا الجامع أحداث وكوارث كبيرة من حرائق وزلازل، وكان بعض هذه الحرائق مفتعلا. ففي عام 461 هجرية حدث حريق ضخم نتيجة انقسام الدولة إلى دولتين وصارت الخلافة خلافتين نتج عن ذلك حرب بين المتخاصمين أدت إلى حريق ضخم ابتدأ في دار الإمارة وهي الدار الخضراء (لم يبق منها إلا مصبغة صغيرة في زقاق ضيق اسمها المصبغة الخضراء).فاحترقت الدار وامتد الحريق إلى الجامع الأموي فأكلته النار ومحت محاسنه وذهبت بكل مافيه، حيث لم يبقَ منه إلا الجدران الأربعة. وجمعت ألواح الفسيفساء فأودعت في المشاهد إلى أن أخرجها ناظر المسجد القاضي الشهر زوري أيام السلطان، وبقي المسجد مخرباً أربع عشرة سنة حتى جددت عمارة السقف والقبة أيام ملكشاه السلجوقي على يد الوزير نظام الملك (مؤسس المدرسة النظامية) أما الصحن فبقي ترابا وطينا حتى بلط أيام الملك العادل بعد الستمائة هجرية.وكان هذا أول حريق يطرأ على الجامع الأموي الكبير. وفي سنة 562 هجرية كان حريق حي اللبادين المعروف اليوم بحي النوفرة حيث امتدت النار من هذا الحي إلى الجامع الأموي فاحترق القسم الشرقي من الجامع الملاصق لحي النوفرة وهو من جهة باب جيرون. وفي سنة 570 هجرية أصاب الجامع الأموي حريق جزئي آخر، عندما احترقت مدرسة الكلاسة حيث امتدت النار إلى مئذنة العروس فاحترقت.وفي سنة 646 هجرية احترقت سلالم المنارة الشرقية والبيوت التي في أسفلها وتصدعت.وفي سنة

681 هجرية كان حريق جزئي آخر إذ احترق سوق اللبادين وسوق جيرون فامتدت النار إلى حيطان الجامع ووصلت إلى قسم من السقف.وفي عام 740 كان الحريق الكبير في دمشق، حيث أكلت النار أسواقاً بكاملها وسببت خسائر فادحة في الأموال، ووصلت النار إلى الجامع فاحترقت المئذنة الشرقية وقسم من الجانب الشرقي.وفي عام 1046 هجرية وكذلك عام 1131 هجرية حصل حريقان جزئيان لم تذكر المصادر تفصيلا عنهما ومن المعتقد أن حريق 1064 كانت الإصابة في الجهة الجنوبية وحريق سنة 1131 كانت الإصابة في الجهة الغربية، وليس هناك تأكيد على مكان الإصابة.الحريق الأخير في المسجد الأموي سنة 1311 هـ 1892 م في صباح يوم السبت الرابع من ربيع الثاني في سنة 1311 هجرية قام أحد العمال الذين كانوا يصلحون رصاص السقف في «الجملون» الأوسط من الجهة الغربية الذي أعجبه المنظر وهاج في نفسه الشوق إلى نفس دخان، فجاء بنرجيله وأوقد ناراً ليشعلها فإذا به أشعل النار في الجامع الأموي كله... فكانت دمشق آمنة مطمئنة، وفيما الناس منصرفون إلى أعمالهم في الأسواق المحيطة بالأموي، والنساء في بيوتهن المجاورة للجامع حتى جاءهم صريخ كأنه النذير العريان: أنه لقد احترق الأموي فترك التجار مخازنهم مفتوحة ووثبوا ينظرون وصعدت النساء على أسطح منازلهن، وتدافع الناس من كل جهة، وإذا الدخان ينبعث من سقف الجامع، ولم يكن في دمشق مصلحة إطفاء (وقد أنشئت فيما بعد على أثر الحادث) وحار الناس ماذ يصنعون فاستبقوا إلى سجاد المسجد ومصاحفه يخرجون ماتصل أيديهم إليه... وعمد بعضهم إلى الماء يصبونه على الحريق، وإلى المعاول علهم يحصرون النار ولكن النار كانت أسرع منهم، إذ كان خشب السقف قديماً وجافاً، وعليه من الأصبغة والدهان طبقات جعلت الخشب سريع الاشتعال كله دفعة واحدة، وكانت الرياح غربية شديدة فمامرت نصف ساعة حتى صار السقف كله شعلة واحدة وأصبحت كتل النيران تتساقط من كل مكان،فالتهب المسجد كله ولم يعد أحد يستطيع أن يقترب منه، فوقفوا ينظرون وكأن النار التي تأكل مسجدهم تأكل قلوبهم لكن العجز أمسكهم وقيدهم.

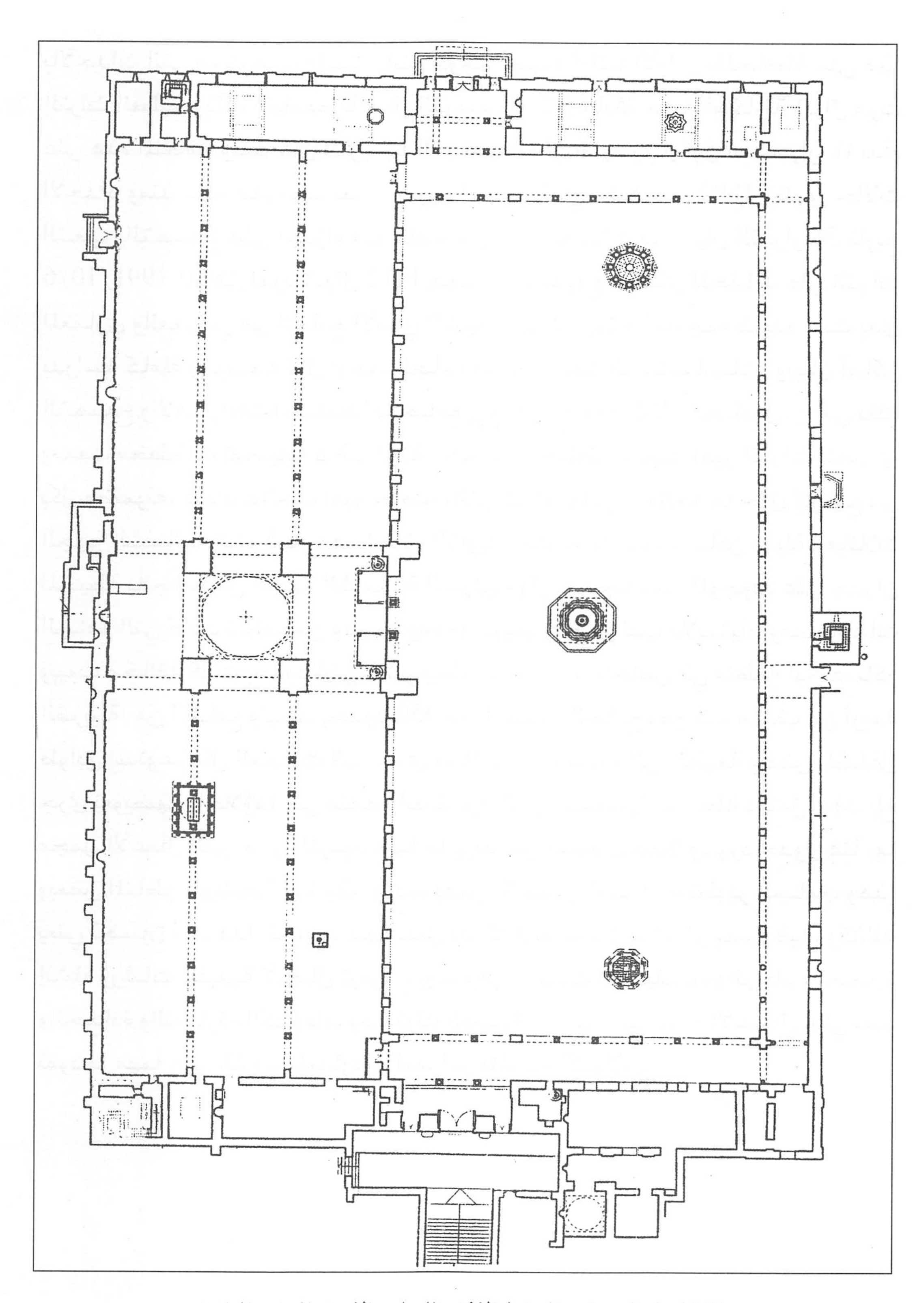
٧-٣ الجامع الأموي الكبير عراقة وتاريخ وحضارة

يقع الجامع الأموي في الجزء القريب من منتصف المدينة القديمة وإلى الجهة الشمالية الغربية بالنسبة إلى منتصف مدينة دمشق القديمة ضمن الأسوار كما يبينه المخطط (الشكل ٩، ١٠):

ومن خلال هذه اللمحة الموجزة عن الجامع الأموي وصفاً وتحليلا مختصرا مرورا



الشكل (٩) مسقط أفقي للجامع الأموي حسب كريزويل



الشكل (١٠) يوضح المسقط الافقي للجامع الاموي الوضح الراهن

بالأحداث التي مرت عليه واستعراض موجز لجهود آبائنا الأولين بالمحافظة على هذا التراث العظيم وذلك بقيامهم بأعمال الترميم بعد كل حادثة حريق أو كارثة زلزال مرت على هذه المنطقة ولقد كان حرياً بنا القيام بأعمال الترميم ليكون استمراراً لما بدأه الأجداد ومنذ مائة عام مرت بعد الحريق الأخير الذي حدث عام 1892 وظهور حالات التعب والتصدع على أجزاء مختلفة من الجامع لذا فقد كان القرار 36 تاريخ 1991/10/6 الموافق لغرة شوال 1412 هجرية هو نموذج يحتذى للحفاظ على التراث المعماري والعمراني في الجامع الأموي الكبير، وكانت مبادرة نموذجية فريدة حيث بدئ بدراسة كاملة وموسعة لكل أرجاء الجامع وضمن كافة الاختصاصات، وبيان أماكن التصدع والاهتراءات الحاصلة بالجامع وتحديد موقع الخلل الحاصل، وعلى ذلك وضعت مخططات تفصيلية فاقت المائة وخمسين مخططا عالجت أمور التراث المعماري بكل مضمونه، كذلك عالجت أمور خاصة بالتراث العمراني ومعالجة ما حول الجامع في الجهة الشمالية الشرقية، وهو إخلاء الزاوية الحلبية وإعطاء مساكن بديلة للعائلات المحيطة بالجامع من الجهة الشمالية الشرقية وإزالة المخالفات الموجودة على جدران الجامع التي كانت تتألف من مطبعة ومعمل تريكو ومعمل لعب بلاستيك ومستودعات وبيوت مخالفة كانت بحدود اثني عشر بيتاً، وكان البديل الخاص في منطقة ابن عساكر القريبة من الجامع وتبعد بحدود 350 متراً جنوب الجامع وهو بناء مؤلف من أربعة طوابق استوعب كل العائلات التي جرى إخلاؤها، وبالنسبة إلى المطبعة وبعض المشاغل جرى تعويضها وإخلاؤها إلى منطقة الصناعية التي خصصتها محافظة دمشق. وقد بلغ مجمل الأعمال التي جرى الترميم فيها ما يزيد عن التسعين عملاً وسيرد جدول هنا بها وبعض المناظر الموضحة لها وقد وردت بعض الأعمال تحت اسم تطوير الجامع، وهذا يعني تحسين أداء هذا الجامع، منها عمل تدفئة أرضية للأجزاء الرئيسية فيه، وكذلك إنشاء ورشات تعليمية لأعمال ترميم دورية وهي ورشات الفسيفساء والرخام والحجارة والحدادة والنجارة والكهرباء. وسأترك الصورة تتحدث عن هذه الأعمال التي تعد نموذجا مهما على التراث المعماري والعمراني بالمدينة الإسلامية

٤-٧ منهجية العمل في ترميم الجامع الأموي:

١ - تقسيم مخطط الجامع إلى قطاعات (الحرم، الصحن، المآذن، المباني الملحقة، المحيط الخارجي)

2- توثيق هذه الأجزاء ووضع قاعدة للبيانات (وصف معماري، تاريخي، إنشائي، مواد بناء...).

٣ - تحديد نوع العمل (ترميم، تدعيم، صيانة، تجديد، تطوير، تبديل) ، كل ذلك ضمن مفهوم الحفاظ والحماية.

٤ - تقدير التكلفة الأولية للأعمال.

٥ - وضع برنامج زمني للأعمال وتقاطعاتها ومراحل للعمل والإنجاز.

٦ - التعاقد على تنفيذ الأعمال الرئيسية والتعاقد على الأعمال الاختصاصية.

٥-٧ مجمل أعمال الترميم والصيانة في الجامع الأموي الكبير:

1- ترميم الصنويرة بمئذنة قايتباي	16-تدعيم أساسات الجدار الجنوبي
2- ترميم المطف العلوي بمئذنة قايتباي	17-تدعيم الجدار الجنوبي بدعامات بأسلوب الملك تنكز
3-تدعيم أساسات البرج الجنوبي الغربي	18-ترميم أهلة المآذن وقبة النسر وتذهيبها
4- ترميم الواجهة الغربية (فك وإعادة تركيب)	19-ترميم البرج الجنوبي الغربي (فك وتركيب...)
5-ترميم وإعادة المظلة على المدخل الغربي	20-أعمال تنظيف المحراب الرئيسي وجدران الرخام
6- تدعيم أساسات الجدار الشمالي	21-تدفئة أرضية مشهد عثمان (صالة الشرف)
7- تدعيم الجدار الشمالي (فك وإعادة تركيب)	22-أعمال ترميم سقف مشهد عثمان مع القفاعات
8- تبديل القواعد الحجرية لأعمدة المدخل الغربي والأروقة	23-أعمال ترميم قبة النسر مع تجديد الرصاص
9 - إكساء أرضيات الرخام (صب بيتون مسلح وترقيم)	24-أعمال ترميم البرج الشرقي الشمالي (الزاوية الحلبية)
10 - إعادة بناء البحيرة العثمانية (الفوارة)	25-إعادة بناء ورشة الحجارة
11-أعمال ترميم في المئذنة الشرقية (مئذنة عيسى)	26- إعادة بناء ورشات الرخام
12- أعمال ترميم البرج الجنوبي الشرقي	27-تزويد الجامع بمولدة جديدة
13-فك وإعادة التغطية الرصاصية للأسقف	28-أعمال الزاوية الحلبية (المعهد وملحقاته)
14 -معالجة الأسقف بالمبيدات الحشرية وضد التسوس	29-أعمال كهرباء الإنارة التزيينية والتخديمية
15-أعمال ترميم مئذنة العروس	30-إعادة الشبكة الصوتية وتدعيمها بأحدث

الأجهزة الصوتية
31-حفر ثلاثة آبار لتخديم الجامع
32-أعمال الرخام بالرواق الدائر حول الصحن
33-إنشاء موضأ جديد للرجال
34-إنشاء موضأ جديد للنساء
35-إنشاء ركن استقبال جديد للسياح
36-ضم الحديقة المضافة مع ضريح صلاح الدين
37-تدعيم أسقف الحرم (الشدادات مع قبة النسر)
38-إنشاء مظلة للمدخل الشمالي (مدخل الكلاسة)
39-أعمال السقف العجمي لمشهد عثمان
40- تركيب مانعات صواعق للمآذن وقبة النسر
41- تجديد ودعم مفروشات صالة الشرف
42-ترخيم جدران مشهد أبو بكر
43-إعادة دهان كافة أرجاء المسجد (طرش وزياتي)
44- بناء محضر ابن عساكر (البديل الخاص لإخلاء الزاوية الحلبية
45-تدفئة يمين الحرم مع مصلى النساء
46-أعمال آبار التأريض للمآذن والقباب
47- إنشاء غرف الضخ مع الخزانات بعد حفر الآبار للدورات
48-ترميم وإصلاح ضريح صلاح الدين
49- تدفئة مشهد أبو بكر (الموضأ القديم)
50- أعمال ترميم مشهد أبو بكر
51- تدفئة مشهد الحسين
52- ترميم مشهد الحسين من الداخل مع الدهان
53- ترميم السور الخارجي الشمالي
54- ترميم المظلة للمدخل الجنوبي
55- تجديد جسم قبة النسر مع الطينة
56- تسوير الحديقة الشمالية والغربية لصلاح الدين
57- غسيل السجاد وإعادة فرشه
58- أعمال جلي أرضية الصحن
59- تجديد التمديدات الكهربائية مع اللوحة
60- تجديد الأبواب الخارجية
61- تنفيذ شبكة إطفاء الحريق مع الآبار
62- تنفيذ شبكة الإنذار عن الحريق
63- طلاء حماية الأحجار والجدران ضد الرطوبة والحموضة
64- تجهيز فراغ المولدتين تهيأة وبناء
65- إنشاء خزان مياه للشطف والحريق مع تجهيزاته
66- تجهيز الجامع بشبكة هاتف كامل
67- ترميم الجدار الشمالي ومعالجة حلول الحجر
68- ربط الآبار بأنابيب لخزان الشطف والحريق
69- أعمال ترميم قبوة المدخل الغربي
70-أعمال سقف البرج الشمالي الشرقي
71-سقف معدني للمدخل الغربي بنظام يخفف تحميل الأعمدة
72-إحداث سقفين إضافيين للبرج الجنوبي الغربي
73-إعادة الكتابات القرآنية الحجرية بالرواق الشمالي للصحن
74-أبواب المنخل وقشط الدهان لأكثر الأبواب وترميمها
75-هدم وترحيل الأبنية الطينية شمال وشرق الجامع
76-إعادة بناء وتهيئة ورشة الرصاص
77-تجديد جميع أعمال المرافق الصحية للجامع

78-استبدال جميع الكابلات الكهربائية بكابلات أرضية

79-إكساء أرضية مشهد عثمان بالرخام مع البحيرة الفوارة

80-إكساء رخامي لجدران المدخل الغربي مركبة على شبكة معدنية

81-الدرج الخارجي للمدخل الغربي مع المصارف المطرية

82-تدعيم جدران الحرم المستعرض بالشدادات

83-بناء قائم المؤذنين مع دورات المياه للرجال والنساء

84-ترميم وسقف القسم العلوي للزاوية الغزالية

85-ترخيم مشهد الحسين (الجدران وتجديد الأبواب)

86-ترميم المكتبة وإعادة سقفها

87-ترميم الزجاج الملون

88-ترميم تزيينات سدة النساء

89- استبدال اللوحات الكهربائية الرئيسية بأخرى جديدة

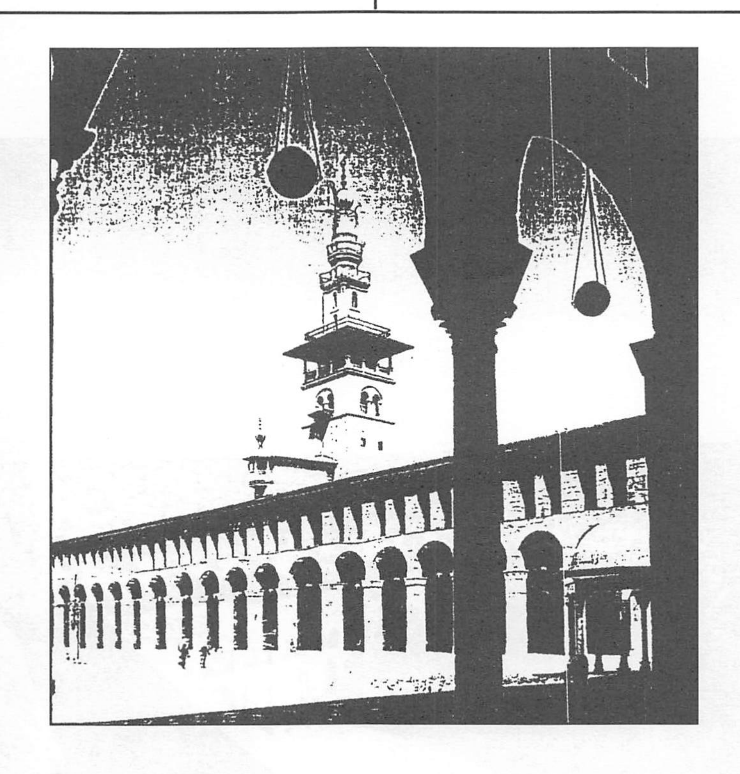
90- بناء مجاور للزاوية الحلبية

91-الأعمال الجدارية والخشبية بالخط العربي لمشهد عثمان

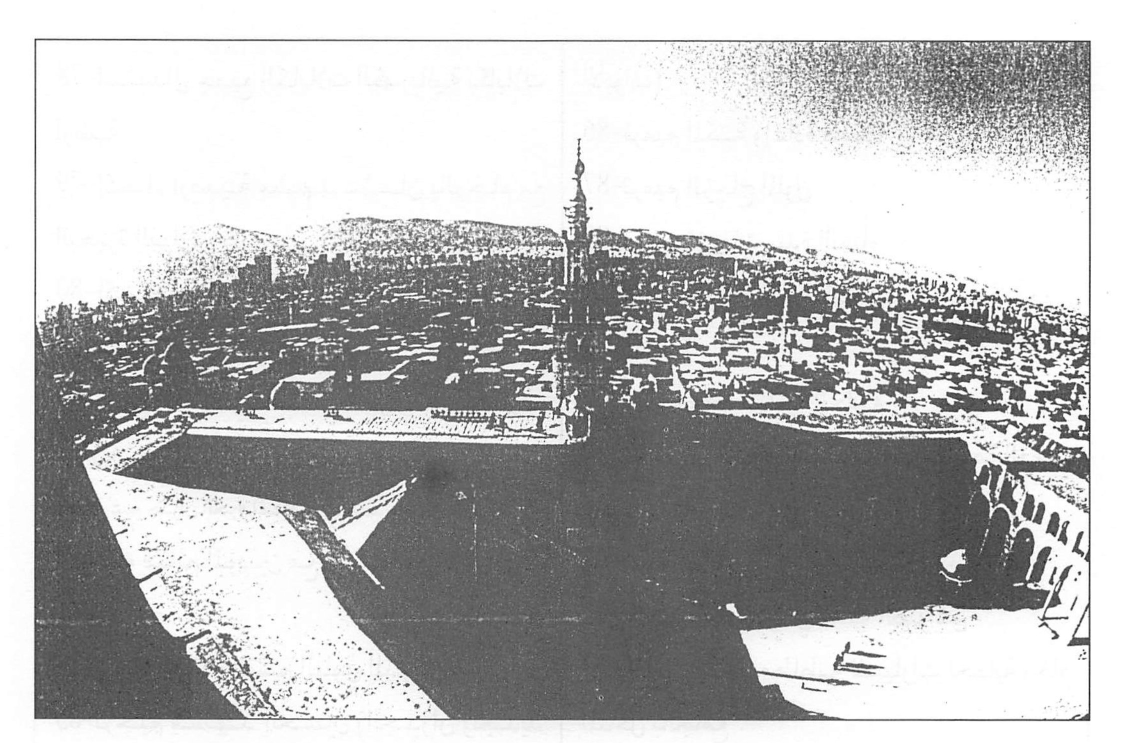
92-تدفئة السدة الرئيسية وأمام السدة

93-تركيب قفص فرداي لمانعة الصواعق

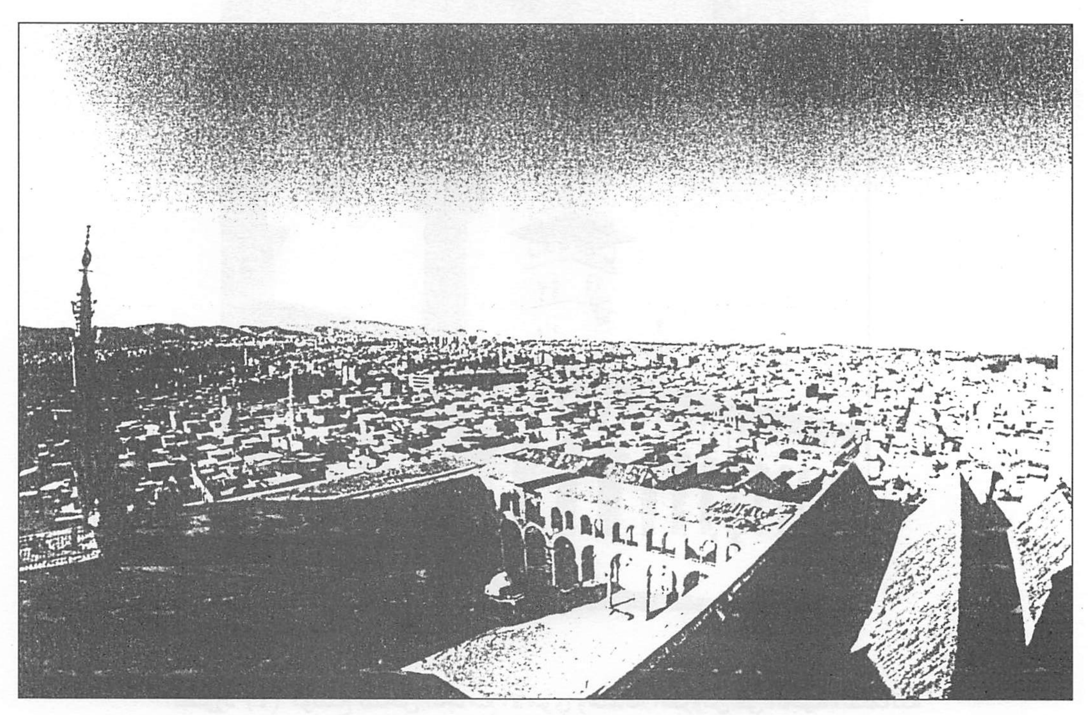
94-تجهيز مساند مطاطية للسيارات لحماية رخام المدخل بالجامع



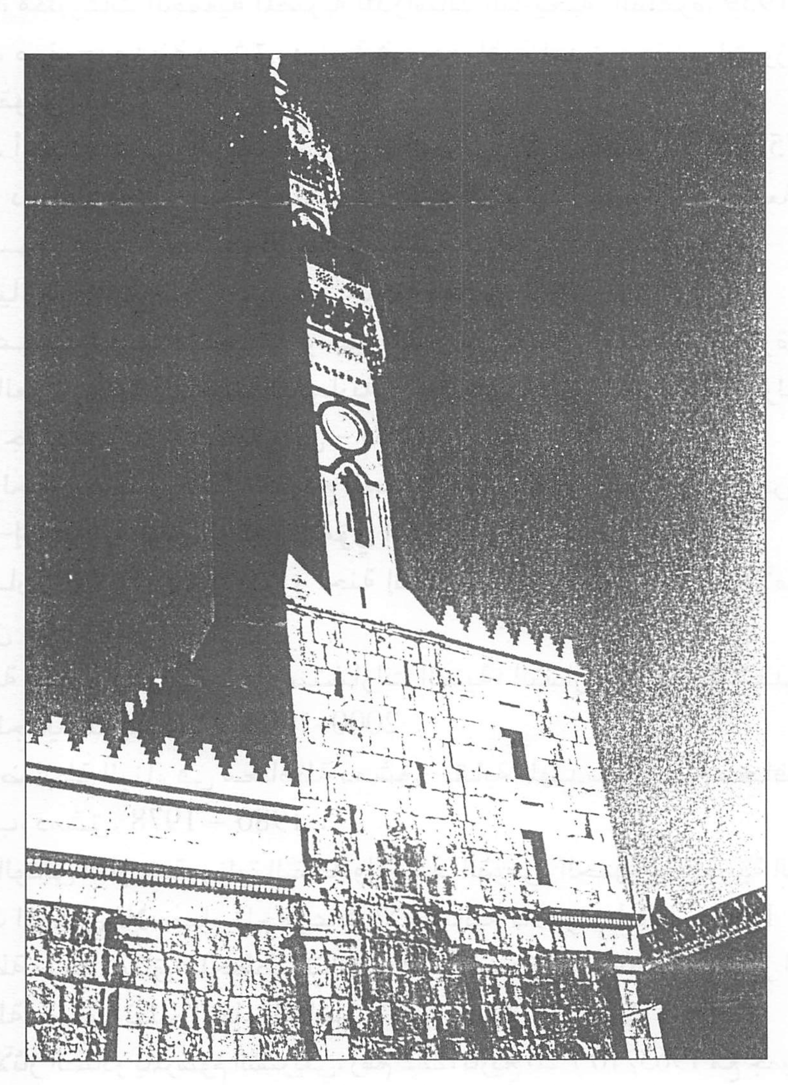
الصورة (٤) توضح صحن الجامع الاموي ومئذنة العروس في الجهة الشمالية



الصورة (٥) توضح صحن الجامع الأموي ومئذنة العروس في الجهة الشمالية



الصورة (٦) توضح جوانب من اعمال الترميم في الجامع الاموي



الصورة (٧) توضح جوانب من ترميم الجامع الاموي

مراجع البحث

- الأشعب، خالص: المدينة العربية المتطورة الوظائف، البيئة، التخطيط - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد 1982 .

- الحلاق، الشيخ أحمد البديري: حوادث دمشق اليومية (1154 - 1175 هـ، 1741 - 1762 م)، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، 1959،

- خير، صفوح: مدينة دمشق، دراسة في جغرافية المدن - منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي: دمشق 1982 .

- زكريا، أحمد وصفي. الريف السوري - الجزءان الأول والثاني: دمشق 1975 .

- د. م دغمان، موفق أبحاث منشورة - كلية الهندسة المعمارية - جامعة دمشق

- م. مسوح، عماد: تحديث الأبنية السكنية في نوى المدن التاريخية - بحث دبلوم دراسات عليا، كلية الهندسة المعمارية - جامعة دمشق، 1997-1998 .

- د. م عيسى، جهاد، تجديد وتطور المدن من خلال أمثلة مختارة في العالم الإسلامي العربي، كلية الهندسة المعمارية - جامعة دمشق، مشروع مشترك مع الدول النامية بين جامعة دمشق وجامعة آخن - ألمانيا.

- م. جولحة، مصطفى كمال: نموذج للحفاظ على التراث المعماري والعمراني بالمدينة الإسلامية -إصلاح وتطوير الجامع الأموي الكبير، منظمة المدن العربية.

-م. نعسان، عبد الرحمن: تقرير لجنة إنجاز إصلاح وتطوير الجامع الأموي الكبير، تقرير رئيس اللجنة المعمارية.

-الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية: التقارير المرحلية لإعداد المخطط التنظيمي الجديد لمدينة دمشق 1994-2000 .

- نظام ضابطة البناء في محافظة دمشق- نقابة المهندسين، فرع محافظة دمشق، لجنة المكاتب، دمشق، 1978 - 1980 .

- مركز الوثائق التاريخية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية السورية

- المكتب المركزي للإحصاء المجموعات الإحصائية للأعوام 1981- 1994 .

- محافظة مدينة دمشق: المخطط التنظيمي العام المصدق عام 1968 والتقرير المصاحب له

-محافظة دمشق: نظام البناء الخاص بمدينة دمشق وتعديلاته.

-قانون الآثار الصادر بالمرسوم التشريعي، رقم 222، تاريخ 26 / 1963/10 مع جميع تعديلاته.

- أبحاث من ندوة المدينة العربية: المدينة العربية خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي، تنظيم منظمة المدن العربية، تحرير اسماعيل سراج الدين، تنظيم المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض 1981 .

1 - القرار رقم 826 م.ت، تاريخ ١٩٩٦/٨/٢٧، محافظة دمشق، قرار وزير الاسكان رقم/ 83 تاريخ، 1996/10/2.

إدارة المواقع الآثارية

والمعالم التاريخية وحمايتها

الدكتور صلاح حسين العبيدي
أستاذ بكلية الآداب جامعة بغداد (عضو الوفد العراقي)

إدارة المواقع الآثارية والمعالم التاريخية وحمايتها

للدكتور صلاح حسين العبيدي

المقدمة

تميزت الحضارة العربية الإسلامية بأصالتها وبقدرتها على الانتشار والتأثير في في مختلف البلدان التي وصلتها، فتركت بصمات واضحة في حضارات الأمم الأخرى، وقد ترك لنا أجدادنا القدماء تراثا حضاريا غنيا، كما ونوعا، شكل الجوانب الإنسانية والعلمية والمعمارية والفنية، وتشكل المخلفات الآثارية سمات بارزة في الموروث الحضاري العربي الإسلامي، وهو بلا شك ثمرة جهود وخبرات متراكمة عبر العصور الطويلة، مما يستدعي الحفاظ عليه ودراسته ونشره، وكذلك ينبغي استلهام الأفكار المستوحاة من تراث الأمة وتوجيه الأنظار إلى ما يتضمنه من ثروة فنية وطابع أصيل وأسس علمية رصينة. كما يستدعي منا تنمية الاهتمام بالتراث المعماري، وإعطاءه دورا أكثر فاعلية في العمارة الحديثة لكي تحتفظ هذه العمارة بطابعها المميز وبالروابط المشتركة والمنسجمة بين تخطيطاتها وعمارتها، في المجتمع العربي الإسلامي كما يلتزم بتقاليده وقيمه وتراثه الحضاري.

إن أهمية الآثار والمعالم التاريخية أمر ضروري، لأن الحفاظ على المواقع الآثارية والمعالم التاريخية في المدينة العربية القديمة يساعد الباحث والمهندس المعماري والمخطط الحضري والأثري على الاطلاع عليها والتأمل فيها والاستفادة منها، وخصوصا عند مقارنتها بالنماذج المعمارية والتخطيطية الحديثة للوصول إلى حلول ناجعة لتصميم عمائرنا وتخطيط أحيائنا المعاصرة.

فضلا عن ذلك فإن عملية المحافظة عليها وحمايتها تعتبر أمانة في أعناقنا، كما تعد واجبا قوميا وإنسانيا، وإن لمخلفات التاريخ من أبنية قديمة وتاريخية قدسيتها وحرمتها من النواحي الثقافية والفنية الجمالية، لأنها تؤلف شواهد ملموسة للتقصي في النواحي المذكورة بحيث يؤلف وجودها مراجع غنية بالصور الحية الصادقة الناطقة بلسان حضارات الأجيال وفنونهم وطرق معيشتهم، كما أن الأبنية القديمة والتراثية تعد شاهدا تاريخيا أمام التطورات الحاصلة للحضارة محليا وإقليميا وعالميا.

لذا فقد تنبّه المسؤولون العرب منذ فترة مبكرة إلى ما للآثار من أهمية في حياة الثقافة العربية الإسلامية، فبادروا إلى عقد المؤتمرات والندوات وحضورها والإسهام

فيها، لأنها تقدم للحضارة أفكارا تغني في كثير من الأحيان ثروتهم الأثرية والتاريخية، ولأن هذا الجانب من الثقافة العربية الإسلامية يرتبط بتاريخ الأمة الذي يتصل ببعضه بحيث يُحل كثيراً من المعضلات الفكرية والفنية المستعصية بسبب انطماس الآثار وانقطاع بعضها، فكان العلماء والباحثون والمتخصصون - بتشجيع من المسؤولين العرب - يبادرون إلى دراسة هذه الآثار، مهما تباعدت مواقع العمل والبحث.

ولهذه الأسباب وغيرها نلاحظ أن جامعة الدول العربية - ومن خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - حرصت على عقد المؤتمرات التي يلتقي فيها رجال الآثار والتأريخ والثقافة، فيتبادلون المعلومات ويناقشون ما استجد من مكتشفات أثرية، تمهيدا لدراستها وتقويم النتائج المستخلصة منها لكي نهتدي بها إلى حل كثير من الحقائق الغامضة، كما يناقشون الجوانب الإدارية والفنية التي توصل إليها العاملون في الحقل الأثري.

إن اهتمام المسؤولين العرب بالمحافظة على الآثار والمواقع الآثارية والمعالم التاريخية ليس أمرا جديدا عليهم، فهناك إشارات تؤكد مثل هذا الاهتمام، فقد أورد التنوخي في كتابه «نِشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة» خبرا في عصر الخليفة العباسي المأمون حول ما كان يجري من طرق للبحث والتنقيب عن الآثار القديمة، وعن محاولة استخراج منحوتة أو تمثال في قرية من نواحي مدينة واسط، كما أورد خبرا آخر عن موضع بين واسط والبصرة، فيه قبة أريد الدخول إليها ليعرف ما فيها، وذكر في روايته أن جماعة أعدوا لذلك أدوات وآلات لعملية الحفر فيها وفتحها، ومن تلك الأدوات «المر» وآلات الحديد والخشب وزبل وسلالم وحبال وصرفوا على ذلك آلاف الدراهم[١].

كما نقرأ في كتاب «الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر» وصفا لرحلة قام بها إلى مصر طبيب عراقي اسمه «عبداللطيف البغدادي» في نهاية القرن السادس عشر الهجري (أواخر القرن الثاني عشر الميلادي)، حيث سجل هذا الطبيب ملاحظة تدل بوضوح على أن قيمة الآثار والاهتمام بها لم تكن غريبة على العرب والمسلمين في العصور الوسطى فقال: «وما زالت الملوك تراعي بقاء هذه الآثار وتمنع العيث فيها والعبث بها، وإن كانوا أعداء لأربابها، وكانوا يفعلون ذلك لمصالح منها لتبقى تاريخا ينتبه به على مر الأحقاب، ومنها أنها تدل على شيء من أحوال من سلف وسيرتهم، وتوافر علومهم وصفاء فكرهم، وغير ذلك، وهذا كله مما تشتاق النفس إلى معرفته وتؤثر الاطلاع عليه»[٢].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد وصل إلينا العديد من الكتب التي تضم إشارات وتلميحات مختلفة عن الآثار القديمة، وخاصة ما كان يلفت الأنظار من شواخصها كالآثار المصرية، فقد تناول المقريزي في كتابه «المواعظ والاعتبار» المعروف بالخطط المقريزية، وصفا

للأهرام[٣]. كما تناول الإدريسي ايضا وصفا للأهرام في كتابه «أنوار علو الأهرام في الكشف عن أسرار الأجرام»[٤] وكذلك وضع السيوطي رسالة صغيرة عن الأهرام أسماها «تحفة الكرام بأخبار الأهرام»[٥]، كما وصلنا مخطوط اسمه «روضة الأخبار عن العالم والآثار» لمؤلفه ابن المنجم البغدادي[٦].

وتعتبر أعمال هذا المؤتمر أحدث حلقة من سلسلة عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقد خصصت له أربعة محاور للبحث، ويتناول هذا البحث، المحور الثالث منها بالدراسة والتعريف، وهو المحور الذي يتعلق بـ «إدارة المواقع الآثارية والمعالم التاريخية وحمايتها».

لا بد من الإشارة إلى أن هذا المحور يتضمن نوعين من الإدارة، النوع الأول يتعلق بـ«مواقع الآثار» والثاني يتعلق بـ«المعالم التاريخية»، ولكل قسم منهما إدارته الخاصة التي تفرضها طبيعة هذا الأثر أو هذا الموقع التاريخي، وحتى حمايته الخاصة التي تفرضها طبيعة هذا الأثر أو هذا الموقع التاريخي، وحتى حماية المواقع الآثارية والمعالم التاريخية تختلف الأولى عن الثانية في طبيعة تكوينها، بحيث تستوجب لكل منهما حماية تلائمها.

أولاً: إدارة المواقع الآثارية وحمايتها

سبق أن ذكرنا في بداية هذه الدراسة ما للآثار من دور في حياة الأمم والشعوب، فهي المرآة التي ينعكس عليها تاريخ الأمة وحضارتها عبر العصور المديدة، ولا يقتصر ذلك على الآثار المحفوظة في داخل الأرض، وإنما يمتد إلى الآثار الشاخصة... وطبيعي أن هذه الثروة التراثية الكبيرة في حاجة إلى رعاية وعناية وحماية تتناسب مع حجم أهميتها، وذلك حفاظا عليها من التلف والعبث أو الضياع أو السرقة، والتصرف فيها تصرفا لا يتناسب مع قيمتها.

وإزاء هذا الواقع الدقيق للآثار تصبح رعايتها وحمايتها بكل أنواعها الثابتة والمنقولة، وإدارتها على جانب كبير من الأهمية لتكون في مأمن من التجاوزات التي يلحقها بعض الأفراد بالمواقع الأثرية، أو ما قد يحدث لها من عوارض الطبيعة.

ولهذا ينبغي أن تتناسب إدارة المواقع الأثرية مع حجمها ونوعها وطبيعتها، وأن يكون اختيار المشرفين على إدارتها من المختصين الأكفاء في فهمها ومعرفة أسرارها، وما يجب أن يتمتع به المسؤولون عن إدارتها من إدراك ومعرفة في ميدان الآثار والعمارة والفنون.

ومن ثم، يجب اتخاذ خطوات إيجابية لتلبية هذه المتطلبات، يأتي في الدرجة الأولى منها: تهيئة وحدات سكنية جاهزة أو مشيدة في الموقع تخصص للأقسام الآتية:

1 - القسم الإداري.
2 - القسم المالي.
3 - قسم الخدمات.
4 - المخازن.
5 - الاستعلامات.
6 - المرافق الصحية.
7 - مطعم الزوار والاستراحة.
8 - مرآب السيارات.

وهذا ما سنتاوله تفصيلا على النحو التالي:

١ - القسم الإداري:

إن إدارة الموقع الأثري هي العقل المفكر للمؤسسة، الذي يجب أن تسير أمورها وفق نظام دقيق، ففي الإدارة أمور كثيرة تخص المراسلات والكتب الصادرة والواردة وحفظها، أو حفظ نسخ منها في الملفات، وهناك قوائم الأجور والرواتب والمشتريات ونفقات التصليح وغيرها(٧).

ومن واجبات المسؤول الإداري في الموقع الأثري مراقبة الحركة العامة داخل الموقع ومتابعة ما يجري فيه، وأن يكون ملما بالقضايا التي تخص الموقع وسلامته. وعلى مدير الموقع الأثري أن يدرك أنه يتعامل مع أناس من مستويات مختلفة تشمل زملاء العمل، وهم خبراء متخصصون في مجال عملهم، كما تشمل الحراس والمنظفين، وكذلك الزائرين الذين يؤمون الموقع لزيارته وغيرهم، وعليه أن يسلك سلوكا حسنا معهم جميعا للحصول على نتائج حسنة(٨).

وينبغي أن تتوافر لهذا القسم الغرف والأثاث المناسب لطبيعة الموقع، بحيث يستطيع المدير الإداري أن يؤدي مهمته بيسر ومن دون عناء، وأن تتهيأ له الظروف المناسبة قدر الإمكان من أجهزة ووسائل وكل ما يسهل عمله الإداري.

٢ - القسم المالي:

مما لا شك فيه أن هذا القسم أساسي للموقع الأثري، إذ من دونه لا يمكن إنجاز شيء، لأن الموقع يحتاج إلى تجهيز وتيسير الكثير من المتطلبات، التي لا تتم إلا بتوافر الرصيد المالي المناسب والمرونة في العمل، لا سيما أن عمليات التنقيب في المواقع الأثرية، تتطلب تخصيص مبالغ كبيرة.

٣ - قسم الخدمات:

بما أن معظم الآثار تقع خارج مراكز المدن، لذا فالضرورة تقتضي توفير وسائل الخدمة والعمل؛ لأن المتطلبات الخدمية في مثل هذا النوع من العمل خدمات مهمة جدا، لإدامة الموقع الأثري مثل وسائل التنظيف ومواده، ووسائل الإضاءة وتوفير الوقود والماء وإدامة وسائط النقل وغيرها من المستلزمات ومتابعة ذلك بصورة دائمة، لأنها تعد عنصرا أساسيا في المواقع الأثرية، وأي تقصير أو إهمال في تيسيرها يؤدي بطبيعة الحال إلى إعاقة العمل في ذلك الموقع الأثري.

لهذا كله، ينبغي أن تتوافر جميع هذه المتطلبات، وبشكل دائم، كما سبق وأكدنا أن المواقع الأثرية بعيدة عن مراكز المدن، لذلك فربما لا يمكن الحصول على المتطلبات في حينه وبالسرعة المطلوبة.

ولا يفوتنا أن ننوه هنا بضرورة توافر بعض المستلزمات الطبية البسيطة كإسعافات أولية تلبي الحالات الطارئة عند ظهورها أو حدوثها في الموقع الأثري، لأن العاملين في الموقع معرضون، بسبب طبيعة العمل، إلى المرض أو الإصابات الطارئة، وهذا وارد أيضا بالنسبة إلى الزائرين مما يستوجب توفير إسعافات أولية لهم.

٤ - المخازن:

من الضروري أيضا توافر بناية في الموقع الأثري خاصة بالخزن على أن يكون هناك نوعان من المخازن، الأول يكون مخصصا لخزن معدات وآلات ومستلزمات الموقع الأثري بشكل عام، أما بالنسبة إلى النوع الثاني - وهو الأهم - فيخصص لخزن القطع الأثرية المنقولة، التي تكتشف أثناء التنقيب، والاحتفاظ بها لحين الانتهاء من دراستها أو نقلها إلى المكان المخصص لها، على أن يتوافر لهذا المخزن من الحماية ما يساعد على المحافظة على الآثار من السرقة، وتوفير جميع المستلزمات والوسائل الخاصة بحماية الآثار من عوامل الطبيعة والمناخ كالأمطار والرطوبة والحرارة الشديدة، على أن تخضع عملية فتح المخزن وغلقه للجنة خاصة من العاملين في الموقع.

٥ - الاستعلامات:

لهذا القسم أهمية خاصة، لأن الموقع الأثري يحتفظ - كما قلنا - بثروة كبيرة لا تقدر بثمن، وتكون آثاره محط أنظار الزائرين، ولهذا ينبغي أن تكون هناك سيطرة على تنظيم حركة هؤلاء في الموقع، عند دخولهم وخروجهم، لضمان سلامة الآثار والموقع الأثري في الوقت نفسه.

٦ - المرافق الصحية:

هذا الجانب يعكس المظهر الحضاري للإنسان، لا سيما في مثل هذه الأماكن التي تكون محط أنظار السائحين والزائرين والعاملين في الموقع، وإن أي تقصير في أدائها لمهماتها يؤدي إلى انطباع غير سليم عن إدارة الموقع، بالإضافة إلى الجوانب السلبية الصحية الأخرى.

٧ - مطعم الزوار والاستراحة:

لابد من تخصيص مطعم للزوار تقدم فيه الخدمات المطلوبة لزائري الموقع وما يحتاجونه في مثل هذه الأماكن.

٨ - مرآب السيارات:

إن تهيئة ساحات لوقوف وسائط النقل بمختلف أنواعها وحجومها، سواء الخاصة بالمواقع أو الخاصة بالقادمين من وفود وسائحين وزائرين، تعد أساسية في وقتنا الحاضر، فهي تعكس نظام العمل المطلوب في الموقع الأثري، وتسهل مهمة الاستعلامات في السيطرة على ذلك المكان، سواء من ناحية الأمان أو التنظيم.

٩ - سياج الموقع:

هناك ناحية أساسية تضمن أمن الموقع الأثري والحفاظ على ممتلكاته وكنوزه، وذلك بإقامة سياج حول الموقع لمنع أية تعديات عليه، وعدم السماح لأحد بالدخول إليه إلا من النقاط المحددة المسموح بها.

وهذا كله لا يتم إلا بتشييد سياج يحيط بذلك الموقع، وينبغي أن يكون سياجا متينا ومحكما، يصعب على من يطمع أو يطمح إلى اجتيازه؛ لأن ترك الموقع الأثري من دون سياج يشجع الآخرين على الدخول إليه من أي جهة، والعبث بمرافقه وآثاره.

ويفضل أن يلحق بالسياج أبراج مراقبة ورصد تتوزع على طول السياج وأطرافه الممتدة وتكون مجهزة بالمعدات الحديثة، بما يساعد على كشف الأشخاص الذين يريدون الدخول إلى الموقع من غير الأماكن المخصصة.

وزيادة في تحصين الموقع الأثري يمكننا حفر خندق إلى جانب ذلك السياج، مما يوجد نوعا من التردد لدى الراغب أو الطامع في اجتيازه للوصول إلى الهدف الذي يسعى إليه. ولأن معظم المواقع الأثرية تكون في أماكن نائية خارج المدن، كأن تكون وسط المزارع أو قريبة من القرى أو بين المنخفضات أو المرتفعات، فمن واجب القائمين على

إدارة الموقع أن يأخذوا بعين الاعتبار مثل هذه الأمور؛ لأنها ذات تأثير بالغ في سلامة الموقع الأثري وديمومته وحمايته. فوقوعه بين القرى والأرياف والمزارع أو المناطق المائية يجعله مهددا من قبل الساكنين، لا سيما إذا كان مستواهم الثقافي وإدراكهم لأهمية الآثار أقل من غيرهم فقد يتأثرون بمغريات الآثار الكبيرة جدا، مما يدفع بكثير من سكان المناطق المحيطة بالموقع، وبتحريض من غيرهم، إلى أن يطمعوا في الحصول على بعض الآثار المكتشفة فيه للحصول على مبالغ مغرية. وفي هذه الحالة، فإن إدارة الموقع ملزمة بتوعية مثل هؤلاء الناس عن طريق اللقاءات والندوات والمطبوعات ليشعروا بأهمية هذا الموقع بالنسبة إليهم وإلى وطنهم وأمتهم، وأنه ملك لجميع المواطنين ومن المستحسن عدم الاعتماد على أفراد تلك القرى في حراسة المواقع الأثرية للأسباب التي أشرنا إليها.

أما كون الموقع في منخفض من الأرض فمما لا شك فيه أنه في مثل هذه الحالة يكون مهددا بسيول الأمطار على الأقل، وهنا نؤكد ما قلناه سابقا بشأن ضرورة إقامة الأسيجة للحفاظ على الموقع وحمايته من عبث العابثين، فالموقع الذي لا يوجد حوله سياج يكون عادة مهددا بدخول الحيوانات والإنسان، لأن المنطقة الريفية تكثر فيها تربية الحيوانات الأليفة، فإذا وجدت مجالا للدخول فإنها قد تعبث به وبمحتوياته الأثرية، ولهذا ينبغي عدم الاكتفاء بتحصين الموقع فحسب، وإنما يطلب من إدارة الموقع الأثري توعية أصحاب هذه الحيوانات ومطالبتهم بضرورة ربطها وعدم تركها سائبة كما تشاء.

إن سرقة أثر أو أثرين أو أكثر من الموقع الأثري ربما تعادل أثمانها أضعاف أضعاف ما قد يصرف على تحصين الموقع الأثري، ناهيك عن أهميتها الحضارية والتراثية في حياة الأمم.

ومما لا شك فيه أن ارتباط الموقع بالعالم المحيط به يساعد كثيرا على تسهيل أداء مهام العاملين فيه، لأن الطرق الخارجية الموصلة إلى الموقع والخارجة منه تؤدي مهمات كبيرة للموقع الأثري، فهي تيسِّر وصول الوفود التي ترغب في زيارته والسائحين والعاملين، كما أنها تيسر جوانب أخرى في تطوير الموقع الأثري. لذلك يجب إعطاء هذا الأمر أهمية كبيرة من ناحية تبليط تلك الشوارع بالشكل المناسب.

كذلك ينبغي الالتفات إلى سهولة تعرف الناس على مكان ومنطقة الموقع الأثري، وذلك عن طريق وضع إشارات مميزة وعلامات فارقة لكي يهتدي الزائر إلى الموقع الأثري بسهولة ويسر؛ وهذه العلامات يفضل أن تكون بارزة ليشاهدها الزائر بسهولة، وأن تكون واضحة في تصميمها ولونها وخطها بحيث يهتدي الزائر إلى دلالتها على

الموقع الأثري قبل أن يقرأ العلامة، ونحن نؤكد على هذا الجانب؛ لأن الطرق الخارجية تحتوي على علامات عديدة لجهات أخرى تعلق أحيانا جنبا إلى جنب، فإذا جاءت العلامة الهادية إلى الموقع مشابهة لها، فقد يجد الإنسان صعوبة في معرفتها أول الأمر، بينما العلاقة الفارقة والمميزة تعطي الدليل على وجود الموقع بنظرة واحدة. وأقترح أن تعمم مثل هذه العلامات في جميع المواقع الأثرية في الوطن العربي بحيث يستطيع المواطن العربي والأجنبي أن يهتدي إلى الموقع بسهولة، كأن تكون تلك العلامات لوحة مستطيلة الشكل أو مربعة تتوسطها دائرة تتضمن اسم الموقع الأثري تحيط بها أعلام الدول العربية.

وإتماما لهذا المقترح، يفضل أن تكون في باب الموقع الأثري لوحة كبيرة فيها تفصيل وإجمال لما في الموقع من معلومات حيوية تخص الموقع المذكور، كما يفضل أن يكون للموقع كراس مطبوع، بأكثر من لغة، إضافة إلى اللغة العربية يقدم إلى زائر الموقع عند دخوله، وفيه مجمل محتويات الموقع وتعريف بتاريخه ومخططه ووصف موجز له.

على إدارة الموقع الأثري ألا تسمح بتشييد الأبنية أو غرس الأشجار أو رمي الأنقاض ضمن حدود الموقع، كما تمنع أن يكون مستودعا للأنقاض، ولا يجوز أن يقام بناء أو مقبرة أو استحداث وسائل للري ضمن حدود الموقع الأثري(٩)، كما لا يجوز أخذ سباخ أو أتربة أو غيرها من المواقع الأثرية، وينبغي منع إشعال الحطب أو النباتات المحيطة بالموقع، مما قد يسبب حرائق قد تمتد إلى الداخل فتهدد مخازنه ولذا يجب على المسؤول عن إدارة الموقع المذكور أن يلتفت إلى هذا الجانب.

ومن الأمور الأخرى، التي تقع على عاتق المسؤول عن إدارة الموقع الأثري، الاهتمام بالشوارع والممرات الداخلية بالشكل الذي يساعد الزائرين على الوصول إلى المناطق والأماكن التي يرغبون مشاهدتها والاطلاع عليها بسهولة من دون أن تعيق تجوال الزائر، وخاصة في مواسم الصيف والشتاء.

ولأجل أن يؤدي الموظف المسؤول عن الموقع الأثري والقائمون على إدارته واجباتهم بالشكل المطلوب فلابد من منحهم السلطات نفسها الممنوحة لأفراد الشرطة فيما يتعلق بواجباتهم داخل الموقع الأثري(١٠)، كما يجب توفير وسائل الاتصال الهاتفية ووسائط النقل مثل السيارات والدراجات الهوائية.

في حالة وجود تنقيبات أثرية في موضع ما فإن إدارة الموقع مكلفة بتقديم كل ما تحتاجه هيئة التنقيب من خدمات، وأن يتم التعاون والتنسيق بين الإدارتين، إدارة الموقع ورئيس هيئة التنقيب، وتتلخص مسؤولية رئيس هيئة التنقيب في تقسيم الأعمال بين أعضاء الهيئة حسب اختصاص كل منهم.

ومن الأمور المهمة التي ينبغي على رئيس بعثة التنقيب الإشراف عليها بشكل مباشر مسك سجلات لتسجيل الآثار حسب المواصفات المتعارف عليها بين هيئات التنقيب، حيث يتعين عليه تسجيل جميع الآثار المكتشفة في الموقع وترقيمها ووصفها وتصويرها وتصنيفها. فمن المعروف أن التنقيبات في الوقت الحاضر لم تقتصر، كما في المراحل السابقة من التنقيبات، على مجرد استخراج الآثار المتحفية بل تشمل تسجيل الآثار في سجلات دقيقة موسمية، يرسم فيها الأثر مع رقمه وتاريخ اكتشافه ونوعه ومادته وقياسه والطبقة الأثرية التي عثر عليها(١١).

وعلى أعضاء هيئة التنقيب الآخرين تلقي التوجيهات الصادرة إليهم من رئيس الهيئة وتنفيذها، وهؤلاء يمثلون المشرف على أعمال التنقيب في الحقل، والذي يكون مسؤولا عن العمال الذين يمارسون الحفر ثم المهندس أو المساح الذي يتولى عمليات المسح والرسم الأثري والكنتوري ورسم جميع الخرائط المطلوبة(١٢).

إنه من الصعب في الوقت الحاضر دراسة الآثار بالطرق العادية التقليدية، لذا فلابد من الاستعانة بالعلوم الأخرى، وهنا يدخل العلم بأساليبه البارعة للإجابة عن معظم التساؤلات والاستفسارات، لأن علم الآثار لم يعد مقتصرا على ما يستخرجه المنقبون من باطن الأرض وعرضه في المتاحف، وإنما أصبحت هذه العملية علما قائما متصلا بعلوم أخرى مع تقدم الحضارة والتكنولوجيا، فلربما كانت الآثار في السابق تنحصر في ذاتها أو أن لها شيئا من الاتصال بعلم التأريخ، وهذا ضروري جدا، لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، ولو توقف لأصبحت معلوماتنا الأثرية ناقصة، ولاحتاجت إلى أكثر من التعليل والتفسير، وهذه المهمة تؤديها علوم أخرى خارج نطاق علمي الآثار والتأريخ، وربما دخلت عناصر عديدة من الاختراعات والاكتشافات الجديدة، لذلك لا بد من الالتجاء إلى علماء النبات والحيوان والتشريح والكيمياء والجيولوجيا، وذلك لمعرفة التربة ولدراسة عظام الإنسان والحيوان والطيور ومعرفة النبات لتعيين أصنافها التي يكشف عن بقاياها في الموقع الأثري أثناء التنقيب(١٣).

وأخيرا يجب التأكيد على استخدام الإنترنت في حماية الآثار والآثار المسروقة، وذلك عن طريق إطلاق المعلومات الخاصة بالأثر من ناحية الوصف والفترة التي يعود إليها إلى شبكات الإنترنت العالمية، وكذلك الحصول من شبكات الإنترنت على المعلومات الحديثة الخاصة بصيانة وحماية الآثار.

إن الوسائل العلمية والتقنيات الحديثة ينبغي أن تأخذ طريقها إلى جميع الباحثين والعاملين في حقل الآثار، وإلى المؤسسات العلمية والأقسام الدراسية الأولية والعليا وخاصة في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، لأن أقسام الآثار تستفيد مباشرة من

الوسائل العلمية الجديدة التي ترتبط بعلم الآثار من طرف أو آخر، وقد يكون هذا الارتباط واضحا أو خفيا أو يكون مباشرا أو غير مباشر. علما بأن العاملين في البعثات الأجنبية خطوا خطوات واسعة في هذا الميدان. فما أحرانا أن نكون في طليعة من يأخذ بهذه التقنيات وتطبيقها على آثارنا قبل أن يطبقها غيرنا.

وكذلك من الضروري أن يلاحظ المسؤول عن بعثة التنقيب توافر المواد الكيميائية لمعالجة الآثار المكتشفة، وأن يُعهد بهذه المهمة إلى مختص في معالجة الآثار المختبرية.

كما يجب على هيئة التنقيب تهيئة عدة العمل، وتشمل المعول والفأس والمطرقة والغربال، إضافة إلى مواد هندسية كالبوصلة وشريط القياس والناظور والشاخص الهندسي وآلة التصوير مع أفلامها، وأوراق التسجيل والسجلات ومواد القرطاسية.

وعند العودة إلى كل نقطة من هذه النقاط المتقدمة نلاحظ أنها ترتبط بالوسائل العلمية والمختبرية واستخداماتها وبالأجهزة الخاصة بها سواء على المستوى التطبيقي أو النظري[١٤].

إن هذه الوسائل التي أشرنا إليها تساعد القائمين على إدارة الآثار من وجوه عدة، سواء في الحفاظ عليها وحمايتها أو تحديد قيمتها العلمية ومدى مقاومتها لظروف المناخ والبيئة.

وإذا كان الموقع الأثري يحتوي على كتابات كأن تكون مسمارية أو هيروغليفية أو أبجدية عربية قديمة، فمن الضروري أن يكون ضمن أعضاء البعثة اختصاصي أو قارئ مختص بهذه الكتابات. كما يجب أن تتوافر ضمن بعثة التنقيب وحدة تصوير تتولى تصوير الموقع الأثري ومراحل التنقيب وتصوير الآثار المكتشفة.

لقد أصبح الإعلام جزءا مهما في حياتنا اليومية، لذا لابد لرئيس الهيئة من أن تكون لديه خطة إعلامية ناجحة يشرح من خلالها ما حققته بعثة التنقيب من إنجازات جديدة في الموقع الأثري، ويسلط من خلالها الأضواء على أهمية تلك المكتشفات في الجوانب الفنية والتاريخية واللغوية.

وعند الانتهاء من موسم التنقيب يقوم رئيس الهيئة بتقويم نتائج الموسم والتحضير لدراسة المكتشفات الأثرية من قبل أعضاء الهيئة وتقديم التقرير السنوي العلمي بذلك، ويفضل ألا يتأخر هذا التقرير، وأن يكون متزامنا مع نهاية الموسم، وإن تعذر ذلك لسبب أو لآخر، فيمكن التفرغ لكتابة التقرير السنوي بإيقاف التنقيبات للعام الآتي والتفرغ كليا مع جميع الأعضاء لكتابة التقرير النهائي، كما يجب على رئيس الهيئة جرد الأدوات والآلات الخاصة بهيئة التنقيب من أجل تقرير احتياجات الهيئة على مدار العام أولا، ولأجل صيانة ما يحتاج من تلك الآلات والأدوات والمعدات إلى الصيانة، وإيداعها لدى الموظف المختص والمسؤول في الموقع الأثري وإحكام السيطرة عليها.

ويفضل في نهاية كل موسم تنقيب، استطلاع الرأي فيما استجد من آلات وتقنيات حديثة تخدم عملية التنقيب، لتقوم الهيئة بطلبها وتزويد الموقع بها، لكي لا تكون متخلفة في هذا المضمار عن بقية هيئات التنقيب في العالم.

وعند انسحاب هيئة التنقيب من الموقع الأثري تصبح مسؤولية الموقع كله على الإدارة العامة للموقع، بما فيها الأماكن التي جرى فيها التنقيب، وكذلك حفظ الآثار المكتشفة التي يتعين بقاؤها في الموقع الأثري وحفظها في المخازن المخصصة لها، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

ثانياً: إدارة المعالم التاريخية وحمايتها

إن ما ذكرناه في الصفحات السابقة يتصل بإدارة المواقع الأثرية وسنتناول في هذا الجزء من البحث المواقع التاريخية وإدارتها وحمايتها فيما يلي:

- إن إدارة المعالم التاريخية وحمايتها تختلف من وجوه عدة عن إدارة المواقع والمناطق الأثرية، لما يتميز به الموقع الأثري من متطلبات عديدة كما تقدم شرحها. بينما المعالم التاريخية لها إدارتها الخاصة ووصفها الخاص الذي يميزها عن الموقع الأثري، ومن ثم فلا بد لمن يتولى إدارة المعالم التاريخية أن يكون من الأشخاص الذين يحملون مواصفات معينة من الناحيتين الإدارية والثقافية، وأن يكون من المختصين في الآثار والتراث، يساعده في ذلك مجموعة من الإداريين الذين يحملون من المواصفات ما يساعدهم على أداء مهامهم، بحيث تبدأ عملية إدارة المعالم التاريخية وحمايتها حال قيام المؤسسة المسؤولة عن إدارة تلك المعالم بنشر جدول يحتوي على أسماء المعالم التاريخية التي تقع مسؤولية إدارتها على المؤسسة المذكورة، وذلك بالطرق المتبعة في هذا الشأن، على أن يبلغ أصحاب تلك المعالم التاريخية بذلك، ويجوز أن يضاف إليها أسماء مواقع تاريخية جديدة من وقت إلى آخر أو تعدل[١٥].

- في لحظة اعتبار المبنى معلما تاريخيا يمنع المالك من حق التصرف في المبنى في أي ناحية من النواحي لاعتباره ملكا أثريا للدولة.

- من المستحسن أن تناط مهمة إدارة المعالم التاريخية بمديرية أو قسم مستقل ضمن تشكيلات المؤسسة العامة للآثار، وعلى الموظف المسؤول فتح ملف خاص في كل موقع تاريخي يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالبناء التاريخي، وإعداد الصور الفوتوغرافية والمخططات واستنساخ الكتابات والصور، إن وجدت في ذلك الموقع، وتسليم نسخة من هذا الملف إلى الشخص أو الجهة التي تشغل البناء، وإيداع نسخة ثانية لدى القسم المختص في مؤسسة الآثار، وذلك لغرض تنظيم الأعمال والإشراف على البناء التاريخي، لضمان الإبقاء على شكله الأصلي من الوجهتين الأثرية والتاريخية، وإبلاغ المسؤولين عن

تلك المباني أو المتولي أو المالك بعدم إجراء التصليح أو الترميم إلا بعد موافقة الدائرة المسؤولة عن هذه المباني وتحت إشرافها.

- بالنسبة للجوامع والمساجد والكنائس والأديرة والمباني التاريخية المملوكة والموقوفة التي تحت تصرف الأشخاص، الحقيقية أو الحكمية المسجلة في قيود الطابو، أو الثابت ملكيتها أو وقفيتها بحجج شرعية، تستمر في تصرف المالك أو المتولي على أن تستعمل للغاية التي أنشئت من أجلها، وعلى أن تخضع لمراقبة المسؤول عن الآثار من وقت إلى آخر، على أن يقوم مالكها أو المتولي عليها بكل ما يجب من أعمال الصيانة والترميم، وتحت إشراف مؤسسة الآثار، أو من ينيبه عنها رسميا[١٦].

لذا يجب الاهتمام بحجج الأوقاف الخاصة بالعقارات التي عني المقتدرون ببنائها، مثل الدور والخانات والربوع والحوانيت وغيرها، وذلك لتحبس غلتها وليصرف منها على العمائر الدينية التي شيدوها مثل المساجد والمدارس والبيمارستانات والأسبلة وغيرها. وتفيد هذه الحجج القائمين على إدارة تلك المباني لما تضمنته من أوصاف ومعلومات تفصيلية دقيقة[17]، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التعاون بين إدارة المواقع التاريخية ومؤسسات الأوقاف لغرض صيانة المباني الموقوفة وحمايتها من الاندثار.

- كما لا يحق لمالك أحد المباني التاريخية المسجلة أن يقدم على إجراء أي تحوير فيه أو في قسم منه، ولا يحق له مطلقا هدمه أو إجراء أي عمل من شأنه تغيير شكله التاريخي أو خصائصه المعمارية والفنية، وللدولة أن تقرر اعتبار أي بناء من المباني التاريخية إذ أن المنفعة العامة تقضي بالمحافظة عليه بسبب قيمته التاريخية والمعمارية والفنية والقومية، إذا كان عمر الأثر يقع ضمن فترة اعتباره من المباني التاريخية.

- إذا وجد الموظف المسؤول عن المعالم التاريخية أن بعض المباني تحتاج إلى صيانة، فعليه المبادرة إلى القيام بتلك الصيانة. ويترتب على إدارة المباني التاريخية القيام بعمليات التجديد للأحياء المتداعية باتباع وسائل إعادة البناء، مع المحافظة على النمط العمراني للمنطقة ذات العلاقة.

- إن ضعف بعض المعالم التاريخية وتدهورها بمرور الزمن يعودان إلى أسباب كثيرة منها: إهمالها وعدم شمولها بالصيانة الدورية، وخلو بعضها من المجاري لتصريف المياه الراكدة ومياه الأمطار وبقائها داخل المباني، مما يؤثر في تلك الأبنية، فتكون مهددة بمخاطر زوالها بسبب ما يتسرب إليها من رطوبة. وإن إهمال تلافي مثل هذه العيوب ربما يؤدي إلى انهيار تلك المباني خلال سنوات قليلة، لذا وجب على الإدارة المسؤولة عن هذه المباني متابعة ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن العرب المسلمين أولوا هذا المرفق الحيوي أهمية كبيرة، من ذلك ملاحظة المحتسب للطرقات وأزقة الحارات، فلا يجوز لأحد إخراج جدار داره عن الممر المعهود في كل حالة تسبب أذى وضررا على السالكين، مثل مجاري الأوساخ الخارجة من الدار في وقت الصيف، إذ تطغى على وسط الطريق[18].

إن الاستعمال المستمر للأبنية التاريخية كفيل بالحفاظ عليها من خلال ترميمها ومعالجة تصدعها من قبل ساكنيها بشكل مستمر، ورصد الأموال اللازمة لصيانتها وحمايتها، على أن يكون ذلك تحت إشراف الدائرة المختصة. أعمال الترميم والصيانة والإصلاح يجب ألا تكون مقتصرة على جدران الأبنية وأعمدتها وسقوفها وأرضيتها، بل لا بد من أن تمتد يد الترميم والصيانة لتشكل الجوانب الجمالية والزخرفية التي تتمتع بها بعض المعالم التاريخية، وعلى المسؤول عن إدارة المعالم التاريخية ألا يسمح لأي شخص أن يقيم أبنية أو جدرانا أو أي بناء آخر بالجور على البناء التاريخي. كما لا يحق لأي شخص يمتلك أو يسكن بناء تاريخيا أن يغير أو يضيف إليه أو يوسعه، أو يدخل عليه تحويرات إلا بعد أخذ الموافقات الرسمية من الجهات ذات العلاقة[19].

ولغرض حماية المعالم التاريخية وصيانتها من أن يصل إليها حريق أو نار، يمنع الموظف المسؤول عنها تشييد الأفران، أو معامل تستعين بالأخشاب، أو مخازن تحفظ فيها مواد قابلة للاشتعال، لاسيما إذا كانت هذه المعالم التاريخية قريبة من تلك المعامل[20]. وعلى الموظف المسؤول عن إدارة الموقع التاريخي أن يتفقد الصور والرسوم على جدران البناء وسقوفه، وبصورة مستمرة، وعدم السماح بنقلها من مكانها إلى مكان آخر أو التصرف فيها بأي شكل من الأشكال.

وقد أولت الهيئة العامة للآثار والتراث في العراق أهمية كبيرة للحفاظ على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية، وصيانتها وحمايتها وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك. وقد شاركتها في ذلك مؤسسات أخرى منها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وأمانة بغداد وهيئة السياحة، وعدد من رجال الفكر والفن من المهتمين بالآثار والتراث.

هذه خلاصة ما رأيناه من أفكار ومقترحات عن إدارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وحمايتها، وهي خلاصة تجاربنا وعملنا الطويل في حقل الآثار وصيانتها، الذي نهدف من ورائه إلى الحفاظ على تراث أمتنا العربية والإسلامية وتاريخها المشرق، ونرجو من الله تعالى أن نكون قد وفقنا إلى إيضاح ما أردنا إيضاحه، متوخين خدمة هذه الأمة والعلم والحضارة بكل أمانة وإخلاص.

● وأخيرا أتقدم بالشكر الجزيل للزملاء الذين قاموا بالإعداد والإشراف على هذا المؤتمر، الذي أتاح لنا فرصة ثمينة للقاء وتبادل الآراء، ونرجو أن يتكرر هذا اللقاء في أماكن أخرى من الوطن العربي الكبير إن شاء الله.

الهوامش

1 - التنوخي، أبو علي المحسن بن علي القاضي: نِشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، طبعة بيروت 1973، ج8، ص170 - 173.

2 - كاشف، سيده اسماعيل: الاهتمام بمصادر التراث العربي، بحوث المؤتمر الدولي للتأريخ (25 آذار 1973) الجمهورية العراقية - وزارة الإعلام، ص814.

3 - المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المسمى بالخطط المقريزية، مطبعة النيل، مصر 1326 هـ.

4 - حمودي، خالد خليل: ملاحظات وأفكار حول المتاحف والتنقيبات الأثرية بين الماضي والحاضر، مجلة التراث والمعاصرة يصدرها المركز الإقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية في الدول العربية، بغداد، العدد (8 , 9) 1986 - 1987، ص352، وابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت ج11، ص301.

5 - عواد، كوركيس: آثار العراق في نظر الكتاب العرب الأقدمين، مجلة سومر - المجلد 6 (1950)، ص 82-83.

6 - حمودي، المصدر السابق، ص352.

7 - الدباغ، رشيد: تقي وفوزي.

علم المتاحف، مطبعة جامعة بغداد 1400 هـ - 1980م، ص75.

8 - الدباغ، رشيد: المصدر السابق، ص76.

9 - الحصري، ساطع: حولية الثقافة العربية (السنة الثالثة)، جامعة الدول العربية - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة) 1953م، ص382,87.

10 - الحصري، المصدر السابق، ص231.

11 - باقر، حميد: طه وعبدالعزيز: طرق البحث العلمي في التأريخ والآثار، طبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية العراقية 1400 هـ - 1980م، ص145.

12 - حمودي، المصدر السابق، ص 354 - 355.

13 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المؤتمر السادس للآثار في البلاد العربية، ليبيا - طرابلس 18-1971/9/27، ص78.

14 - العبيدي، صلاح حسين: استخدام العلم الحديث في الميدان الأثري، بحث سينشر في مجلة العلوم الاجتماعية.

15 - الحصري، المصدر السابق، ص87.

16 - الحصري، المصدر السابق، ص١٥٢، ٢١٩.

17 - شافعي، فريد: العمارة العربية في مصر الإسلامية (المجلد الأول) عصر الولاة

358 هـ / 639 - 969م، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970م، ص310.

18 - العبيدي، صلاح: شوارع المدن العربية الإسلامية في ضوء المصادر التاريخية والأثرية: وقائع ندوة العمارة العربية الإسلامية، سمات الماضي وتطبيقات الحاضر، منشورات المجمع العلمي (العراق) 1419 هـ - 1999م، ص207.

19 - الحصري، المصدر السابق ص153,88,87.

20 - الحصري، المصدر السابق، 153.

الحماية القانونية الدولية

للتراث الثقافي المغمور بالمياه

دراسة لأهم أحكام اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١

د. محمد سامح عمرو

(مدرس القانون الدولي العام في كلية الحقوق جامعة القاهرة، ومندوب
مصر المناوب لدى منظمة اليونسكو)

الحماية القانونية الدولية للتراث الثقافي المغمور بالمياه

دراسة لأهم أحكام اتفاقية اليونسكو لعام ٢٠٠١

د. محمد سامح عمرو

المقدمة

لقد تبنى المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (بمنظمة اليونسكو) في جلسته الختامية للدورة الحادية والثلاثين التي انعقدت في مدينة باريس، - تبنى - اتفاقية دولية جديدة لحماية التراث الثقافي المغمور (اتفاقية التراث المغمور) بأغلبية أصوات أربع وتسعين دولة.

وقد جاءت هذه الاتفاقية الجديدة التي تنطوي على خمس وثلاثين مادة، بالإضافة إلى ملحق خاص بالقواعد الفنية، تتويجا لعمل شاق استمر لمدة أربع سنوات [(١)]. ويأتي تبني هذه الاتفاقية استجابة لأمرين: الأول، إيمان المجتمع الدولي بحلول الوقت المناسب لضرورة التدخل من خلال صياغة اتفاقية دولية ملزمة، تهدف إلى حماية التراث المغمور بعد التزايد المستمر في عمليات النهب والسرقة التي يتعرض لها هذا الجزء المهم من التراث الثقافي الإنساني، واتخاذه محلا لعمليات تجارية والتربح المادي. الأمر الثاني، هو ما أكدته الدراسات والأبحاث من وجود عدد لا حصر له من التراث المغمور الذي لم يكشف عنه بعد من جانب العديد من الدول نظرا لافتقارها إلى الإمكانات المالية والتقنية، مما يستدعي ضرورة تشجيع التعاون الدولي من خلال اتفاقية دولية تتضمن نصوصا خاصة بضرورة تنمية التبادل التكنولوجي والمعرفي، من أجل توفير أقصى سبل الحماية لهذا النوع من التراث الذي يتمتع بقيمة مشتركة للإنسانية[(٢)].

وتتناول هذه الدراسة عددا من النقاط تتعلق بالتطور التاريخي لحماية التراث المغمور من الناحية القانونية حتى تبني الاتفاقية الجديدة، والتعريف بالتراث المغمور على ضوئها، وشرح بعض الأحكام الخاصة الواردة بالاتفاقية، وامتداد سلطان الدول على المناطق البحرية لحماية التراث المغمور، والقواعد الإجرائية الخاصة بالحماية، وأخيرا تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق الاتفاقية وتنفيذها.

أولا: التطور التاريخي للحماية القانونية للتراث المغمور

ظل التراث المغمور آمنا نسبيا، ولم تظهر فكرة ضرورة توفير الحماية القانونية الدولية اللازمة له إلا بعد اكتشاف تقنية الغطس باستخدام جهاز الاكتفاء الذاتي للتنفس تحت الماء (سكوبا SCzUBA) منذ بداية الأربعينيات. فقد مكنت هذه الأدوات الغطاس من البقاء تحت سطح الماء لفترات طويلة، وبالتالي صار في الإمكان الوصول إلى أعماق البحار والتعامل مع التراث المغمور. وقد أدت سهولة الوصول إلى حطام السفن الغارقة إلى حدوث عمليات نهب ضارية، حيث كشفت العديد من الدول الساحلية امتداد الأيادي إلى حطام السفن الغارقة بمحاذاة سواحلها، واستخدام المتفجرات لتفتيت حطام السفن الغارقة من أجل تيسير الوصول إلى ما فيها من سبائك وثروات. بل أكثر من ذلك، استخدمت قوة دفع الهواء لإحداث حفر في منطقة الحطام المعني دون الاهتمام بإجراء مسح للمنطقة ووضع خرائط لها، الأمر الذي أدى إلى تدمير معلومات كان يمكن تجميعها من خلال التنقيب العلمي، فضلا عما نجم عن ذلك من إتلاف لأخشاب السفن القديمة التي تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة إلى السجلات الأثرية. ومن هنا تيقن المجتمع الدولي أن استمرار هذه الأوضاع وعدم اتخاذ إجراءات إيجابية فورية على المستويين الوطني والدولي، قد يؤديان إلى فقدان جزء أساسي ومهم من التراث الثقافي.

وعلى الرغم مما تقدم، لم تتبن غالبية الدول على الصعيد الوطني أي تشريعات خاصة بحماية التراث المغمور، وكانت تكتفي بتفسير وتطبيق النصوص العامة الواردة في تشريعاتها المتعلقة بحماية التراث الثقافي على التراث المغمور، مثال ذلك تطبيق مصر للتشريعات المعنية بحماية الآثار على التراث المغمور[٢]. وقد بدأت بعض الدول تضمين تشريعاتها العامة بعض النصوص الخاصة بحماية التراث المغمور، من ذلك التشريع الإسباني لعام 1985، وتبنت بعض الدول تشريعات خاصة بالتراث المغمور وحده، مثال ذلك أستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الصعيد الدولي، لم تكن هناك أي قواعد قابلة للتطبيق بغرض حماية التراث المغمور حتى عام 1956. ففي عام 1956 تبنت اليونسكو توصية تتضمن بعض الأحكام والمعايير الدولية التي يمكن الاسترشاد بها عند وضع القوانين واللوائح الوطنية الخاصة بالاكتشافات الأثرية، والتي تمتد بطبيعة الحال إلى حالات استكشاف التراث المغمور. وتتضمن هذه التوصية القواعد الأساسية لإجراء الاستكشافات كضرورة الحصول على تراخيص التنقيب الذي يجري في قاع أو ما تحت قاع المسطحات المائية، وتحتوي على القواعد الخاصة بشأن كيفية الحماية واستقبال المنقبين الأجانب على أراضي دولة ما،

وإعلان الاكتشافات وإيداع الأشياء المكتشفة في المتاحف وحقوق المنقبين وواجباتهم والتوثيق وتثقيف الجمهور، وأخيرا بعض الأحكام الخاصة بمكافحة التنقيبات السرية والاتجار غير المشروع. ويعرف المبدأ الأول الوارد في هذه التوصية كلمة الحفائر الأثرية بأنها: «كل تنقيب يستهدف اكتشاف أشياء ذات طابع أثري، سواء تعلق الأمر بحفر الأراضي أو بالكشف المنتظم لسطحها أو التنقيب في قيعان المياه الداخلية أو الإقليمية لدولة عضو أو تحت تلك القيعان. وقد أصدرت اليونسكو عددا من التوصيات اللاحقة التي تهدف إلى حماية التراث الثقافي بشكل عام والتي يمتد حكمها إلى التراث المغمور، من ذلك توصية عام 1946 الخاصة بتحريم ومنع تصدير واستيراد ونقل ملكية التراث الثقافي. وتنطبق هذه التوصية على التراث المغمور باعتبار أن عمليات استخراج ونقل التراث الغارق يمكن أن تحرف السجلات والقوائم الخاصة بالملتكات الثقافية، وتسمح هذه التوصية برقابة ومنع الأنشطة غير المرخص بها والموجهة إلى التراث المغمور. وفي عام 1968 أصدرت اليونسكو توصية بشأن صون الممتلكات الثقافية التي تهددها الأشغال العامة والخاصة، والتي تنطبق أحكامها على التراث المغمور. وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته هذه التوصيات في توجيه بعض التشريعات الوطنية، إلا أن التطورات التكنولوجية المتلاحقة أظهرت ضرورة التفكير في وضع نصوص تنظيمية تكفل حماية التراث المغمور بشكل خاص.

ولم تشر اتفاقيات جنيف الأربع لقانون البحار لعام 1958 إلى حماية التراث المغمور. كذلك الأمر لم تشر الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية التراث الثقافي، والتي تم تبنيها تحت مظلة اليونسكو، إلى التراث المغمور بشكل محدد. فلم تتضمن الاتفاقية الخاصة بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام 1970، وكذلك اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972، أي نصوص تتعلق بالتراث المغمور. ومع ذلك فقد رأى البعض إمكان امتداد تطبيق الأحكام الواردة في هذه الاتفاقيات على التراث المغمور، إلا أن مراجعة نصوص هذه الاتفاقية توضح أنها تسري على الآثار ومجموعات المباني والمواقع التي توجد على أرض دولة ما، وتتناول أيضا بيان إجراءات ترشيح المواقع لإدراجها في قائمة التراث العالمي وتسجيل هذه المواقع في القائمة والالتزامات الخاصة لأي دولة تجاه أي موقع ذي قيمة عالمية استثنائية يوجد على أراضيها، وهي موضوعات لا تلائم المواقع التي توجد في قاع البحر. علاوة على ذلك فإن اتفاقية 1972 لا تسري على الممتلكات المنقولة، في حين أن التنقيب عن التراث المغمور غالبا ما يعنى بأشياء منقولة انفصلت بالفعل عن الموقع الرئيسي المعني. أخيرا فقد أثبتت التجربة العملية فشل هذا الرأي

حيث لم يسجَّل حتى الآن أي موقع للتراث المغمور على قائمة التراث العالمي. ويرجع عدم تسجيل أي موقع للتراث المغمور على قوائم الحماية إلى الصعوبات العملية الخاصة بالرقابة ووضع خطط الإدارة المناسبة التي تعد حائلا أمام مثل هذا التسجيل.

وفي ظل هذا الفراغ التشريعي على المستوى الدولي وزيادة مناداة المشتغلين والعاملين في مجال حماية التراث الثقافي بشكل عام بضرورة وجود أحكام قانونية دولية تهدف إلى حماية التراث المغمور، فقد عقدت الآمال على أن تكفل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 بعض صور الحماية اللازمة للتراث المغمور. وقد أثيرت هذه المسألة خلال المفاوضات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلا أنه نظرا إلى ضيق الوقت لم يُناقش هذا الموضوع بشكل كاف. وقد جاءت الاتفاقية متضمنة مادتين تشيران إلى التراث المغمور وهما المادتان (149) و(303). وقد نصت المادة (149) التي تناولت «الأشياء الأثرية والتاريخية» على أن: «تحفظ جميع الأشياء ذات الطابع الأثري أوالتاريخي التي يعثر عليها في المنطقة أو يجري التصرف بها لصالح الإنسانية جمعاء، مع إيلاء اعتبار خاص للحقوق التفضيلية لدولة المنشأ الثقافي أو لدولة المنشأ التاريخي والأثري».

كما نصت المادة (303) التي تناولت «الأشياء الأثرية التي يعثر عليها في البحر» على ما يلي:

«1 - على الدول واجب حماية الأشياء ذات الطابع الأثري والتاريخي التي يعثر عليها في البحر، وعليها أن تتعاون تحقيقا لهذه الغاية.

2 - ومن اجل السيطرة على الاتجار بهذه الأشياء: يجوز للدولة الساحلية، في تطبيقها للمادة 33، أن تفترض أن من شأن انتشال هذه الأشياء من قاع البحر في المنطقة المشار إليها في تلك المادة من دون موافقاتها أن يسفر عن خرق للقوانين والأنظمة المشار إليها في تلك المادة داخل إقليمها أو بحرها الإقليمي.

3 - ليس في هذه المادة ما يمس حقوق المالكين الذين يمكن معرفتهم، أو قانون الإنقاذ، أو غير ذلك من قواعد القانون البحري، أو القوانين والممارسات المتعلقة بالمبادلات الثقافية.

4 - لا تخل هذه المادة بالاتفاقيات الدولية الأخرى ولا بقواعد القانون الدولي فيما يتعلق بحماية الأشياء ذات الطابع الأثري والتاريخي».

وقد اعتبر علماء الآثار والمشتغلون بالقانون الدولي أن المادتين سالفتي الذكر غير كافيتين لضمان الحماية المنشودة للتراث المغمور، بل يمكن تفسيرهما على نحو قد يساعد على تدمير هذا النوع من التراث الثقافي. فالتوجه العام لهذه الاتفاقية لا يهتم بحماية التراث الثقافي، وإنما بالقواعد العامة لقانون البحار وقواعد استغلال الثروات

والموارد الاقتصادية للمناطق البحرية. كما لم تدرج الاتفاقية الدولية بشأن الإنقاذ لعام 1989 أي نص خاص بحماية التراث المغمور(4).

ونظرا إلى الغياب التشريعي الدولي الخاص بحماية التراث المغمور بشكل واف، فقد عرضت أمانة منظمة اليونسكو موضوع حماية التراث المغمورعلى المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته الحادية والأربعين بعد المائة التي عقدت في عام 1993، والذي طلب من أمانة المنظمة النظر في إمكان صياغة وثيقة دولية جديدة لحماية التراث المغمور. وبناء على ذلك عرضت الأمانة وثيقة تفصيلية شرحت أهمية وجود اتفاقية دولية لحماية التراث المغمور على المجلس التنفيذي في دورته السادسة والأربعين بعد المائة والذي أوصى، بعد دراستها، أمانة المنظمة بدعوة فريق من الخبراء للاجتماع من أجل مناقشة هذا الاقتراح من كل جوانبه، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى المؤتمر العام للمنظمة في اجتماعها المقرر انعقاده في عام 1995 [٥] وقد عرضت الأمانة التقرير المطلوب على المؤتمر العام للمنظمة في دورته الثامنة والعشرين التي انعقدت في خريف عام 1995. وقد أوصى المؤتمر العام بمواصلة النقاش مع الدوائر الدولية المعنية وتنظيم اجتماع خبراء يمثلون مجالات الآثار والإنقاذ والقانون، وإطلاع كل الدول على آراء الخبراء بغية تقديمها للتعليقات التي تراها كل دولة، وأن يعرض الموضوع مرة أخرى على اجتماع المؤتمر العام التالي المقرر عقده عام 1997[٦].

تنفيذا لهذه التوصية، وجهت أمانة اليونسكو الدعوة إلى عدد من المنظمات الدولية المعنية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، وعدد من الخبراء بصفاتهم الشخصية، كما شارك ممثلون عن بعض الدول التي أبدت اهتمامها بالموضوع، في ذلك الوقت، كمراقبين، علاوة على تمثيل الإدارات المعنية داخل منظمة اليونسكو. وانعقد اجتماع الخبراء في مقر المنظمة بباريس عام 1996، ودرسوا الصياغة الأولية التي أعدتها رابطة القانون الدولي المعروف باسم «مشروع بيونس إيريس» [٧]. وانتهى الاجتماع إلى عدد من النتائج المهمة، منها: الإجماع على الحاجة إلى وثيقة دولية ملزمة قانونا لحماية التراث المغمور، وعلى أن تكون اليونسكو هي المحفل المناسب لاعتماد هذه الوثيقة، كما حث الخبراء والمراقبين على ضرورة اتخاذ الدول تدابير عاجلة في نطاق ولايتها القانونية، ومن خلال التعاون الدولي لضمان الحد من الأضرار التي تهدد التراث المغمور الى حين اعتماد اتفاقية دولية في هذا الصدد.

وقد عرضت نتائج هذا الاجتماع على المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته الحادية والخمسين بعد المائة، الذي اعتمد قرارا يوصي بموجبه المؤتمر العام للمنظمة بأن يطلب من أمانة المنظمة بالتنسيق مع القسم المسؤول في الأمم المتحدة عن اتفاقية قانون

البحار، مراعاة الملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء بغية إعداد مشروع أولي لاتفاقية دولية لحماية التراث المغمور[٨]. وقد درس المؤتمر العام في دورته التاسعة والعشرين (1997) نتائج اجتماع الخبراء وتوصية المجلس التنفيذي السابق الإشارة إليها وتعليقات الدول الأعضاء، وإصدار دعوة إلى أمانة المنظمة بإعداد مشروع أولي لاتفاقية خاصة بحماية التراث المغمور، وتعميم هذا المشروع على الدول الأعضاء بغية التعليق عليه، وعقد اجتماعات لمجموعة من الخبراء الحكوميين الذين يمثلون جميع مناطق العالم، علاوة على ممثلي المنظمات المعنية[٩]. وتنفيذا لذلك نظم في مقر اليونسكو بباريس اجتماعان للخبراء لدراسة مشروع الاتفاقية ونوقشت خلالهما بعض الموضوعات، ولا سيما التعريفات ونطاق تطبيق الاتفاقية. وقد عرضت نتائج هذين الاجتماعين على المؤتمر العام للمنظمة في دورته الثلاثين عام 1999، الذي دعا أمانة المنظمة إلى القيام باتخاذ التدابير الملائمة لمواصلة أعمال الخبراء الحكوميين لفترة عامين إضافيين[١٠]. وبناء على ذلك نظِّم اجتماعان في عامي 2000 و2001 شارك فيهما ما يزيد على 350 خبيرا حكوميا يمثلون مناطق العالم المختلفة، وكذلك ممثلون لمنظمات دولية حكومية وغير حكومية.

وأسفرت المناقشات التي دارت خلال الاجتماعات الأربعة السابقة عن اعتماد صياغة مشروع اتفاقية بوساطة المشاركين في اجتماع الخبراء الرابع بأغلبية تسعة وأربعين صوتا مع معارضة أربع دول وامتناع ثماني دول عن التصويت[١١]. كما تضمنت الاتفاقية ملحقا يتناول الجوانب الفنية والعملية لحماية التراث المغمور وتنظيم إدارته مثل تصميم البحوث وتمويلها وغاياتها العملية ومنهجية الاستقصاء وتقنياته، ومؤهلات الباحثين والتعاون والتوثيق والصون ومقتضيات السلامة وإعداد التقارير وإيداع المحفوظات ونشر المعلومات[١٢]. وقد ووفق على هذا الملحق بإجماع آراء المشاركين في اجتماع الخبراء الرابع.

كما عرض مشروع الاتفاقية والملحق الخاص بها المشار إليهما آنفا على اللجنة الرابعة للمؤتمر العام لليونسكو في دورته الحادية والثلاثين عام 2001، وجرى تبنيه من جانب المشاركين في هذه اللجنة بأغلبية أصوات أربع وتسعين دولة ومعارضة خمس دول وامتناع تسع عشرة دولة. وعرضت الاتفاقية على جلسة المؤتمر العام للمنظمة بعد مناقشتها من اللجنة الرابعة وجرى تبنيها بأغلبية سبع وثمانين دولة مع معارضة أربع دول وامتناع خمس عشرة دولة.

بشكل عام وقبل التطرق إلى بيان بعض الأحكام الموضوعية على نحو تفصيلي، نود أن نوضح أن تبني هذه الاتفاقية كان محل تأييد عام من جانب الدول النامية وبعض الدول

الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا وإيرلندا والبرتغال وكذلك أستراليا، والتي دافعت جميعها بقوة عن ضرورة وجود اتفاقية دولية لحماية التراث المغمور، نظرا إلى ما يتعرض له من عمليات نهب وسرقة من جانب الشركات التجارية الضخمة التي تملك الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تمكن من استكشاف واستخراج ما تحتويه قيعان البحار، من كنوز وثروات بغرض الاتجار فيها، متجاهلة تلك الشركات ما يتمتع به التراث المغمور من أهمية علمية وتاريخية وثقافية يعود نفعها على العالم كله إذا ما تحققت حمايته والحفاظ عليه. على الجانب الآخر عارضت الدول الملاحية الكبرى كالولايات المتحدة والنرويج وروسيا تبني هذه الاتفاقية بزعم أنها تحد من الحقوق المقررة للدول على عدد من المناطق البحرية، علاوة على أن هناك بعض الاعتبارات العسكرية والأمنية التي تمنعها من قبول بعض الأحكام الواردة بالاتفاقية. أما الدول الممتنعة عن التصويت فيمكن تقسيمها إلى طائفتين: الأولى ترى أن الاتفاقية تقدم بعض التنازلات المكفولة بموجب أحكام القانون الدولي والخاصة بحقوق الدول الساحلية، بينما ترى الطائفة الثانية من الدول الممتنعة أن بعض الأحكام الواردة بالاتفاقية تشكل خرقا لنصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ولا تتفق معها، وأن بعض النصوص الواردة بالاتفاقية تحتاج إلى مزيد من التمعن والتفكيرقبل تبنيها.

إلا أننا نرى كما سوف يتضح من دراسة الأحكام الواردة بالاتفاقية على نحو تفصيلي، أن الصياغة التي جرى تبنيها من قبل المؤتمر العام تعد صياغة متوازنة إلى حد كبير وتكفل قدرا كبيرا من الحماية للتراث المغمور. وقد أوضحت ديباجة الاتفاقية الأسباب والدوافع التي أدت لتبني اتفاقية دولية خاصة بالتراث المغمور، والتي تتمثل في ضرورة حماية التراث المغمور باعتباره جزءا مهما من التراث المشترك للإنسانية، وتأكيد أهمية القيام بالأبحاث والدراسات لحماية التراث المغمور، وأهمية تبني الدول الأطراف للتدابير التي تضمن منع الأنشطة غير المرخص بها والتي قد تؤدي إلى تدمير التراث المغمور. كما تعكس الديباجة أيضا قلق الدول الأطراف الناتج عما يتعرض له التراث المغمور نتيجة استغلال البعض له من الناحية التجارية، وخاصة التصرف فيه بالبيع، كما تشير الديباجة إلى ضرورة التعاون الدولي والمنظمات الدولية والمؤسسات العلمية والمنظمات المهنية من أجل حماية التراث المغمور عن طريق زيادة فعالية التدابير المتخذة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، وتنفيذ أعمال الصون والحماية للتراث المغمور في موقعها ذاته أو نقلها بعناية إلى الخارج متى تطلبت ذلك الضرورات العلمية أو الوقائية.

وجاءت المادة الثانية لتوضح الأهداف والمبادئ العامة التي تقوم عليها الاتفاقية والتي تتمثل في كفالة وتعزيز حماية التراث المغمور. كما أوجبت هذه المادة الدول الأعضاء

بالتعاون لحماية التراث المغمور وأن تحافظ عليه من أجل مصلحة الإنسانية. كما أوجبت الدول الأعضاء القيام بشكل فردي وجماعي واتخاذ التدابير الملائمة طبقا لأحكام القانون الدولي والأحكام الواردة بالاتفاقية لحماية التراث المغمور، واستخدام أفضل الوسائل المتاحة لتحقيق هذا الغرض على النحو الذي يتفق مع كل دولة على حدة.

وقد ركزت هذه المادة أيضا على ضرورة العمل على الحفاظ على التراث الثقافي في موقعه الأصلي in situ وأن يكون ذلك هو الخيار الأول عند القيام بأي أنشطة تتعلق بالتراث المغمور. كما ألزمت الدول الأطراف بضرورة إيداع وصيانة وتدبير شؤون التراث المغمور الذي جرى انتشاله على نحو يكفل الحفاظ عليه لزمن طويل. علاوة على ما تقدم فقد حرمت هذه المادة الاستغلال التجاري للتراث المغمور، كما كفلت ضرورة الاحترام الكامل للرفات البشري الذي يوجد في المياه البحرية.

ثانيا: تعريف التراث المغمور

لقد كانت مسألة وضع تعريف للتراث المغمور واحدة من أكثر الموضوعات تعقيدا والتي طرحت أثناء المناقشات والأعمال التحضيرية السابقة على تبني الاتفاقية. حيث دار النقاش حول مسألتين رئيسيتين: الأولى، تحديد معيار زمني لتحديد الفترة الزمنية التي يعد بعدها الشيء الغارق تراثا ثقافيا، والثانية، إيجاد معيار موضوعي يحدّد من خلاله نطاق الحماية المقررة بموجب اتفاقية التراث المغمور.

فمن ناحية أولى تباينت الاتجاهات حول تحديد المعيار الزمني، فقد رأى البعض أن أي شيء غارق في المياه مضى عليه مائة عام يعتبر تراثا ثقافيا، بينما رأى البعض الآخر الاكتفاء بمدة خمسين عاما. فقد ذهب اتجاه ثالث إلى تحديد سنة معينة كحد فاصل لاعتبار أي شيء غارق قبل هذا العام من قبيل التراث المغمور، وقد اقترح أنصار هذا الرأي أن يكون هذا العام هو عام 1945.

ومن ناحية أخرى، ثار النقاش حول نطاق الحماية من خلال تحديد طبيعة الأشياء التي يمكن أن تعد تراثا مغمورا. فقد رأى البعض توسيع مفهوم التراث المغمور ليشمل أي حمولات بحرية غارقة بشكل عام، بينما ذهب فريق آخر إلى القول بأن هذا التعريف يجب أن يمتد إلى أي بقايا خلفها الإنسان غارقة في قاع البحر، وذهب بعض أنصار هذا الفريق إلى إمكان وضع تصنيف لأنواع التراث الثقافي المغمور. وعلى العكس من ذلك، ذهب بعض الخبراء إلى عدم قصر التعريف على الأنشطة الإنسانية، بل يجب أن يمتد إلى كل أشكال الحياة في قاع البحر كما تمثلها التحجرات أو المستحاثات الحيوانية والنباتية.

وقد جاءت المادة الأولى من الاتفاقية بتعريف للتراث المغمور متبنية في ذلك مفهوما واسعا بقدر الإمكان، فالتراث المغمور طبقا للاتفاقية يشمل: جميع آثار الوجود الإنساني الذي يتسم بطابع ثقافي أو تاريخي أو أثري، والتي ظلت مغمورة بالمياه جزئيا أو كليا بصورة دورية أو متواصلة لمدة مائة عام على الأقل. وقد أشارت هذه المادة إلى بعض الفئات التي يمكن أن تندرج تحت هذا التعريف مثل المواقع والهياكل والمباني والمصنوعات والبقايا البشرية مع سياقاتها الأثرية والطبيعية، كما يشمل التراث المغمور السفن والطائرات وغيرها من وسائل النقل أو أي جزء منها أو حمولتها أو أيا من محتوياتها مع السياق الأثري والطبيعي المرتبط بها، وأخيرا الأشياء التي تنتمي إلى عصر ما قبل التاريخ. ومن ناحية أخرى استبعد التعريف من نطاق التراث المغمور المشمول بالحماية بموجب الاتفاقية بعض العناصر المادية التي يمكن أن تكون ثابتة أوغارقة في قيعان البحار كالمنشآت وخطوط الأنابيب والكابلات الممتدة، سواء التي كانت أو ما زالت مستخدمة.

ثالثا: بعض الأحكام الخاصة

تضمنت الاتفاقية بعض الأحكام المتعلقة بعلاقتها باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وعلاقتها بالقوانين المعنية بالإنقاذ والعثور(الكنوز).

فمن ناحية أولى حددت المادة (3) علاقة اتفاقية التراث المغمور باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتأتي أهمية هذا التحديد من أن كلتا الاتفاقيتين تتعلقان بتحديد حقوق والتزامات الدول الساحلية على المناطق البحرية التابعة لها. وتعد اتفاقية قانون البحار الشريعة العامة التي تحكم وتنظم علاقات الدول الناشئة عن استخدام البحار واستغلال ثرواتها الطبيعية والمعدنية. وتعكس اتفاقية قانون البحار القواعد الدولية العرفية وممارسات الدول وتطور بعض الأحكام الدولية المكتوبة المتعلقة باستخدام البحار واستغلالها، لذلك حرصت هذه المادة على تأكيد عدم جواز تفسير أي نص باتفاقية التراث المغمور على نحو ينطوي على الإخلال بحقوق الدول واختصاصاتها المقررة بموجب أحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما أوجبت المادة المذكورة ضرورة تفسير اتفاقية التراث المغمور وتطبيقها في إطار القانون الدولي وبالطريقة التي تتفق مع أحكامه، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ومن ناحية ثانية نصت المادة (4) على عدم خضوع أي نشاط يتعلق بالتراث المغمور لقوانين الإنقاذ أو العثور على الأشياء، وهي القوانين المعمول بها في بعض الدول التي

تأخذ بالنظام القانوني الأنجلو-أمريكي. وبشكل عام تقوم هذه القوانين على اعتبارات اقتصادية عملية، حيث تهدف إلى التشجيع على استرداد البضائع المهددة بالفقدان في عرض البحر. ويحق للعاملين في الإنقاذ بعد أن يخففوا إلى أقصى حد من خسائر أصحاب السفينة أو الحمولة المعينة أن يحصلوا على مكافأة تمثل نسبة مئوية من قيمة البضائع التي يجري إنقاذها. ويتجلى الاختلاف في أن التراث المغمور الجاثم في قيعان البحار لا يكون عرضة لأخطار البحر، حيث يرى خبراء الآثار أن أي سفينة تمضي مع حمولتها وقتا معينا تحت الماء تصل إلى نقطة توازن مع الوسط المحيط بها: فالأجزاء المعدنية تتغطى بطبقة من الصدأ الذي يحميها والأجزاء الخشبية تتشبع بالماء والمواد العضوية تبقى محصورة داخل مجال مغلق ذي ظروف معينة، أي أن هذه البقايا لا تتعرض إلا بقدر ضئيل من التدهور الإضافي إلى أن تُستخرج من تحت الماء. فإذا ما جرى استخراجها تستأنف عملية تآكلها بسرعة لتدمير الطبقات الخارجية من المواد المعدنية، ويؤدي تجفيف الأخشاب إلى انكماشها وتفسخها، وتتعرض المواد العضوية الأخرى إلى الفناء، الأمر الذي يتطلب ضرورة معالجة هذه المواد فورا عن طريق تقنيات متطورة يطبقها أخصائيون في الصون. لذلك فإن تطبيق قانون الإنقاذ الذي يشجع على انتشال الحطام الغارق من قاع البحر لأغراض تجارية من شأنه أن يساعد على الإضرار بالتراث المغمور وتدميره.

ومع ذلك فقد أوردت المادة (4) استثناء على هذا الحكم العام، حيث أجازت إخضاع الأنشطة المتعلقة بالتراث المغمور لقوانين الإنقاذ والعثور على حالات محددة، على سبيل الحصر، وبشروط معينة تتمثل في: أن يكون ذلك مرخصا به من قبل السلطات المختصة، وأن يكون متفقا تماما مع أحكام اتفاقية التراث المغمور، وأن يكفل النشاط توفير الحماية القصوى للتراث المغمور في كل عملية من عمليات الانتشال.

رابعا: امتداد سلطان الدول لحماية التراث المغمور

لم يشتد الخلاف بين الوفود المشاركة في المفاوضات السابقة على تبني الاتفاقية حول نقطة ما أكثر مما تعلق بالنسبة إلى امتداد سلطان الدول لحماية التراث المغمور. وقد امتد النقاش حول هذا الموضوع حتى اللحظات النهائية قبل تبني الاتفاقية. ولم تنجح الوفود المشاركة في التوصل إلى اتفاق في الآراء حول هذا الموضوع في أي فترة من فترات التفاوض، بل يمكن إسناد موقف الغالبية العظمى من الدول المعارضة للاتفاقية بسبب النظام القانوني الذي حددته الاتفاقية لامتداد سلطان الدول في مجال حماية التراث المغمور على المناطق البحرية المختلفة.

ويرجع سبب الخلاف والمعارضة إلى أن أحكام القانون الدولي العام، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، قد ضمنت للدول الساحلية السيادة المطلقة على بعض المناطق البحرية (كالمياه الداخلية والبحر الإقليمي)، كما ضمنت بعض الحقوق السيادية على بعض المناطق البحرية الأخرى (المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري). وهنا تكمن المشكلة حيث حرصت الدول الساحلية، وخاصة الدول النامية منها، على عدم مساس اتفاقية التراث المغمور بسيادتها على بعض المناطق البحرية وبعض الحقوق السيادية على المناطق الأخرى، وقاومت أي محاولة من جانب الدول البحرية الكبرى للمساس بهذه الحقوق تحت مظلة حماية التراث المغمور. بينما على الوجه الآخر، حاولت بعض الدول الأخرى، وخاصة الدول البحرية الكبرى، الحصول على أكبر قدر من الحقوق واتخاذ فكرة حماية التراث المغمور ذريعة للتدخل في المناطق البحرية المختلفة التي تتمتع بسيادة الدول الساحلية المطلقة، أو بعض الحقوق السيادية، مما يستتبع التأثير في سلطات وحقوق الدول الساحلية على هذه المناطق. وقد حاولت الدول البحرية الكبرى التأكيد على أن تخويل الدول الساحلية أي حقوق خاصة بحماية التراث المغمور، ولا سيما بالنسبة إلى المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، ليس إلا مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وقد انعكست الآراء المختلفة في اتجاهين رئيسيين: الأول، أن الدول الساحلية باعتبارها الدول الأقرب إلى موقع التراث المغمور بالنسبة إلى المناطق البحرية الخاضعة لسيادتها، أو التي تمارس عليها بعض الحقوق السيادية، هي الدول الأكثر قدرة على توفير الحماية للتراث المغمور. الثاني، أن الدول الساحلية ليست بالضرورة هي أفضل الدول التي يمكن أن توفرالحماية المطلوبة للتراث المغمور، وإنما قد تتمتع بعض الدول الأخرى التي تتمكن من خلال وجود سفنها في المناطق البحرية المختلفة، ولا سيما المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري التابعة للدول الأخرى، بكفالة هذه الحماية.

وكما أشرنا سلفا، فقد استمرت المناقشات حول هذا الموضوع إلى اللحظات الأخيرة السابقة على تبني الاتفاقية. وقد جاءت الاتفاقية بنظام قانوني متوازن إلى حد كبير، يكفل عدم المساس بسيادة الدول الساحلية وحقوقها السيادية المقررة لها بموجب أحكام القانون الدولي على المناطق البحرية المختلفة كما يكفل حماية التراث المغمور. وقد فرق النظام القانوني الذي تبنته الاتفاقية في ما يتعلق بدور الدول وسلطاتها والإجراءات الواجب اتباعها في حال الرغبة في استكشاف أو استخراج التراث المغمور. فمن المتفق عليه، في ضوء أحكام القانون الدولي، تقسيم المناطق البحرية إلى مياه داخلية وإقليمية

وأرخبيلية، وهي كلها خاضعة للسيادة المطلقة للدول الساحلية. كما يقرر القانون الدولي للدول الساحلية بعض الحقوق السيادية على مناطق الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة. أما مناطق أعالي البحار فهي تعد من التراث المشترك للإنسانية.

ولذلك يمكن القول إن الاتفاقية عالجت موضوع حماية التراث المغمور ودور الدول وسلطاتها في هذا الخصوص، حسب التقسيم المعترف به من جانب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقبل التطرق إلى بيان موقف الاتفاقية من حماية التراث المغمور حسب المناطق البحرية المختلفة، تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية قد استبعدت حماية التراث المغمور في الأنهار الداخلية من نطاق تطبيق الاتفاقية[١٢].

(1) التراث المغمور الواقع في المياه الداخلية أو الأرخبيلية أو الإقليمية

المياه الداخلية هي المياه التي تقع خلف خطوط الأساس التي يقاس منها البحر الإقليمي في مواجهة الإقليم البري للدولة. فهي لا تعد جزءا من البحر الإقليمي. أما المياه الأرخبيلية فهي تلك المياه التي تنحصر خلف خطوط الأساس التي ترسم على نحو تحيط بالجزر التي يتكون منها الأرخبيل. فطبقا لأحكام القانون الدولي يجوز للدولة الأرخبيلية أن ترسم خطوط أساس أرخبيل مستقيمة تربط بين أبعد النقاط في أبعد الجزر والشعاب المتقطعة الانغمار في الأرخبيل. أما المياه الإقليمية فهي ذلك الجزء من المياه الممتد خارج الإقليم البري للدولة ومياهها الداخلية أو مياهها الأرخبيلية لمسافة اثني عشر ميلا بحريا تقاس من خط الأساس[13].

وتتمتع الدولة الساحلية، بموجب القانون الدولي على المياه الداخلية والأرخبيلية والإقليمية، بالسيادة المطلقة. وقد جاءت صياغة المادة (7) من الاتفاقية مؤكدة على ذلك في ما يخص سلطان الدولة الساحلية بالنسبة إلى حماية التراث المغمور، والواقع بهذه المناطق البحرية. فالدول الأطراف تتمتع في ممارستها لسيادتها على هذه المناطق البحرية بالحق الخالص في التنظيم والترخيص بالأنشطة المتعلقة بالتراث المغمور الواقع في مياهها الداخلية أو الأرخبيلية أو في بحرها الإقليمي.

(2) التراث المغمور في المنطقة المتاخمة

تعني فكرة المنطقة المتاخمة التسليم للدول الساحلية بممارسة بعض السلطات على جزء من البحر العالي يتاخم بحرها الإقليمي. ويرجع السبب في تقرير بعض الحقوق للدول الساحلية على هذه المنطقة إلى الاعتقاد بضرورة تخويل الدول

الساحلية الحق في حماية بعض مصالحها الخاصة في نطاق يجاوز حدود البحر الإقليمي، وخاصة بالنسبة إلى المسائل الجمركية والمالية والصحية التي لا تتوافر لها حماية فعّالة إذا اقتصر نشاط الدولة الساحلية التي بصدد حمايتها على امتداد البحر الإقليمي. وقد أخذت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بهذه الفكرة حيث قررت حق كل دولة ساحلية في منع خرق قوانينها وأنظمتها الجمركية أو الضريبية، أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة داخل إقليمها أو بحرها الإقليمي، وكذلك حق المعاقبة على أي خرق للقوانين والأنظمة السابق الإشارة إليها. وقد حددت الاتفاقية امتداد المنطقة المتاخمة بأربعة وعشرين ميلا بحريا تقاس من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، بعبارة أخرى اثني عشر ميلا بحريا تقاس من الحد الخارجي للبحر الإقليمي.

وقد نصت اتفاقية التراث المغمور على جواز قيام الدول الأطراف بتنظيم الاضطلاع والترخيص بالأنشطة المتعلقة بالتراث المغمور والواقع في المنطقة المتاخمة التابعة لها، كما يحق لها أن تطلب تطبيق القواعد الفنية الخاصة بالتراث المغمور والواردة في ملحق الاتفاقية[١٥].

(3) التراث المغمور الواقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري

استحدثت اتفاقية الأمم المتحدة فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة. وتتمتع الدول الساحلية ببعض الحقوق السيادية بغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية منها وغير الحية، الموجودة بالمياه التي تعلو قاع البحر وباطن أرضه. كما يحق للدول الساحلية حفظ هذه الموارد وإدارتها والاستغلال الاقتصادي للمنطقة. وتتمتع الدول الساحلية بالحق في إقامة واستعمال الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات وإجراء البحوث العلمية وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها[١٦]. وتمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى مسافة مائتي ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها البحرالإقليمي.

كما عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الجرف القاري للدول الساحلية بما يشمل قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تقع خارج بحرها الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارجي للحافة القارية، أو إلى مسافة مائتي ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسافة. وبذلك تعتبر الاتفاقية أن قاع المنطقة الاقتصادية الخالصة، في جميع الأحوال، جرفا قاريا مع

جواز امتداد الجرف القاري إلى مسافة أقصاها ثلاثمائة وخمسون ميلا بحريا يقاس من خط الأساس التي يقاس منها البحر الإقليمي[١٧].

وتتمتع الدول الساحلية على الجرف القاري بالحقوق نفسها التي تتمتع بها بالنسبة إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وقد وضعت اتفاقية التراث المغمور نظاما خاصا بالنسبة إلى اكتشاف التراث المغمور والواقع في المناطق الاقتصادية أو الجرف القاري التابعين للدولة الساحلية. وكمبدأ عام يحق للدول الأطراف، التي يقع التراث المغمور في المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري التابع لها، منع أو الترخيص بأي نشاط يستهدف هذا التراث، وذلك بغية عدم المساس باختصاصها أو حقوقها السيادية في هذه المناطق.

ومع الوضع في الاعتبار هذا الحق المقرر للدول الساحلية والمشار إليه آنفا، فرقت المادة (9) بين وضعين: الأول إذا كان الاكتشاف للتراث المغمور قد حصل من جانب مواطنين أو من جانب سفن تحمل علم الدولة الساحلية التابعة لها المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، والثاني إذا كان الاكتشاف للتراث المغمور من جانب سفن تحمل علم دولة أخرى.

ففي الحالة الأولى، تقوم كل دولة ساحلية بإلزام المواطنين التابعين لها أو ربابنة السفن التي تحمل علمها بإخطارها وإبلاغها بأي اكتشاف، أو القيام بأي نشاط يتعلق بالتراث المغمور الواقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري التابعين لها. ومن ناحية أخرى، يجب على الدول الأخرى أن تلزم مواطنيها أو ربابنة السفن التي تحمل علمها بإبلاغها وإبلاغ الدولة التي تتبعها المنطقة الاقتصادية الخاصة أو الجرف القاري - في الوقت ذاته - بأي اكتشاف أو نشاط يتعلق بالتراث المغمور في هذه المناطق، أو بدلا من ذلك أن يقوموا بإخطار دولهم وحدها وعليها أن تقوم بإرسال هذا الإخطار بشكل سريع وفعال إلى كل الدول الأطراف، بما في ذلك الدولة التي تتبعها المنطقة الاقتصادية الخاصة أو الجرف القاري[١٨]. وكذلك الإعلان عند القبول أوالموافقة، أو الانضمام أو إيداع وثيقة التصديق الخاصة بالاتفاقية، على تحديد أي من الوسيلتين المشار إليهما سلفا سوف تتبع.

وتلزم هذه المادة الدول الأطراف (سواء الدولة الساحلية أو أي دولة أخرى بحسب الوضع) بإخطار وإبلاغ مدير عام منظمة اليونسكو بأي اكتشافات أو أنشطة تتعلق بالتراث المغمور في المنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري. ويجب على المدير العام بدوره إخطار جميع الدول الأطراف على وجه السرعة بأي إخطار يتلقاه من أي دولة طرف في الاتفاقية.

وتسمح هذه المادة لأي دولة طرف في الاتفاقية بأن تبلغ الدولة التي يقع التراث المغمور في منطقتها الاقتصادية أو جرفها القاري برغبتها في أن تُستشار بشأن كيفية كفالة الحماية الفعالة للتراث المغمور بشرط أن يكون للدولة المبلغة علاقة وثيقة - تاريخية أو ثقافية أو أثرية - بالتراث المغمور.

وقد حددت الاتفاقية دورا للدولة الساحلية التي يقع التراث المغمور في منطقتها الاقتصادية الخالصة أو جرفها القاري الذي يتمثل في:

- التشاور مع جميع الدول الأطراف في الاتفاقية التي أبدت اهتماما بالتراث المغمور.

- القيام بدور المنسق، ما لم تعلن صراحة عدم رغبتها القيام بهذا الدور، وفي هذه الحالة يمكن للدول الأطراف التي أبدت اهتماما بالتراث المغمور الاتفاق على قيام دولة أخرى بدور المنسق.

الهوامش

(1) تعد هذه الاتفاقية الرابعة التي جرى تبنيها بوساطة اليونسكو في مجال حماية التراث الثقافي، وهي: اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (اتفاقية لاهاي) وبروتوكولها الأول لعام 1954 وبروتوكولها الثاني 1999، واتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة 1870، واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي 1972.

(2) تكتسب هذه الاتفاقية أهمية خاصة بالنسبة لدول المنطقة العربية، وذلك لكون هذه الدول دولا ساحلية تتمتع بطول الشواطئ (ما يجاوز أحد عشر ألف ميل بحري) وكذلك نظرا إلى ما تحتويه شواطئنا من عدد لا حصر له من التراث المغمور.

(3) مثال ذلك: قانون الآثار رقم 117 لسنة 1983 وتعديلاته لسنة 1992، وقانون البيئة رقم 4.

(4) جرى تبني هذه الاتفاقية بوساطة المؤتمر الدبلوماسي للمنظمة الدولية للملاحة البحرية (IMO). ويأتي غياب أي نص خاص بحماية التراث المغمور في هذه الاتفاقية نتيجة ما عبرت عنه بعض الدول مثل إسبانيا التي طالبت بعدم انطباق قانون الإنقاذ على حطام السفن، وكذلك فرنسا التي رأت أن مصطلح الممتلكات الوارد في الاتفاقية ينبغي أن يستبعد من نطاقه على وجه التحديد «حطام السفن ذو الطابع الثقافي».

(5) قرار المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو رقم 3 و 5 و 5، الدورة السادسة والأربعين بعد المائة.

(6) الوثيقة 28م/ 39 - المؤتمر العام، الدورة الثامنة والعشرون، 1995.

(7) قامت رابطة القانون الدولي بإعداد صياغة أولية عُرضت على الدورة الرابعة والستين للمؤتمر، التي انعقدت في القاهرة عام 1992، كما عرضت الصياغة النهائية لمشروع الاتفاقية على الدورة الخامسة والستين للمؤتمر نفسه في اجتماعه بمدينة بيونس أيريس عام 1994.

واعتمدت الرابطة مشروع الاتفاقية وأوصت بإحالته إلى اليونسكو من أجل اتخاذ أي تدابير أخرى في هذا الشأن، باعتبار أن اليونسكو هي الهيئة المخولة لاتخاذ هذه التدابير.

(8) قرار المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو رقم 2 و 3 و 3، الدورة الحادية والخمسون بعد المائة.

(9) الوثيقة 29م/22 - المؤتمر العام، الدورة التاسعة والعشرون، 1997.

(10) الوثيقة 30م/ 30 - المؤتمر العام، الدورة الثلاثون، 1999.

(11) الوثيقة 31م/24 - المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، 2001.

(12) يعكس هذا الملحق الميثاق الذي وضعه المجلس الدولي للمواقع والآثار (الأيكومس) والذي اعتُمد بوساطة اللجنة التنفيذية للأيكومس في عام 1995، ومن الجمعية العامة للأيكومس عام 1996. وتمثل هدف الأيكومس عند وضع هذا الميثاق في كفالة أفضل السبل لضمان التعامل السليم مع التراث المغمور. تتضمن الدراسة مرفقا بـ «القواعد» الخاصة بالأنشطة التي تستهدف التراث الثقافي المغمور بالمياه.

(13) تمسكت بعض الوفود ومنها وفد مصر أثناء المفاوضات بعدم انطباق أحكام الاتفاقية على الأنهار، وهذا الموقف جرى تبنيه بواسطة الاتفاقية.

(14) حددت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار نوعين من خطوط الأساس: الأول هو خط الأساس العادي لقياس عرض البحر الإقليمي هو حد أدنى الجزر على امتداد الساحل، كما هو مبين على الخرائط ذات المقياس الكبير المعترف بها من قبل الدول الساحلية. الثاني هو خط الأساس المستقيم، وهو ذلك الخط الذي يجري رسمه حيث يوجد في الساحل انبعاج عميق، وانقطاع، أو حيث توجد سلسلة من الجزر على امتداد الساحل وعلى مسافة قريبة منه مباشرة حيث يصل هذا الخط بين نقاط مناسبة. كما تستخدم خطوط الأساس المستقيمة حيث يكون الساحل شديد التقلب بسبب وجود دلتا وظروف طبيعية أخرى. راجع تفصيلا: الأستاذ الدكتور صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبحار - دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، الطبعة الثانية، 2000، ص 134 وما بعدها.

(15) المادة (8) من الاتفاقية.

(16) المادة (56) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

(17) المادة (76) وما بعدها من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

(18) ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف الإعلان عند قبول أو الموافقة، أو الانضمام أو إيداع وثيقة التصديق الخاصة بالاتفاقية، على تحديد أي من الوسيلتين المشار إليهما بالمتن سوف تتبع.

الحالة الراهنة

لمدينة الحضر الأثرية

أ. د. جابر خليل ابراهيم
رئيس الهيئة العامة للآثار والتراث - العراق

الحالة الراهنة لمدينة الحضر الأثرية

أ. د. جابر خليل إبراهيم

بقيت مدينة الحضر في العراق قرونا عديدة تحت الرمال والأنقاض، ينسج السكان حولها الأساطير كصورة من الوثنية التي كانت البلاد عليها قبل الرسالة الإسلامية، ولا يعرف عنها إلا من خلال إشارات مقتضبة أوردها المؤرخون الرومان[1]. وما قاله بعض الشعراء من الحيرة[2]، ومعلومات أخرى جاء ذكرها في المدونات البلدانية والتاريخية العربية[3].

وفي منتصف القرن التاسع عشر، الذي اتسم بالكشف عن الحضارات القديمة في الشرق العربي، زار الحضر عدد من منقبي العواصم الآشورية من الدبلوماسيين والمغامرين، بعد أن فتحت دولهم قنصليات في مدينة الموصل يومذاك. فقد زارها لايارد A.H.Layard ومعه وجهاء الموصل عام 1846، وكان يهدف من زيارته توطيد علاقته مع شيوخ شمر في المنطقة[4]. كما زارها أينسورث W.Ainsworth في رحلته إلى آشور (قلعة شرقاط)[5]، وقبله روس J.Ross في عامي 1836 و1837، وكان طبيبا للمقيمية (الجالية) البريطانية في بغداد[6].

لم يمكث فيها من زارها من الأوروبيين إلا أياما قليلة، كان بعضهم برفقة الجند الأتراك، وجاءها بعضهم الآخر بموافقة الشيوخ المتنفذين (الذين لهم سلطة) في المنطقة. وقد تركت هيبة المدينة ومبانيها أثرها على هؤلاء فكتبوا مقالات عن زيارتهم، زينتها رسومات توضيحية لمبانيها التي كانت يومها شاخصة، ورسوم للمشاهد المنحوتة على الحجارة في المعبد الكبير الذي أسموه (القصر أو المبنى الرسمي في المدينة)[7].

سلطت هذه المقالات الأضواء على هذه المدينة في وقت كانت أنظار الأوروبيين مشدودة باتجاه حضارات الشرق والاكتشافات المذهلة التي حققها كل من بوتا ولايارد وغيرهما[8].

ومع إطلالة القرن العشرين، كانت البعثة الألمانية التي تجري أعمال التنقيب الواسع في مدينة أشور (قلعة شرقاط) للسنوات 1903-1914، وكان رئيسها والتر أندريه قد نظم رحلات إلى الحضر خلال فترة إقامته في أشور، ومعه عدد قليل من أعضاء بعثته. وبلغ عدد الأيام التي مكثها في الحضر واحدا وعشرين يوما، وأنجز خلالها مسحا هندسيا دقيقا لأسوار المدينة وبواباتها وأبراجها وقلاعها ومدافنها وحاراتها السكنية وشوارعها. وعزز مسوحاته بصور فوتوغرافية دقيقة. تصدَّرت مؤلفه النفيس بجزءيه، الأول عام

1908، والثاني عام 1912 [9]. وأصبح مصدرا مهما عن آثار المدينة ومخططاتها، لا يستغني عنه المنقب أو الباحث حتى يومنا هذا. حيث يعتبر أول مؤلف عن مدينة الحضر، تعرف عليه الأوروبيون لا سيما المختصين بالعمارة الكلاسيكية ودارسي التحصينات الدفاعية، والباحثين في الكتابات القديمة، لأن مؤلفه هذا احتوى نماذج من الكتابات الآرامية التي استنسخها من جدران أواوين المعبد الكبير.

بقيت مدينة الحضر محافظة على حدودها التاريخية على الوضع الذي تركها فيه والتر أندريه لعدة عقود من السنين، وربما يعود ذلك إلى نفوذ قبائل شمر في المنطقة، التي عدت المدينة بكاملها من ممتلكاتها، حيث تشير وثيقة رسمية كانت محفوظة في قسم التحريات الأثرية بمديرية الآثار العامة حتى 1975، إلى أن الشيخ مشعان الفيصل تنازل بشكل رسمي عن أرض الحضر وما حولها إلى دائرة الآثار عام 1951 أمام متصرف (محافظ) الموصل، وكان المرحوم فؤاد سفر ممثلا عن مديرية الآثار[10]. ومن جانب آخر كانت الحضر، ومنذ بداية الحكم الوطني في العراق، تشكل مركزا للقوة المعروفة باسم «مقر الهجانة»[11]. وكان هذا في تقديري سببا في حفظ آثار هذه المدينة وحمايتها من العبث والنبش والتخريب.

لم تجر تنقيبات أثرية في الحضر مثلما جرت في المدن القديمة الأخرى قبل صدور أول قانون للآثار عام 1924 أو بعده، ولا في السنوات التي تحولت فيها إدارة الآثار إلى العناصر الوطنية بعد أن كانت إدارتها، ومنذ تأسيسها، في يد الأجانب. وفي المحصلة لم يكن من بين المدن المنقبة حتى أواسط القرن الماضي ما يعود إلى الفترة السابقة على الإسلام، ولهذا السبب ارتأت مديرية الآثار ضرورة البدء في التنقيب في مدينة الحضر، انطلاقا من مسؤولياتها الوطنية وإمكاناتها المادية. لأن موقع الحضر، كما هو معروف، يمثل عهدا من الحضارة غامضا، وبقعة من العراق لا يعرف تاريخها إلا من خلال إشارات تاريخية وأدبية لا تتناسب مع أهمية العصر وامتداده الزمني والمكاني، وإن أطلالها تحتفظ بآثار معمارية هي من أبرز الآثار الموجودة، ويتطلع المعنيون إلى معرفة حقيقتها. وفي ضوء ذلك وضعت مديرية الآثار في حساباتها، أن التنقيب سيظهر آثارا سيكون لها أعظم الفائدة للدارسين. وكان المرحوم الدكتور ناجي الأصيل المدير العام للآثار يومذاك أكثر المعنيين حماسا للتنقيب في الحضر، لما فيها من آثار غزيرة الفائدة في تاريخ العرب وحضارتهم قبل الإسلام.

تألفت أول بعثة للتنقيب في الحضر برئاسة المرحوم الأستاذ فؤاد سفر ومساعدة المهندس المرحوم محمد علي مصطفى، وآخرين من الإداريين والفنيين، وباشرت أعمالها للموسم الأول في فبراير من العام ١٩٥١[12]. ويبدو أن البعثة واجهت صعوبة في اختيار

أماكن التنقيب، لأن المساحة الأثرية للمدينة واسعة جدا، ولم يسبق أن أجريت في أطلالها أي تنقيبات من قبل. وهذه مشكلة يواجهها أي منقب لو أسندت إليه مهمة التنقيب في مدينة ذات أسوار وفيها أحياء سكنية ومعابد وقصور ومدافن، كلها في هيئة تلال متقاربة وذات مساحات وارتفاعات مختلفة.

كانت أول مساحة اختارتها البعثة للتنقيب فيها، تقع إلى الشمال الغربي من المعبد الكبير، كما أوضح ذلك أول تقرير منشور في مجلة سومر عام ١٩٥٢ عن أعمال الموسم الأول، لكونها أكثر تلول الشطر الغربي من المدنية الأثرية ارتفاعا، وأطلقت على هذا الموضع اسم (الحارة الأولى)[13]. وعلى الرغم من أن التنقيبات في هذا المكان كشفت عن خمس طبقات سكنية، الواحدة فوق الأخرى، خلال الأيام الثمانية الأولى، لكنها أوقفت بسبب قلة اللقى الأثرية فيها، لا سيما بعد أن وجدت في الحارة الثانية الواقفة في حارة سكنية- إلى الجنوب من المعبد الكبير كما كبيرا من الآثار[14].

في الحارة الثانية كان الحفر على نطاق أوسع مما كان عليه في النقاط الأخرى، وكشف عن بيوت سكنية واسعة المساحة وبها عدد كبير من الغرف والممرات والمرافق البنائية الأخرى، وبخاصة البيت المنسوب إلى «معنو» كما تشير إلى ذلك كتابة منقوشة على عصادة بابه الخارجي. واكتشف إلى جانب ذلك البيت معبدا كان مشابها من حيث التخطيط للمعابد المكتشفة في دورايوربس (الصالحية) على نهر الفرات، التي كانت بعثة أمريكية من جامعة «يل» تجري التنقيب فيها[15].

كانت تنقيبات الموسم الأول في الحضر أول تجربة حقلية خاضتها البعثة الأثرية في مدينة تعود إلى فترة ما قبل الإسلام، وقد كان اكتشاف أول معبدين صغيرين قد أعطى للبعثة القدرة على تمييز موضعها من بين الأطلال الأثرية، تلتها اكتشافات أخرى لمعابد في جهات مختلفة من المدينة. لهذا اقتصر الحفر في هذا الموسم والمواسم الأخرى اللاحقة على المعابد الصغيرة والأبنية المتصلة بها، حتى بلغ المكتشف منها قبل انتهاء العقد الخامس أحد عشر معبدا[16].

والسبب الذي شجع البعثة على التحري عن المعابد الصغيرة هو غناها باللقى الأثرية ومنها التماثيل الحجرية والمنحوتات والكتابات والفخاريات واللقى الصغيرة الأخرى. وهذه المعابد أقامتها القبائل العربية المستقرة في الحضر لتقديس معبوداتها. وقد حفظت لنا النقوش الكتابية أسماء عدد من هذه القبائل وتاريخ تشييدها للمعابد. وهناك إشارات عن قبائل اشتركت في بناء معبد، في حين أن قبائل أخرى قامت وحدها ببناء مزار خاص بها[17].

والمعبد يوجد في هيئة قاعة مستطيلة الشكل لها مدخل رئيسي يتوسط الضلع الطويل، وعلى كل جانب منه مدخل آخر أقل سعة منه، ويقابل ذلك المدخل في الضلع الآخر ما يشبه المحراب أو الغرفة المقدسة، وعلى جانبي القاعة المستطيلة غرف أعدت لخزن المواد العائدة إلى المعبد[18].

بعد إنجاز المواسم الخمسة الأولى من التنقيب حصل تحول في نوع العمل، وهو انتقال العمل إلى داخل المعبد الكبير للتنقيب في وحدات بنائية شاهقة الارتفاع، مؤلفة من أواوين مشيدة بالحجارة، كانت جدران معظمها قائمة، لكن أقبية الطابق العلوي للأواوين كانت قد انهارت. وكانت أشهر وحدة بنائية وأبرز ما في حرم المعبد الكبير في مجموعة الأواوين، هي المعروفة بالأواوين المتسقة المؤلفة من ثلاث وحدات أساسها الإيوان. وإلى جانب هذه الوحدات الثلاث المتصلة مع بعضها وحدات أخرى موزعة في حرم المعبد وفنائه، تعتمد الإيوان أيضا في عمارتها[19].

وقد تركز العمل في رفع الأنقاض من داخل الوحدات الثلاث للأواوين المتسقة ومن أمام واجهاتها المتجهة نحو الشرق، حيث كان تداعي الأبنية كما يلحظ في اتجاه الشرق أكثر من الجهات الأخرى. والأنقاض التي في داخل الأواوين معظمها من حجارة الأقبية وأنصاف الأعمدة وقطع من تيجانها التي كانت في الأصل تعلو الطابق الثاني للأواوين المتسقة.

وعملية التنقيب في أبنية كهذه تحتاج قبل كل شيء إلى عمال أقوياء البنية، وإلى آثاريين أقوياء الملاحظة في أثناء رفع الأنقاض من السطح حتى أرضية تساقط الأقبية، وفيما إذا كان هذا التساقط قد جرى مرة واحدة أو على مراحل. وهذا الأسلوب من التوثيق يعطي المنقبين تصورا عن أشكال الأقسام العليا من الأبنية التي انهارت، وبدرجة تفوق التصورات التي أملاها أندريه عن واجهات هذه الأواوين وارتفاعاتها[20]. كما أصبح واضحا للدارسين أن أشكال واجهات الأواوين المشيدة بالحجارة المصقولة هي من حيث التصميم مزيدة في المنطقة، وتشكل طرازا منفردا يشاهد في قصر الأواوين بمدينة آشور. حيث حفظت النقوش الكتابية أسماء المعماريين، لكونهم من سكان المنطقة الذين تلقوا تدريبا في الحضر، والذين توارثوا التقاليد والأساليب المحلية الآشورية والبابلية في التخطيط والعمارة[21]... ومثل هذا التقليد ظهر في مباني الحيرة كما أشار المؤرخون العرب، واستمر في المباني العباسية في بغداد وسامراء، وهذه الاستمرارية تؤكد من دون شك أصالته وملاءمته للظروف المناخية في بلاد وادي الرافدين.

كان أسلوب بناء واجهات الأواوين وطرز البناء والعقادة قد استمر تأثيره في مباني العصور اللاحقة في تسقيف القاعات ذات الأقبية البرميلية المتجه معظمها نحو الشرق، وكلها تؤكد الأسلوب المتبع في الحضر.

إن عملية تنظيف الأقسام الداخلية للأواوين من الأنقاض، وضعت المعنيين في دائرة الآثار أمام مسؤولية حمايتها من التداعي، لأن أرضيات الأواوين والأقسام السفلى من جدرانها قد أثرت فيها الرطوبة التي مصدرها مياه الأمطار، التي تجمعت في الأرضيات وسببت تشققات في الوجه الداخلي للجدران، مما يجعل تقوية أسس الجدران والعمل على التخلص من الرطوبة والأملاح، ووضع خطط أخرى لأعمال الصيانة أمرا ضروريا.

وموضوع إعادة بناء أو صيانة هذه الأبنية تحمس له المسؤولون في دائرة الآثار يومذاك، لكن هذا الموضوع يتطلب تضافر جهود المتخصصين في تاريخ العمارة وفي الهندسة المعمارية وهندسة البناء، وجهود آخرين يضعون تصوراتهم لكل الواجهات وأقبية الأواوين وكذلك الأقسام العليا من هذه الأبنية. وهذه التصورات لا يمكن نقلها إلى الواقع من دون توافر الدلائل التي وثقتها هيئات التنقيب.

ومما يؤسف له أن أرشيف دائرة الآثار لم تكن فيه تصاميم للأبنية المكتشفة في الحضر أو للمدن الأخرى القديمة والإسلامية. وكانت صيانة المباني الأثرية توكل عادة إلى من يتولاها، وتخضع لاجتهاداته في الدرجة الأولى، كما لم تتوافر في الدائرة المذكورة الدراسات المسحية الدقيقة ولا الدراسات التحليلية للمواد التي تستخدم في أعمال الصيانة مثل الحجر والجص واللبن. ومثل هذه الاستعدادات ضرورية جدا لخوض تجربة إعادة بناء آثار معمارية في هذه المدينة. وينبغي أن تسبق هذه الدراسات أي محاولة، لأن أي عملية تؤخذ من دون استعداد علمي، وعلى هذا المستوى ستكون من دون شك عرضة لحدوث نتائج سلبية، كما سيكون تأثيرها كبيرا في إفساد آمال المستقبل، حتى لو كانت نتائجه مرضية لفترة قصيرة الأمد. وهذا أمر في غاية الخطورة.

ومع أن إمكانات دائرة الآثار الحقلية خلال النصف الثاني من القرن الماضي كانت محدودة، إلا أن الإمكانات الأخرى المتوافرة يومذاك كانت عالية على المستويين العلمي والفني، فعلى سبيل المثال نجد أن البعثة الأثرية العاملة في الصيانة استخدمت في مواسمها الأولى الحجر الذي مصدره منطقة الحضر، ومن موضع يقع على مسافة يسيرة من المدينة الأثرية كان عالي الجودة في النقر والبناء، وتفوق جودته، الحجارة التي جلبت لمثل هذه الأعمال من أماكن مختلفة مثل الموصل وسنجار، كما اتضح ذلك في أعمال الصيانة في المواسم اللاحقة.

ومن جانب آخر تولت أعمال الصيانة أيادي مهرة ينحتون الحجارة بدقة فائقة وينفذون الزخارف المطلوبة كأنها الأصل، وخبرتهم في هذه الأعمال قد توارثوها عن أسرهم جيلا بعد جيل.

بمثل هذه الإمكانات أجريت أعمال الصيانة في الموسم الأول، وكانت بحق تجربة غير سهلة. لكن استخدام مواد في الصيانة لم تكن في الأساس قد استخدمها البناؤون الحضريون مثل استخدام قضبان الحديد لربط أطراف الحجارة في الجدران واستخدام الإسمنت في البناء، كان له مخاطره في أعمال الصيانة، ولو أن هذا النمط من العمل، وبعد أن مرت عليه عقود من السنين كان مرضيا، إلى درجة كبيرة، وخصوصا وضع قضبان حديد رابطة بين الأحجار يكسب الجدران صلابة وينقذها من أي انهيار.

وحسب هذا الأسلوب استمرت أعمال صيانة المباني الحجرية في الحضر جنبا إلى جنب مع تحريات أثرية لها علاقة بهذه الأعمال، قد جرت إما داخل المعبد الكبير وإما خارجه. ولقيت أعمال الصيانة هذه استحسانا وحماسا من المسؤولين في الآثار، على الرغم من أن خبراء اليونسكو الذين زاروا الحضر واطلعوا على أعمال الصيانة الأثرية في حينه، وضعوا تحفظاتهم في توصياتهم عن تلك الأعمال التي كانت جارية يومذاك، لأن جدران الأواوين كانت مشبعة بالرطوبة من جراء مياه الأمطار، حتى أن بعضها معرض لخطر الانهيار، وكان على البعثة العمل على تفريغ هذه الجدران من الرطوبة بدرجة بالغة.

كانت أعمال الصيانة في الأواوين بطيئة حتى وصلت إلى الطابق العلوي في الأواوين المتسقة، لكن هذه الأعمال كانت على درجة عالية من الإتقان في المعبد المشيد على الطراز الهيلينستي المعروف بمعبد الإله مرن، المؤلف من قاعة مستطيلة ذات جناحين، مشيدة بالحجارة. وكانت أعمال إعادة هذا المعبد رائعة، ونفذت تحت إشراف المرحوم محمد علي مصطفى.

وينتاب زائر هذا المعبد شعور طيب إزاء قدرة الآثاريين العراقيين في تنفيذ أعمال دقيقة في صيانة وإعادة بناء معابد مشيدة بهذا الأسلوب وبدرجة تطابق الأصل.

كان بإمكان المسؤولين عن صيانة المعبد الهيلينستي إكمال كل أعمال إعادة بنائه، إذ لم يبق منه سوى سقف قاعته المستطيلة والمجنبتين، وعند اكتماله سيصبح واحدا من روائع العمارة في الحضر.

بعد إنجاز المرحلة المتقدمة من إعادة بناء هذا المعبد في أوائل العقد السابع من القرن الماضي بهذا المستوى من الإتقان، توقفت أعمال الصيانة في الحضر لسنوات قليلة، بسبب العودة إلى التنقيب. حيث أجريت أعمال واسعة في البوابة الشمالية من سور المدينة الرئيسي، فكشفت عن خندق عميق وقنطرة راكبة عليه في المساحة التي تقترب من مدخل البوابة، كما استظهرت جدار السور وأبراجه واستحكاماته الدفاعية الأخرى، بالإضافة إلى المرافق البنائية للبوابة نفسها. وهذه إحدى أربع بوابات في سور

المدينة وتقابل كل واحدة إحدى الجهات الأربع، ومن ناحية أخرى كانت أول بوابة تكشف عنها التنقيبات الأثرية في الحضر.

وفضلا عن المخطط الأرضي الذي استظهرته الحفريات، فإن الآثار القيمة المكتشفة فيها قد ألقت الضوء على تاريخ المدينة وعلى معتقداتها الدينية، فالكتابات المحفورة على اسكفات مداخل البوابة تحمل أسماء حكام وملوك ممن حكموا المدينة. ولاتزال هذه الاسكفات ملقاة على الأرض بالقرب من البوابة منذ اكتشافها، حتى الآن، على الرغم من أهميتها التاريخية والأثرية. وإلى جانب الكتابات هذه، فإن التماثيل الحجرية ومنها تمثال للشخص المعروف بـ «عبد سميا» ولي العهد، تعد من أنفس وأضخم التماثيل المكتشفة في الحضر حجما ودقة[22].

أعمال التنقيب في البوابة الشمالية

تجدر الإشارة إلى أن أعمال التنقيب في البوابة الشمالية كانت واسعة من حيث وحداتها البنائية الاستحكامية، ولكن الهيئة المشرفة على التنقيب أعادت صيانة كوة (فتحة) حجرية في باحة البوابة، كان في داخلها في الأصل تمثال الإله هرقل. وهذه مبادرة تستحق التقدير، في صيانة أجزاء المباني التي تستدعي حالتها إعادتها على ما كانت عليه[23].

وفي السنوات التي كان العمل في تنقيب البوابة الشمالية يجري على نطاق واسع، كانت أعمال الصيانة تجري أيضا في أواوين المعبد الكبير لكن على نطاق محدود. وبعد أن توقفت الحفريات في البوابة الشمالية، بدأت مرحلة جديدة في التنقيب عن مجموعة من المدافن الحجرية الواقعة في الشطر الشرقي من المدينة. والمدافن هذه مشيدة بالحجارة المهندمة والجص. ولهذا تبنت دائرة الآثار خطة جديدة في صيانة الوحدات المنقبة في آن واحد... وهذا هو الأسلوب الأفضل في العمل الحقلي في موقع كالحضر، حيث إن المنقب أكثر دراية من غيره في تصوره للبناء الذي كشفت حفائره عنه.

عادت دائرة الآثار بعد التنقيب في البوابة الشمالية ومجموعة المدافن إلى العمل في أطلال الوحدات البنائية في حرم المعبد الكبير لاستظهار الأواوين التي غطتها الأنقاض، فكشفت عن معبد سمي بالتثليث لاكتشاف منحوتات شخصها المنقبون في الآلهة: مرن ومرتن وبرمرين، وتماثيل أخرى ونقوش كتابية كانت في غاية الأهمية. وبعد أن أكملت الهيئة الآثارية أعمالها في هذا المعبد، انتقلت إلى وحدة أخرى فكشفت عن بناية أساس تخطيطها الإيوان أيضا، وأكدت المكتشفات ومنها المنحوتات والألواح المكتوبة، أن البناية هذه كانت مكرسة لتقديس الربة المشهورة في عبادة العرب قبل الإسلام وهي اللات[24].

ولأهمية المعبدين التثليث واللات في عمارة الحضر وجمالية واجهتيهما، وضعت دائرة الآثار خطة لصيانة الأجزاء الشاخصة، لكن الصيانة لم تستمر إلا لمواسم قليلة جدا. وتوقفت منذ أواسط السبعينيات، لكنها استؤنفت في الحملة التي أطلقت عليها دائرة الآثار «إحياء الحضر»، تماشيا مع الحملات الواسعة لإحياء آشور وسامراء وغيرهما من المدن العراقية.

كانت الأعمال في معبد اللات بطيئة جدا، وبقيت حجارة المعبد مطروحة على الأرض منذ ذلك الوقت حتى الآن، حتى أن المسؤولين ممن تكررت زيارتهم للحضر قد جذبت انتباههم أحجار البناء المستخرجة من المعبد أثناء التنقيب وقد أثرت فيها العوامل البيئية والمناخية. وقد أوعز المسؤولون بنقل الحجارة التي يمكن الاستعاضة عنها عند إعادة البناء إلى أماكن تقع خارج المعبد الكبير، وفعلا نفذت هذه العملية مع ما تحمله من مخاطر. ومثل هذه العملية جرت للأحجار المكدسة بهيئة صفوف من أمام المنخفض الذي يضم مدرجا واقعا أمام معبد التثليث، حيث نقلت إلى مكان آخر.

جرت مثل هذه الأعمال في الأشهر التي سبقت قيام أول مهرجان دولي في الحضر، وضمن عملية الاستعدادات نفذت أعمال سريعة في صيانة أكتاف حجرية (دعامات) تحمل في أعلاها أقواسا، ويلحظ الزائر الفرق الكبير بين أسلوب صيانة هذه المباني والصيانة التي أجرتها الهيئات سابقا، أي أن الصيانة في المواسم الأولى في الحضر كانت دقيقة ومتقنة إلى درجة لا يمكن لغير المتخصص تمييزها عن الأصل. علما بأن خبراء اليونسكو الذين زاروا الحضر واطلعوا على أعمال الصيانة هذه قد أبدوا تحفظا علميا عليها، كما سبقت الإشارة إليها في الصفحات الأولى.

ثم توقفت أعمال دائرة الآثار في الحضر، سواء أكانت للصيانة أم للتنقيب بسبب الظروف الصعبة التي يمر بها القطر... وبقيت جدران الأبنية المكشوفة ومنها المعابد المشيدة بالحجارة فيها شقوق وأسسها مشبعة بالرطوبة والأملاح، ولا توجد خطط لحمايتها من التداعي أو لإيقاف الرطوبة...

أما الأبنية المشيدة باللبن فهي كثيرة ومتنوعة الوظيفة، منها البيوت وهي كثيرة، ومنها القصور وهي قليلة، لكن المعابد الصغيرة (البالغ عددها حتى الآن أربعة عشر معبدا، اثنان منها مشيدان بالحجارة والجص والباقي مبني باللبن والطين وهو مقام على أسس من حجارة وجص، فضلا عن بوابتين في السور الرئيسي للمدينة هما الشمالية والشرقية، وقد أثرت العوامل المناخية في هذه الأبنية بعد أن مر على اكتشاف معظمها ما يقارب الخمسين سنة. وعلى الرغم من أهميتها باعتبارها وحدات معمارية تمثل تخطيطا لبيوت ومعابد وقصور، متوارثة عن العمارة البابلية والآشورية، إلا أن دائرة الآثار لم تضع في خططها السابقة ما يشير إلى صيانة تلك المباني المشيدة باللبن.

وتبدو الكفاءة العلمية التي يتمتع بها المعنيون بأعمال التنقيب والصيانة في الحضر واضحة، كما تؤكد ذلك نماذج الأبنية المصونة... وكذلك نتائج التنقيبات الأثرية التي اضطلعت بها دائرة الآثار، والدراسات التي نشرها الأستاذ فؤاد سفر في كتابات الحضر وكذلك الدراسات الفنية لباحثين آخرين، التي كانت مادة للباحثين الأجانب للتعليق عليها أو وضع ملاحظات عنها... وفي الوقت الذي توقفت فيه هيئات دائرة الآثار استمرت البعثة الإيطالية في أعمال موزعة ما بين التنقيب والمسح في أماكن مختلفة من مدينة الحضر، فقد أجرت تنقيبات واسعة في وحدة بنائية تقع إلى أعلى مسافة يسيرة من الضلع الشمالي من سور المعبد الكبير، واستمرت في تنقيب هذه الوحدة مواسم عدة، كشفت فيها أبنية مؤلفة من غرف وساحات وأواوين، وتزين جدرانها المكسوة بالجص رسومات بالألوان عليها مشاهد صيد، بقيت مكشوفة طيلة السنين الماضية ودون أن تضع أي حماية لها... وكانت أعمال حفريات قام بها M. Gawlikowski من جامعة وارسو عام 1990 بهيئة خنادق متفرقة شملت الأحياء السكنية في الشطر الجنوبي من المدينة الأثرية، وأخرى في السور الرئيسي ومقترباته...

ويلحظ أن نتائج تنقيبات البعثة الإيطالية والبولونية قد نشرت في مجلة Mesopota-mia الإيطالية، وكان الأجدر أن تنشر هذه النتائج في مجلة سومر.

وقبل أن أنهي هذا العرض للحالة التي عليها المدينة الأثرية، فإن على دائرة الآثار الآن أن تركز جهودها على الآثار التي لا تزال باقية في الموقع، سواء الموجودة منها في أواوين المعبد الكبير أو المتناثرة حول المواقع المكتشفة فيها، وبخاصة الألواح الكتابية أو الاسكفات الحجرية التي عليها كتابات آرامية تذكارية بعضها مؤرخ ويحمل أسماء قبائل عربية كانت تقطن في هذه المدينة.

الهوامش

1. Dio Cassius, Romen History (Translated by Cary). London 1914. Herodian (us), Histories (edited by Stavenhagen, K.) Leipzig 1922. Ammianus Marcerllinus, (English Translation by Rolfe) London 1937.

2- وردت أبيات شعرية في الكتب الأدبية والتاريخية والبلدانية العربية، في هيئة رثاء لما آلت إليه مدينة الحضر بعد نهايتها المأساوية على يد شابور بن أردشير الملك الساساني عام ٢٤١م، ومن هؤلاء الشعراء: أبوداود الأيادي، وعدي بن زيد، وأعشى ميمون بن قيس، وعمرو بن قضاعة.

3- انظر هذا الموضوع في المصادر الآتية:

الطبري، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبوالفضل، ج 3، القاهرة 1960 ص 47.

المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج 2، بيروت 1966 ص 401.

الأصفهاني، الأغاني، ج 2، القاهرة 1938 ص 139.

الحموي، معجم البلدان، ج 3، ص 290.

4- Layard, A. H., Nineveh and its Remains, 2vols., London 1849.

5- Ainsworth, W. "Notes of an Excursion to kala Sherkat, The Ur of the persians, and to the Ruins of Al-Hadhr, The Hatra of the Chaldees, and Hatra of the Romans" JRGS, 11, 1841, pp. 1-20.

6- Ross, J., "Notes on Two Journeys from Baghdad to the Ruins of Al-Hadhr in Mesopotamia, in 1836 and 1837", JRGS, q, 1839, pp 443-470.

٧- انظر الرسومات والمخططات عن الأبنية الشاخصة في المعبد الكبير الواقع في وسط المدينة التي وضعها الرحالة المذكورون في الهوامش من (٤- ٦).

٨- عن هذا الموضوع ينظر، نوار، عبدالعزيز سليمان.

9- Andrae, W., Hatra, Vol. 1, 1908, WVDOG.

Andrae, W., Hatra, Vol. 2, 1912, WVDOG.

10- استنادا إلى وثيقة كانت محفوظة في قسم التحريات الأثرية بمديرية الآثار العامة (الهيئة العامة للآثار والتراث)، تشير إلى أن مدينة الحضر الأثرية تقع ضمن الأراضي العائدة باسم الشيخ مشعان الفيصل، وأن الشيخ المذكور كما جاء في هذه الوثيقة تنازل عن أرض المدينة وما يحيط بها من أراض والبالغة مساحتها 12.000 مشارة إلى دائرة الآثار. وقد أجري هذا التنازل كما تشير الوثيقة في متصرفية لواء الموصل (محافظة نينوى) عام 1954. وكان المرحوم الأستاذ فؤاد سفر ممثلا عن دائرة

الآثار. ينظر ملف الحضر (برقم 35/3 أ) وكذلك

Ibrahim, J. kh., Pre-Islamic Settlement in Jazirah, Mosul 1986. P. 107, f., no. 226.

11- انظر عن هذا الموضوع، عبدالجبار الراوي، البادية.

12- سفر، فؤاد، الحضر وحفريات الموسم الأول، سومر 8 (1952) ص 37-52.

13- المرجع السابق.

14- سفر، فؤاد، المرجع السابق.

15- سفر، فؤاد، المرجع نفسه، وانظر عن مخطط بيت معنو، سفر، فؤاد ومصطفى، محمد علي، الحضر مدينة الشمس، بغداد 1974، ص 350-351، المخطط رقم 10، وللمقارنة مع مخططات بيوت دورايويس، ينظر

Allara. A., Domestic Architecture at Dura-Europos Mesopotamia, 22 (1987) P.t 69. Fig. B.

16- سفر، فؤاد ومصطفى، محمد علي، الحضر مدينة الشمس، بغداد 1974، ص 350-366. كذلك ينظر، كريم عزيز، المعابد الصغيرة في الحضر، بغداد 1994. وتجدر الإشارة إلى أن معابد صغيرة أخرى قد اكتشفت في السنوات اللاحقة حتى بلغ عددها 14 معبدا.

17- عن هذا الموضوع ينظر:

Ibrahim, J. kh., Pre-Islamic Settlement in Jazirah, Mosul 1986. PP. 130-132.

18- تنظر المخططات في كتاب الحضر مدينة الشمس (المخططات من 10-21).

19- سفر، فؤاد ومصطفى، محمد علي، المرجع نفسه من 328 والمخطط -3.

الاستشعار عن بعد
في خدمة المسح الأثري

الأستاذ محمد رشاد بوسمة

أستاذ بالمعهد العالي للهندسة - منسق لمشروع الاتحاد الاوروبي
المتوسطي للتراث - الجمهورية التونسية

الاستشعار عن بعد في خدمة المسح الأثري

الأستاذ محمد رشاد بوسمة

١ - مقدمة

يعرف علم الآثار بأنه العلم الذي يبحث في العلاقات المتبادلة بين المكان والوجود الإنساني فيه، وكذلك خصائصه، وتركيبته، ومنشئه ومنشؤه، وانتشاره، ومصدره. ويحتوي المكان على بقايا وظواهر الوجود الإنساني المتعاقب، وبالتالي على كل الشواهد الثقافية لذلك الوجود التي هي في حال تحول مستمر تبعا لتأثير العوامل المختلفة فيها. ويمكن الآن عن طريق المسح الأثري الحصول على المعلومات المتعلقة بالتراث، وذلك للتعرف عليه من أجل حمايته واستغلاله الاستغلال الأجدى، لإعادة بناء التاريخ الشامل للمكان المدروس.

وتأتي أهمية تلك المعرفة ليس فقط من كونها عنصرا مهما من عناصر كتابة التاريخ، بل أيضا من الخوف المتزايد من تعرض الكثير من المعالم الأثرية التي مازالت تحت الأرض، أو التي هي في حال سيئة، إلى مخاطر التدمير والانجراف بسبب الزراعة المكثفة واستغلال الموارد، وقد اندثر عدد كبير من تلك المعالم. وسعيا لتفادي ذلك، يقوم عالم الآثار باكتشاف وتوثيق ووضع الخرائط للمواقع، غايته في ذلك حمايتها أو على الأقل استخراج أكثر ما يمكن من المعلومات حولها قبل أن تدمر. ولتحقيق ذلك، استعملت وأدمجت كل الإضافات التي أتاحها لنا البحث العلمي، واستخدمت من أجل ذلك التكنولوجيا الحديثة التي وفرت الكثير من الجهد والوقت والكلفة، وأعطت نتائج دقيقة مقارنة بالأساليب التقليدية. فمن دون تلك التكنولوجيا ربما تبقى آثار عديدة محتفظة بأسرارها إلى قرون أخرى. ومن أجل ذلك ومنذ بضع سنوات، بدأ علماء الآثار يهتمون بالاستشعار عن بعد. فهو يأتي في طليعة التكنولوجيا التي أصبحت تعد من أهم الطرق والوسائل المعتمدة في دراسة المواقع الأثرية ووضع خرائطها الفرضية، كمصدر ثمين للمعلومات خاصة في إطار عمليات الاستكشاف وتحديد أماكن المواقع الأثرية. فقد استخدمت الصور الجوية منذ الثلاثينيات في وضع خرائط استعملت لفائدة المسح الأثري بمقاييس مختلفة، ثم تطورت تقنية الاستشعار عن بعد بفضل الأقمار الاصطناعية لتضيف عاملا آخر من العوامل المساعدة على دراسة المواقع الأثرية، وقد ثبتت فعالية تطبيق هذه التقنية في المسح الأثري، ووضع خرائطها وتحديد الخصائص الهندسية لتلك المواقع لتشكل شريحة من شرائح القواعد المعلوماتية التي تستخدم في وضع خطط التنمية، وتؤمن البيانات والمعلومات العامة المستخدمة كمؤشر لاختيار الاستعمال الأمثل وتحقيق المردود الأفضل.

إذن، لا يقتصر نشاط عالم الآثار على القيام بالحفريات، بل تبقى الحفريات آخر مرحلة من النشاط لأنها تغير جذريا الحالة التي كان عليها الموقع من دون إمكان إعادته إلى وضعه الأول. وهذا ما يبرر الاهتمام المتزايد بالدراسات والأبحاث التي تقدم طرقا ومناهج جديدة وفعالة حول استثمار كل المواقع الأثرية وبخاصة المغمور منها.

ومن جهة أخرى، تأثر إنتاج الخرائط بالتطور التكنولوجي، فاستعملت الصور المجسمة للتعرف على تضاريس الأرض ومشاهدة الارتفاعات، كما مكن الحاسوب من إنجاز الخرائط بصفة آلية. ومنذ سنة ١٩٧٢، شكل الاستشعار عن بعد ثورة في إنجاز الخرائط لقدرته على تقديم رؤية شاملة ومتكررة للأشياء بحدودها ومكوناتها وهو ما سنفصله فيما يلي:

٢- الخريطة الأثرية

تحتوي الخريطة الأثرية على تنظيم البيانات الأثرية المتعلقة بمنطقة معينة، واعتبرت في بداية الأمر كجرد إلكتروني لتلك البيانات. ومع تطور البرمجيات الإعلامية، وبداية استعمال نظم المعلومات الجغرافية خلال فترة التسعينيات تغير مفهوم الخريطة الأثرية، فأصبحت تهدف إلى:

* تقييم المخزون الأثري.
* تفادي تدمير المواقع الأثرية بإعلام المشرفين على التهيئة الترابية.
* حماية المواقع الأثرية.
* المساعدة على البحث العلمي.

وفي حين يحاول المسح المباشر إيجاد مواقع معينة ضمن الموقع العام للمسح، ويمكن من التركيز بوسائل من متغيرات بيئية مثل الأودية والمياه، فإن المسح الجوي والفضائي يساعد في إعداد الخريطة الأثرية التي تمكن من تقدير التنظيم الفضائي للوجود الإنساني على مر العصور، وتشكل بالتالي المفتاح لإعادة بناء التاريخ. فهي إذن ليست خريطة حقيقية، و يعني ذلك أنه لا يكفي استعمال الخرائط المنجزة لإيجاد أماكن المعالم التي ما زالت بارزة للعيان أو الاكتشافات التي تمت إثر القيام ببحوث منتظمة أو عرضية. فهي إجمال لجهة شاسعة ومنجزة بقياس صغير نسبيا، بينما المعالم والاكتشافات لا يمكن تمثيلها إلا بوساطة علامات وفي أماكن تقريبية.

وتشكل هذه الخريطة بدورها مساعدة ضرورية للمسح الجوي، وهي تمكن أيضا من تمثيل نتائج الاستكشاف الأثري الجوي في شكل إجمالي.

٣- الجغرفة الرقمية

ويفترض إنجاز الخريطة الأثرية تضافر جهود عدد من الكفاءات من علماء الآثار والجغرافيا والطوبوغرافيا والجيولوجيا... ويجب أن تكون عملا مشتركا ينجز ضمن فريق عمل، فالمواقع الأكثر قدما تستحق عناية أكثر بالجزئيات الجيولوجية وغيرها من الجزئيات التي تعرف بالجيوفيزيائية.

إذن لإعداد الخرائط الأثرية نحتاج إلى عدد مهم من البيانات المتعلقة بالعديد من الاختصاصات، وتعد آليات الجغرفة الرقمية مصادر حقيقية للحصول على المعلومات الضرورية لخدمة الخريطة الأثرية. ومن بين تلك الآليات، يمكن الاستشعار عن بعد لالتقاط أسرع وأرخص للبيانات من الوسائل التقليدية للبحث الأثري الذي تتمثل أهم خصائصه في النظرة الإجمالية وتكرارية التقاط البيانات المتعلقة بمنطقة معنية بالبحث.

ولكن لا تكون تلك الآليات للجغرفة الرقمية إلا مرحلة من مراحل البحث الأثري. فهي تمكن من إيجاد الموقع ورسم الخرائط وتقديم مؤشرات يجب التثبت منها على الأرض، كما تولد افتراضات تتطلب التثبت منها على الأرض أيضا.

لذا ينتفع الآن المسح الأثري بوساطة الطائرات أو الأقمار الاصطناعية من التقدم الأكثر تطورا للجغرفة الرقمية، بالرغم من أن الحفريات تبقى هي الطريقة الوحيدة التي تضعنا في اتصال حقيقي مع الحياة الماضية، فبفضل تلك الآليات تصبح الحفريات غير طارئة، وبالتالي تساعد الجغرفة الرقمية على تحديد المواقع التي يمكن أن تفتح فيها حظائر أشغال بكل دقة.

وتشتمل تلك الآليات على وسائل التقاط البيانات وتحليلها، مثل المسح الجوي والفضائي وأنظمة تحديد المواقع الشاملة واستعمال الآليات الطوبوغرافية الحديثة، ونظم المعلومات الجغرافية، وذلك لتسجيل العناصر الأثرية وتحليلها، والتقاط البيانات المحددة فضائيا، وهي كلها استعمالات ميدانية للمسح الأثري، التي لا تدمر المكان أو تحدث تغيرات فيه.

٤- الاستشعار عن بعد

يمكن الاستشعار عن بعد من دراسة سطح الأرض ومحيطها الحيوي وثرواتها الدفينة بواسطة الطائرات والأقمار الاصطناعية التي تدور حول الأرض على ارتفاعات مختلفة والتي تحمل أجهزة تلتقط أو ترصد أو تقيس الإشعاع الذي تبثه أو تعكسه العناصر المستهدفة على سطح الأرض وذلك في مجالات مختلفة من الطيف الكهرومغناطيسي

(صورة رقم ١). وبذلك نستطيع كشف مواصفات وماهية تلك الأهداف وماهيتها المستشعرة بسرعة وشمولية قياسيتين.

ويحول ما رصد من قياسات إلى صور رقمية يمكن قراءتها بوساطة الحاسوب، وبعد المعالجات والتصحيحات يمكن تفسيرها واستخدامها لرسم البيانات الدقيقة والخرائط الغرضية، كما تمكن من توضيح بعض العوامل القاعدية لاستعمالات الأرض المتعلقة بالتواجد الإنساني على مر العصور.

وتعد تقنيات الاستشعار عن بعد وسيلة أكثر إفادة وفاعلية في المسح خاصة عند تكاملها مع وسائل العمل الأخرى، مثل الخرائط الطوبوغرافية والجيولوجية والجيومورفولوجية والغطاء النباتي، والتقنيات الجيوفيزيائية، والأشغال الميدانية الأخرى.

وتعد القدرات التمييزية والطيفية أهم خصائص أجهزة الالتقاط المستعملة، وتحدد القدرة التمييزية لجهاز الاستشعار أحجام الأشياء التي يستطيع رصدها.

وبدأت استعمالات الاستشعار عن بعد بقدرات تمييزية أقل من ١٠٠ متر سنة ١٩٧٢ بوساطة القمر الاصطناعي لاندسات ١. ويبين الجدول رقم (٣) القدرات التمييزية لأهم الأقمار الاصطناعية المستعملة حاليا.

الجدول (٣) يوضح القدرات التمييزية لأهم الأقمار الاصطناعية المستعملة حاليا

لاندسات (LANDSAT)	٨٠ مترا و٣٠ مترا و١٥ مترا	١٦ يوما
سبوت (SPOT)	٢٠ مترا و١٠ أمتار و٥ أمتار	٢٦ يوما
إيرس (IRS)	٢٠ مترا و١٠ أمتار و٥ أمتار	
سوايوز (SOYOUZ)	متران	

وهناك تجارب لـ متر أو أقل من ذلك.

ويتباين الإجمال أو الرؤية الشاملة مع قدرة التمييز للجهاز الاستشعاري، فكل تحسين في قدرة التمييز ينقص من المساحة المرصودة وبالتالي من الإجمال المطلوب.

ويمكن تحويل تلك القدرات التمييزية إلى قياسات ١:١٠٠٠٠٠ لصور لاندسات، و١:٥٠٠٠٠ لصور سبوت، و١:٢٥٠٠٠ لصور سوايوز. وللحصول على قياسات أكبر، يمكن استعمال الصور الجوية في شكلها العادي، أو بعد ترقيمها بوساطة الحاسوب. في حين أن أغلب الصور الجوية ليست متعددة الأطياف، فهي تتميز بتعدد الأزمان بحيث يمكن

الحصول على صور التقطت في الماضي، الذي يرجع أحيانا إلى السنوات الأولى من القرن العشرين.

ويمكن استعمال طائرات صغيرة من نوع (يولم) مجهزة بكاميرات تصوير وماسحات بالأشعة تحت الحمراء الحرارية، التي تمكن من قدرة تمييز ببعض السنتيمترات وقياسات تصل إلى ١:١٠٠، وتساعد الصور المتحصل عليها على رسم أمثلة للمواقع والهياكل المردومة.

ويمكن اعتبار العين المجردة عمياء لما يسري في الكون من أشعة كهرومغناطيسية. وتسجل أجهزة الاستشعار المحمولة على متن الأقمار الاصطناعية الأشعة الكهرومغناطيسية المنعكسة على سطح الأرض ضمن نطاقات طيفية متعددة أغلبها غير مرئية، وتتأثر كمية ونوعية هذه الأشعة المعكوسة بالخصائص الفيزيائية والكيميائية للأشياء، وأهم هذه الخصائص تتمثل في مايلي:

أ – تؤدي الرطوبة إلى تخفيض نسبة الأشعة المنعكسة خاصة ضمن نطاق الأشعة تحت الحمراء.

ب – من الصعب التعرف على الأشياء عند تحليل الصور والمعطيات الاستشعارية، خاصة إذا كانت المنطقة مغطاة بالنباتات.

ج – ازدياد خشونة السطح يؤدي إلى انخفاض نسبة الأشعة المنعكسة، أما ازدياد نعومة السطح أو وجود قشرة سطحية فإنه يساعد على ازدياد نسبة الانعكاس ضمن مختلف النطاقات الطيفية.

نستقي إذن المعلومات المتعلقة بمكونات سطح الأرض من خلال دراسة الأطياف الكهرومغناطيسية المعكوسة، وبالتالي نستطيع كشف آثار للنشاط الإنساني القديم.

ويمكن برمجة الحاسوب للبحث عن توقيعات مختلفة للأشعة المعكوسة، أو المرسلة من طرف أجسام موجودة في أماكن لم يمسسها مسح.

٤-١- تقنيات الاستشعار عن بعد المستخدمة

يهتم المسح الجوي العصري باستعمال صور ملتقطة بوساطة أجهزة محمولة على مراكب من ارتفاعات مختلفة جوية أو فضائية مدارية ومنها أيضا من ارتفاعات قصيرة جدا، من أجل التقاط معلومات أثرية تمكن من دراسة المواقع الأثرية عن بعد، وذلك للتعرف على أهم الحقبات التاريخية. فتمكن كل تلك الصور الملتقطة من تحليل منطقة كاملة، وتعطي فكرة إجمالية مختلفة الظواهر متعلقة بوجود الإنسان، كما تعطي إمكانية جديدة للحصول على كمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بالنشاط الإنساني، خصوصا عندما تكون تلك الصور متعددة الأطياف.

وللصور الجوية والفضائية، خاصة، قيمة تصويرية ورؤية متكاملة لموقع أثري معروف (معالم معروفة أو حالة حضيرة أشغال...)، ثم هي كاشفة لمواقع وهياكل أثرية محتملة وغير معروفة أو معروفة جزئيا.

ويعد عامل الابتعاد مفيدا بوجه خاص في الأماكن التي يصعب الدخول إليها مثل الصحاري والجبال، وكذلك الهياكل الكبيرة مثل التقاسيم العقارية المتحجرة أو الطرقات القديمة أو الحصون أو الجدران، فيمكن رؤية تلك الآثار بصفة إجمالية.

والتقطت أولى الصور الجوية المعروفة لموقع أثري سنة ١٩٠٠ من على منطاد بإنجلترا. ولكن، حسب دراسات قام بها الطيار الفرنسي جاك داسيي، أعتبر أن المسح الجوي ربما يكون بدأ بسوريا سنة ١٩٢٥ من خلال أعمال عسكري فرنسي يدعى الأب بوادوبارد، فقد لاحظ هذا المشاهد الجوي أن في الصحراء وعند غروب الشمس، تكشف الظلال الطويلة التضاريس الصغيرة جدا على سطح الأرض وأنماطا هندسية تمثل معالم أثرية.

وتترك جميع الأشغال الإنسانية آثارا تبدو أحيانا غريبة عند مشاهدتها بواسطة الطائرة، في شكل خطوط، أو دوائر، أو مربعات، تكون أغمق أو أفتح من باقي مكونات المحيط. وفي تلك الحالة وربما من غير أن نعلم، نكون قد اكتشفنا أدلة أثرية، فالعديد من الأشياء التي يصعب أو يستحيل رؤيتها من على الأرض تصبح واضحة جدا عندما تشاهد من الأعلى.

ونتساءل بعد ذلك عن مصدر تلك الآثار، فعندما يخدم الإنسان الأرض فهو يفسد الانسجام الطبيعي الذي تكون تدريجيا خلال آلاف السنين. فإذا حفر خندقا فهو يمتلئ على مدى السنين بالمواد العضوية. و إذا بنى أسسا و ردمت تكثر فوقها الأحجار. فالمعالم الأثرية المردومة تحدث تغيرات خفيفة في الغطاء النباتي، فهي تحد أو تسهل من نموها. فتكاثر النباتات فوق الخنادق يزيد من قدرتها على خزن المياه بصيغة أفضل من الأماكن الأخرى المحيطة خاصة في أوقات الجفاف، ويكون العكس فوق الأسس المردومة.

وأغلب البحوث تنجز في الفضاءات الجافة أو شبه الجافة، لأن وجود غطاء نباتي في المناطق الأخرى يشكل بعض الصعوبة في استعمال آليات الاستشعار عن بعد. وعندما لا يعطي الاستشعار عن بعد معلومات حول المواقع الأثرية، فهو يشكل مصدر معلومات لتحديد خصائص الوسط واستعمال الأرض، بذلك يثري قواعد البيانات، ويساعد على إنجاز خرائط الاستكشاف التي تبرز مدى سنوح المنطقة لاكتشاف المواقع الأثرية.

وبناء على أهداف الدراسة والغرض منها تجري عمليات المسح ووضع خرائطها وفق مقاييس مختلفة، تتراوح بين المسح العام والاستكشافي إلى المسح التفصيلي ونصف التفصيلي. وللوصول إلى هذه الغاية تستخدم عدة تقنيات للاستشعار عن بعد أهمها:

٤-٢- الصور الجوية

استخدمت الصور الجوية على نطاق واسع في أعمال المسح، ويبحث من خلال هذه الصور عن ظواهر ومؤشرات كاشفة، مثل التضاريس الدقيقة والمؤشرات النباتية والإشارات المتعلقة بالتربة أو بالرطوبة، أو بالأنماط الزراعية، أو بالظلال، والمؤشرات الهيكلية والشذاذ الطوبغرافي وعوامل تحليلية من أهمها اللون واختلاف الألوان، والشدة اللونية أو كثافة تلك الشدة، والفوارق في تلك الشدة، والموقع والقوام والشكل والرؤية المجسمة... إلخ. وكما أشرنا إلى ذلك يمكن أيضا الاعتماد على التضاريس المدلول عليها بالخنادق أو الأسس المردومة، وهي تعد شذاذاً في الأشكال أو في الأنماط. وعناصر أخرى حساسة لتغيرات بسيطة في الحرارة تدل عليها التغيرات الدفينة.

كل ذلك يساهم كثيرا في التعرف على الأشياء التي لها قيمة أثرية. وجميعها من المتغيرات اليومية أو الفصلية. ومن ذلك المنطلق تبرز المعالم الأثرية في أشكال يمكن التعرف عليها من نقاط رؤية مرتفعة.

وغالبا ما يستطيع الباحث التعرف على المصدر الأثري لتلك الأنماط من خلال الأشكال الخصوصية والمنتظمة التي تبرز في الصور لتلك المؤشرات، ومن خلالها يمكنه التعرف على النشاط الإنساني بالتدقيق. وعندها تشكل الصورة الجوية الدليل الحاسم على وجود الموقع، كما أن في مرحلة الحفر أو إثره، تساعد الصور الجوية على رؤية الحفريات وسط كامل المنطقة.

واعتمد التحليل الفيزيوغرافي للصور الجوية، وطبق في أعمال التصنيف بسبب العلاقة الوثيقة بين الفيزيوغرافيا وتشكل الأشياء ونشوئها. فالتحليل الفيزيوغرافي للصور الجوية يشكل قاعدة أساسية لوضع خرائط مسح، وتعد هذه الطريقة فعالة، وتعطي نتائج جيدة بمقارنتها بالطرق الأخرى، وذلك من خلال الربط بين التحليل الفيزيوغرافي و العمل الميداني.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اتجاها حديثا لوضع خرائط بالاعتماد أيضا على التحليل الجيومورفولوجي للصور الجوية، شريطة أن تتوافر لدى المحلل الخلفية العلمية التي تساعده على الربط العلمي المتكامل بين الجيومورفولوجيا ومضمون الصور.

وتعد الصور الجوية الأسهل في الفهم من جميع تقنيات الاستشعار عن بعد.

٤-٣ - التفسير الأثري للصور الجوية

يعتمد التفسير الأثري للصور الجوية على شرطين أساسيين: معرفة العوامل التي تمكن من رؤية المعالم الأثرية المغمورة، ومعرفة مظاهر الأشكال الأثرية، كما يعتمد على استعمال أكثر عدد ممكن من الصور الجوية، كل واحدة منها تعطي معلومات إضافية أو تكميلية. وعملية التفسير ليست سهلة بل تتطلب خبرة طويلة حتى يقع تمييز ما هو أثري ووصف معناه، خاصة أن بعض الصعوبات تتسبب فيها هندسة التقاط الصورة.

ومعنى ذلك أنه يجب استنباط أو استعمال منهجية لاستعمال الصور في تحليل المناظر القديمة وتفسيرها.

وتدرس الصور الفضائية حسب تاريخ التقاطها نظرا للتغيرات التي تحصل على سطح الأرض، مما يسهل أو يصعب عملية التحليل خاصة عندما تقارن الصور الملتقطة في تواريخ مختلفة. و يطرح دوما السؤال المتعلق بأنسب الأوقات للمسح الجوي، فغالبا ما تكون طبيعة الأرض و الزراعة والنباتات هي التي تتحكم في الطيران.

ومن الطبيعي أن يكون تفسير الصور متصلا بالمراقبة على الأرض سواء كان ذلك للتعرف على المنطقة أو للتثبت من المرجعية المكانية، التي تستعمل فيها الآلات المتطورة مثل أنظمة تحديد المواقع الشاملة وقياس الأراضي.

وبالنسبة إلى الصور المأخوذة من ارتفاع قصير، تتم المراقبة على الأرض بوساطة استكشافات جيوفيزيائية وميكانيكية.

٤-٤- الصور الفضائية

وتختلف الصور الفضائية عن الصور الجوية، فهي تمكن من رؤية أشمل للظواهر المتعلقة بالوسط الفيزيائي، كما تمكن من الحصول على معلومات حول الظواهر المنتمية إلى نطاق الأشعة تحت الحمراء.

وتستعمل الصور الفضائية عندما لا توجد صور جوية أو عند استحالة وجودها أو التقاطها، كما أن الخرائط الطوبوغرافية ليست بالدقة التي تمكن من استعمالها ميدانيا، فهي لا تقدم سوى أجوبة محدودة: فالالتجاء إلى الاستشعار عن بعد يصبح ضروريا من جهة لاستكمال المعلومات حول تنظيم الفضاء، ومن جهة أخرى لحل مشاكل تحديد المكان و تعريف موضوع معين.

وهنا يجب التذكير بالفرق بين الصورة والصورة متعددة الأطياف، فالصورة تستخرج بوساطة معالجات كيميائية للطاقة المعكوسة، وهي غالبا ما تكون الجزء المرئي من

الطيف. أما الصورة المتعددة الأطياف فتسجل بقعا أخرى متعددة من الطيف الألكترومغناطيسي والتي لا ترى بالعين المجردة.

وتتم عملية التفسيرعلى صور فضائية محضرة باللونين الأبيض والأسود أو الألوان التركيبية أو الطبيعية التي يتم الحصول عليها من دمج ثلاثة نطاقات طيفية هي الأخضر والأحمر وتحت الأحمر القريب.

وتستعمل الصور التحت الحمراء لتقييم الأجزاء أو العناصر ذات الحرارة، لأن بعض الأشياء تخزن الحرارة أكثر من غيرها، والصور الملونة تحت الحمراء التي باستطاعتها استشعار موجات أطول من الموجات الحمراء للطيف، وهي شديدة الحساسية للتغيرات النباتية، ولأن الأشياء الأثرية المردومة تستطيع التأثير في نمو النباتات الموجودة فوقها، تصبح تلك الأشياء مرئية في الصور الملونة تحت الحمراء من خلال توقيعها الحراري. وتستعمل أيضا الصور المتعددة الأطياف تحت الحمراء الحرارية.

وعند اختيار تقنية الاستشعار عن بعد المناسبة، فإنه يتوقع أن تزداد فعالية أعمال المسح والتصنيف بنسبة عالية جدا. فباستخدام تقنية الاستشعار عن بعد تخفض نقاط الملاحظة اللازمة لوضع الحدود بشكل كبير، وذلك اعتمادا على الخواص الطيفية حيث تفصل المجموعات بدقة أكبر، ويتم اختيار مواقع نقاط الملاحظة بفعالية أكثر. وتستعمل الصور الجوية أو الصور الفضائية لمشاهدة الأشياء أو أي جزء من الموقع، يبدأ بعدها تجربة الحفر بصفة منتظمة داخل الشبكة، ثم يأتي دور البحث في الحفريات في كل مربع من الشبكة.

ونقدم مثالا لاستعمال الصور الفضائية للاندسات. فهو يستطيع إبراز جل الخطوط الظاهرة بالصورة، و بالتالي الشبكات على مختلف أنواعها: قنوات الري، والطرقات، والأودية الحديثة والمستعملة حاليا... وكذلك القديمة التي اندثرت ولم يبق منها سوى بعض المؤشرات. وتستخرج تلك الشبكات من الصورة الفضائية بصفة آلية بواسطة الحاسوب.

وفي تطبيق مواز، يستعمل التوقيع الطيفي لاستخراج المعلومات حول المساحات: مياه الأودية و القنوات، والغطاء النباتي، والأرض الجرداء.

٤-٥- الصور الرادارية

يرسل الجهاز أشعة إلى الأرض و يلتقط الأشعة المعكوسة. وهو يشتغل في نطاق الذبذبات القصيرة جدا. ويمكن أن يستعمل ليلا و نهارا. وهو حساس للأشياء الهندسية أو الخطية. ويستطيع الرادار بالمواقع الجافة النفاذ الى سطح الأرض، وخاصة طبقات

الرمال التي تصل إلى أكثر من مترين أحيانا، ورؤية ما تحتها من أشياء لا ترى بالعين المجردة. فبفضل تلك الوسيلة تحدد المواقع الأثرية قبل أن تنطلق أشغال الحفر.

ففي سنة ١٩٨٢، تمكن الرادار المحمول على المكوك الفضائي من الوصول لرمال الصحراء الكبرى وكشف عن أودية و بحيرات قديمة، كما مكن ذلك الأسلوب من استكشاف المدينة المفقودة (عوبار)، و بعض أجزاء الحائط الصيني الكبير، وممرات ترجع إلى ما قبل التاريخ بكوستاريكا.

وتمتص المياه الأشعة الرادارية، مما يمكن من اكتشاف أشياء مردومة في أماكن جافة. أما الأشياء التي يصنعها الإنسان فهي تعكس تلك الأشعة، مما يعطينا صورة لما هو موجود تحت سطح الأرض من دون أحداث تغييرات عليه كما تمكن الصور الرادارية من رسم خرائط الأماكن ذات الكثافة الغابية أو عند وجود سحب كثيفة، فتساعد على اكتشاف العديد من المواقع مثل مدينة (أنكر) بكمبوديا.

٤-٦- المعالجة الرقمية للصور الفضائية

تعد المعالجة الرقمية للصور الفضائية من أهم التقنيات المستخدمة في مجال الاستشعار عن بعد، ولقد ساعد في تسريع تطبيق هذه التقنية إمكان الحصول على بيانات الأقمار الاصطناعية بشكل رقمي ولأطوال موجية متعددة من جهة، ومن جهة أخرى التطور الكبير الذي تشهده الحواسيب الإلكترونية، من حيث سرعة معالجتها للبيانات ولإمكاناتها الكبيرة على تخزينها. وتكمن المزايا الأساسية لطرق المعالجة الرقمية في تنوعها وإمكان تكرارها، ومحافظتها على دقة البيانات الأصلية.

ومن جهة أخرى، يعتمد التحليل الرقمي للبيانات الفضائية على التصنيف الطيفي للبيانات الرقمية، المسجلة بواسطة الأجهزة اللاقطة الإلكترونية المحمولة على متن الأقمار الاصطناعية. ويتم هذا التصنيف بمساعدة الحاسوب وفق برامج رياضية.

وقد استخدمت طريقة التصنيف الطيفي هذه في العديد من الدراسات المتعلقة بالبحوث الأثرية، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وإسبانيا، ولكنها غير كافية لتحقيق الفصل الكامل بين الأشياء لعدة أسباب، نذكر منها وجود غطاء نباتي يحول دون ظهور الانعكاس الطيفي المباشر للسطح، خاصة في المناطق الرطبة. أما في المناطق الجافة وشبه الجافة فإن الغطاء النباتي يكون فيها قليلا، فيهمل تأثيره في الانعكاس الطيفي للأشياء، فتصبح عندها طريقة التصنيف الطيفي فعالة.

كذلك يمكن تحليل صور الاستشعار عن بعد وتفسيرها من الحصول على تمثيل موجهي للمواقع الأثرية وكل ما تحتويه من عناصر. ولكن حتى الآن لا يشكل ذلك

تفسيرا تاريخيا لوجود الإنسان في تلك المواقع. ولتحقيق ذلك الهدف يجب القيام بمقاربة النتائج المتحصل عليها من الصور بالنظم المعلوماتية التي تجسم النظام الفضائي، وذلك حسب المعلومات المعروفة والمندمجة في الكتب.

٥- نظم المعلومات الجغرافية

سجلنا مع نهاية القرن العشرين، تناميا سريعا لقواعد البيانات المرقمة، وخاصة الجغرافية منها. وتعد هذه القواعد لب أنظمة المعلومات، فنظام المعلومات الجغرافية هو وسيلة قوية وفعالة تستخدم أحدث التقنيات المعاصرة في تخزين ومعالجة وإخراج المعلومات المكانية والوصفية، ودمج البيانات المتعددة المصادر، ووضع النماذج والسيناريوهات المتعددة، يحتاج إليها كثير من المخططين وصانعي ومتخذي القرارات، والمسؤولين عن إدارة المصادر والموارد البيئية والأرضية وتنميتها، مما يؤمن اختيار أفضل الخطط.

ويتم إدخال المعلومات بنوعيها المكاني و الوصفي، و تخزن على شكل شرائح متعددة لها المرجعية الجغرافية نفسها و تكون فيها المعلومات في شكل نقاط (مثل المواقع الأثرية)، و خطوط (مثل الطرقات و الأودية) أو مساحات. وتشكل في النهاية عملية إدخال المعلومات قاعدة بيانات مترابطة الأجزاء قابلة للتحديث والتعديل والاستفسار. كما يسمح النظام بإخراج المعلومات المطلوبة بأشكال مثل الخرائط والتقارير و بمقاييس و ألوان و أحجام مختلفة.

ويعد تحليل المعلومات من أهم خصائص النظام، كإعادة التصنيف والاختيار والإحاطة والتجميع والتعديل وتحديد المسافات، مما يسمح بإنشاء خرائط جديدة وإنجاز عمليات منطقية، تؤدي إلى محاكاة نموذج وضعت شروطه الحدية سلفا.

لذا، فإن الحاجة إليه ماسة عند إعداد برامج المسح الأثري. فتكثف الأنشطة ذات العلاقة بنظم المعلومات الجغرافية، ويدعم الاهتمام بهذه التقنية على المستوى التطبيقي في مجال المسح الأثري. وللدور المهم الذي تقوم به في عملية اتخاذ القرار و صنعه، خاصة فيما يتعلق بدعم القرارات الموقعية والمكانية والتخطيطية وفي العديد من الأنشطة الأخرى، كتحديد المناطق التي تحقق عددا من الشروط المجتمعة أو أكثرها و رسم حدود التوقعات المحتملة.

إن التحليل الدقيق لشروط وجود المعالم الأثرية وظروفها وطبيعتها وأبعادها وبنية مكوناتها وصفاتها ونوعيتها، وتمثيل النقاط الخاصة بها كالآبار والبناءات، مفيدا جدا في إنشاء المعلومات الخاصة بنظام المعلومات الجغرافية. فتيسر عملية توقع وجود

المواقع الأثرية باستخراج المعلومات المتعلقة بالمواقع المعروفة، ثم يبحث عن المواقع التي لها الخصائص نفسها.

ويوضح (الشكل عدد٢) مزيدا من التفاصيل حول الكيفية التي يمكن أن تستخدم فيها نظم المعلومات الجغرافية في وضع خريطة منطقة أثرية، توفر إمكان التدخل لمختلف المختصين في مجال الدراسة، واستخدام خبراتهم في تقييم نتائج كل خطوة من خطوات التحليل الجاري والمتعلق بالمسح الأثري. والخصائص مثل الارتفاع والمسافة إلى موقع مائي، والمسافة بين مواقع أو مدن، وممرات أو طرقات يمكن أن تساعد على توقع تحديد أماكن المواقع الأثرية المحتملة.

ويمكن تقسيم البيانات المفيدة تبعا لطريقة تصميمها إلى:

* معطيات محطات الرصد

* معطيات تفسيرية بسيطة: لا بد من حد أدنى من الخبرة لتقييم النتائج، وتفسير معطيات المسح الجيوفيزيائي، وتحليل مبدئي لمعطيات الآبار والمعطيات الأخرى.

* توضع إثر ذلك مخططات: الحدود غير المتكشفة.

إن عرض التجارب في هذا المجال يبرز، إلى حد كبير و بصورة لا تقبل أي شك، مقدرة نظم المعلومات الجغرافية في كونها تمثل:

١ - إطارا جيدا متوازنا للمساعدة في تحليل مجموعات كبيرة من البيانات الجغرافية وغيرها.

٢ - أداة مساعدة على فهم النمط والعمليات بطريقة أكثر دقة وعلمية.

٣ - وسيلة تدمج البيانات وتطابق بين مجموعات وقواعد بيانات، يتم من خلالها بناء نماذج للواقع، ومن ثم يسهل اختبار فرضيات علمية جيدة ومعقولة، والإجابة عن تساؤلات أو استفسارات مكانية مهمة وغيرها من عمليات تحر واستطلاع مفيدة وأساسية.

٤ - عنصرا فعالا له القدرة الهائلة على إنشاء أنواع جديدة ومتنوعة من المستخرجات الكارتوغرافية الموضوعية العادية، أو ثلاثية الأبعاد والممثلة في الخرائط والأشكال وبعض القوائم والجداول الإحصائية وعلى تعميق التحليل، وفي المجمل دقة الدراسة وكذا سرعة الإنجاز.

٥ - آلية فعالة يمكن من خلالها تسهيل الوصول إلى كم هائل من البيانات الجغرافية.

٦ - إطارا للقيام بدراسات مبدئية نقاشية واستطلاعية.

٧ - وسيلة لتصميم قواعد بيانات مناسبة.

٨ - وسيلة لتصميم و تمثيل الخرائط الموضوعية.

٦- مثال: مشروع استبانة التراث المتوسطي (إيباماد IPAMED)

أمام متطلبات التهيئة الترابية - التي يمكن أن تتسبب في مخاطر آنية وعلى مدى أطول على التراث الثقافي - فأصبح مؤكدا الاستنجاد بطرق الجرد الخرائطية التي تستعمل التكنولوجيا الجديدة، بحيث يمكن للجغرفة الرقمية والاستشعار عن بعد والإعلامية أن تساهم في إعداد نظم المعلومات الجغرافية، التي تساعد على وضع تلك الخرائط.

وفي هذا الإطار، يهدف مشروع (إيباماد) إلى بناء نظام معلومات جغرافية، يتضمن البيانات المتعلقة بالتراث في وضعها الطبيعي ومحيطها الإنساني. ويستعمل النظام المنجز لضمان أحسن حماية وإدارة أكثر ملاءمة للتراث الثقافي. ولتحقيق ذلك الهدف، يعد جرد التراث الثقافي أولوية وشرطا للتعرف عليه، ثم لحمايته واستغلاله.

فمشروع (إيباماد) هو، قبل كل شيء، مشروع جرد يرمي إلى ربط الصلة بين المعلومات الخرائطية والتوثيقية المتوافرة، والمتعلقة بالتراث الأثري والتاريخي والمعلومات المتعلقة بـ:

(أ) - الخصائص الطبيعية للوسط من طوبوغرافيا وجيولوجيا وعلوم نباتات وشبكات هيدروغرافية...

(ب) - استعمالات الأرض من بناءات ونشاطات زراعية وبني تحتية...

ومن الأهداف الخصوصية للمشروع ما يلي:

١- التعرف على التراث: جرد وتحديد وتدقيق وتعريف للحالة القانونية.

٢ - وضع التراث في المكان محل الكشف بالنسبة إلى البيانات الطبيعية مثل الطوبوغرافيا...

٣ - وضع على مسؤولية الباحثين وأصحاب القرار والمتدخلين في التهيئة الترابية، آلة تساعد على الحماية والتصرف في التراث الثقافي.

٤ - الاحتياط من المخاطر المباشرة أو غير المباشرة الآنية أو المحتملة التي قد تهدد التراث الثقافي.

٥ - تسهيل إحياء التراث الثقافي وإدماجه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اختيرت تونس لتكون الميدان التطبيقي الأول للمشروع، وذلك لكثافة التراث الأثري والتاريخي وانتشاره في كل البلاد. وكذلك لوجود تجارب جرد ترجع إلى القرن التاسع عشر والمتمثلة في الأطلس الأثري وخريطة ١:٥٠٠٠٠. وهذا يتم إنجازه في إطار الاتحاد الأوروبي بمشاركة كل من فرنسا وإيطاليا والجزائر وفلسطين وسوريا وتونس.

الخاتمة

بذلك نكون قد بينا أن الاستشعار عن بعد يمكن اعتماده كوسيلة للاستكشافات الأولية، وكذلك لإيجاد حلول لمسائل بحثية تتعلق بالمسح الأثري وإنجاز الخرائط الأثرية. وسيتحسن ذلك في المستقبل بفضل الأقمار الاصطناعية ذات القدرات التمييزية الأفضل. كما نعول أيضا على الصور الرادارية. وفي المستقبل أيضا، سيكون هناك إمكان خلق صور ذات الأبعاد الثلاثة، التي تمكن من القيام بزيارات إلى المواقع الأثرية من خلال شاشة الحاسوب.

صيانة الفسيفساء
وطرق المحافظة عليها

د. نواف سليمان القسوس
المديرية العامة للآثار - دائرة الآثار العامة - عمان
(الأردن)

صيانة الفسيفساء وطرق المحافظة عليها

د. نواف سليمان القسوس

المقدمة

تعد العمارة بمختلف عناصرها المعمارية ومفرداتها الزخرفية هدفا لخدمة الإنسان في سبيل رفاهيته وتأمين استقراره وسعادته. كما تعد بحق المرآة التي تعكس قدرات الشعوب العلمية والعملية ومستوى ذوقها الفني وفلسفتها في العيش. وليس هذا فحسب، بل إنها الفيصل في الحكم على قدرات الشعوب في التطور والخلق والإبداع.

العمارة إذن هي الراصد الحقيقي والدقيق لحضارات الشعوب وتطورها، وهي أصدق تعبير عن المستوى الحضاري والإبداعي لأي أمة، فقد رافقت الإنسان بخطى ثابتة منذ القدم، وكانت تتميز بصفتين أساسيتين متلازمتين، تتجلى أولاهما في الوجود المادي للعمارة، وهو الوجود المستمد من البيئة حيث مواد البناء المتوافرة وطرق البناء المتبعة، أما الثانية فتختص بالمعنى الحسي والجمالي للبناء المعماري وما يتمتع به من صفات زخرفية تعطى للمبنى أحاسيس جمالية.

والقراءة العلمية المتأنية للتراث المعماري لأي شعب من الشعوب تؤدي بالضرورة إلى الفهم الحقيقي للمستوى العلمي والعملي والتطبيقي الذي وصل إليه هذا الشعب أو ذاك. وكما هو معروف لدينا، فإن البناء الأثري أو المفردات الزخرفية أو المعمارية لم تكن بالضرورة نتاج معرفة هندسية بحتة ومجردة، بل يتدخل في انتاجها أيضا المعرفة الواعية لمجموعة من العلوم الفيزيائية والجيولوجية والبيئة وغيرها، من أجل التحقق من خواص المواد المستعملة وقدراتها على مقاومة الأحمال ومختلف الظروف والعوامل الجوية.

أما الفن المعماري الناتج بعناصره المعمارية والزخرفية فلا بد من أن يحقق مجموعة أساسية من الشروط والأهداف، أهمها تأدية الوظيفة التي أنشئ من أجلها المبنى ومدى ملاءمته للظروف المناخية السائدة في المنطقة، وتوافقه مع مجمل العادات والتقاليد الاجتماعية المتبعة، إضافة إلى الاستفادة من المواد الأولية المتوافرة في البيئة المحيطة.

وكي لا يكون البناء قطعة صماء تبعث في النفس الملل، فلا بد من إضفاء اللمسات الجمالية عليه سواء أكان ذلك باستعمال الزخارف المنحوتة أم المرسومة أم كليهما معا، وأن يتم ذلك كله بما يلائم ذوق الإنسان وينسجم مع مشاعره وأحاسيسه الجمالية، بحيث يخرج البناء وقد أخذ شخصيته المستقلة الواضحة المعالم بحيث يعبر عن زمانه ومكانه أفضل تعبير.

واستخدام الفسيفساء يعد من أهم الزخارف المعروفة في المباني العا مة والخاصة منذ قرون عديدة، إذ يعد بحق من أقدم الفنون التعبيرية وأرقاها شكلا، فقد سجلت لنا لوحات الفسيفساء في معظم الأحيان مجموعة من الأحداث الدينية والاجتماعية التي كانت سائدة في فترات تاريخية سابقة، ويعد هذا الفن واحدا من أدق الفنون الزخرفية التطبيقية التي كانت تعنى بتزيين الأرض والجدران بتصاميم ذات أشكال مختلفة، تتكون من قطع صغيرة الحجم منتظمة الشكل ومن مواد مختلفة كالحجارة أو الفخار أو الزجاج ... إلخ.

تسمية الفسيفساء وتاريخها

تطلق كلمة فسيفساء على القطع الصغيرة الحجم التي تشكل في مجموعها لوحة الفسيفساء. ويطلق على هذه القطع الصغيرة أيضا لفظة «تيسرا» Tessara وهي كلمة يونانية تعني ذات الأطراف الأربعة، أما في اللاتينية فتعني مكعبا Cubes (Avi Yonah 1975:89). ويعتقد الكثيرون أن أصل كلمة فسيفساء يرجع إلى الكلمة اليونانية Psephos التي تعني الحجر الصغير. ولكن من المؤكد أن للفظة العربية فسفس علاقة بهذه التسمية لأن دلالتها قريبة من هذا المعنى.

فالفسيفساء إذن هي عبارة عن قطع صغيرة مصنوعة من الرخام أو الحجر أو الحصى أو الزجاج أو الفخار بعد أن تقطع إلى قطع صغيرة حسب الحجم المطلوب بوساطة الشاكوش والمسند، إضافة إلى الزرادية أو القاطعة المصنوعة في العادة من مادة معدنية قوية والتي يتم بها تكسير قطع الرخام الناتجة عن عمل الشاكوش إلى قطع أصغر حجما وبالأشكال الهندسية المرغوبة، سواء أكانت مثلثة أم دائرية (الشكل ١). وبعد هذه المرحلة يمكن رصف الحجارة مباشرة على الأرض المعدة لهذا الغرض، وتعرف هذه الطريقة بعملية التنفيذ المباشر. أو بتلك التي يجري تنفيذها على القماش، حيث تكون الرسمة معكوسة (سالبة)، وعند نقلها إلى المكان المرغوب وتثبيتها فيه، سواء كان على الجدار أو على الأرض، وبعد أن ينزع القماش بالطريقة الفنية المتبعة تظهر الرسمة بشكلها الحقيقي المطلوب (موجبة) وتسمى هذه الطريقة بعملية التنفيذ غير المباشر.

والفسيفساء التي يعتقد أنها فكرة كان مصدرها الشرق، عثر عليها جنوب بلاد ما بين النهرين في الألف الرابع قبل الميلاد (Haswall 1973:39) وكانت على شكل أقماع أو أسافين طينية صلبة ذات ألوان مختلفة في المعبد السومري في مدينة الوركاء (الشكل ٢)، وقد شكلت هذه الأقماع بمجموعها أشكالا هندسية بسيطة (Aviv Yonah 1975:7-62, Haswall 1973:181)، كما وجدت الفسيفساء الأرضية المصنوعة من الحجر في

مناطق حوض البحر المتوسط منذ الألف الثاني قبل الميلاد في القصر الآشوري الخاص بأرسلان طاش ومناطق أخرى في آسيا الصغرى (Farnet 1993:25)، ثم انتقل هذا الفن إلى مركز الحضارة الهلنستية في أوائل القرن الثاني قبل الميلاد في مناطق عدة منها برغامو في اليونان والإسكندرية في مصر، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عُثر على أقدم القطع الفسيفسائية في الأردن في إحدى غرف حمام قصر هيرووس الكبير في مكاور التي تقع إلى الجنوب من مدينة مادبا، ويعود تاريخ هذه القطعة إلى نهاية القرن الأول قبل الميلاد تقريبا (بيشيريللو 1993 :255 - 556). أما في الفترة الرومانية فقد انتشر فن الفسيفساء بشكل واضح منذ القرن الأول الميلادي حيث دخل استعمالها في بيوت الأثرياء بعد أن انتشرت تدريجيا في كل من سوريا وشمال أفريقيا وبريطانيا (Avi yonah 1975:27).

وخلال القرنين الثاني والثالث الميلادي كانت المسيحية تتغلغل في هذه البلاد بقوة وبشكل كبير، وكان الفن المسيحي في هذه المرحلة يستخدم صورا ومواضيع رمزية، مثل السمكة والحمامة والراعي، وذلك بسبب الاضطهاد الديني الذي لاقاه المسيحيون الأوائل على أيدي الرومان.

وفي الفترة البيزنطية تخصص فن الفسيفساء في خدمة الأغراض الدينية المسيحية داخل الكنائس حيث صوِّرت مشاهد وروايات مأخوذة من الكتاب المقدس (Braliant 1994:485).

كما ازدهر فن الفسيفساء وانتشر بشكل واسع في الأردن خلال الفترة الممتدة من القرن السادس حتى الثامن الميلادي، إذ عُثر على العديد من الكنائس التي تعود إلى هذه الفترة. وتميز هذا الفن باستعمال العناصر الزخرفية والأسس الفنية نفسها التي كانت سائدة قبل ذلك الوقت، فكان تصوير المناظر الطبيعية والمباني والمدن شائعا، إضافة إلى تصوير الأشكال الآدمية والحيوانية والنصوص الكتابية. (بيشيريللو 1984 :335- 336) وهذا ما يؤكد مواصلة المسيحيين لحياتهم المعتادة في بناء الكنائس وممارسة طقوسهم الدينية بحرية تامة إبان العصر الأموي، حيث بُني العديد من الكنائس خلال هذه الفترة مثل كنيسة العذراء في مادبا 756م، مما يؤكد حقيقة استمرار تطور وانتشار الفن البيزنطي في هذه المرحلة التي اكتشف فيها أروع الأعمال الفسيفسائية في مختلف أنحاء المملكة.

الفسيفساء في الأردن

قال لانكستر هاردنج في كتابه «آثار الأردن»: «إن الأردن يعتبر متحفا اثريا مفتوحا للعديد من الحضارات القديمة». ولا ريب في أن هذه المقولة تمثل حقيقة واقعة يمكن ملاحظتها أينما اتجهنا من شمال المملكة إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها. كما تؤكد

الاكتشافات الأثرية الجديدة، التي تطالعنا بها الصحف المحلية بين الحين والآخر، صحة هذه المقولة وتعزز الرأي بضرورة الحفاظ على هذه الثروة وحمايتها من الاندثار، خاصة بعد أن أصبح الأردن هدفا رئيسا للحركة السياحية الثقافية في العالم، يفد إليه السائحون من شتى بقاع الأرض للتمتع بآثاره الفريدة الرائعة. وقد كُشف خلال العشرين عاما الماضية عن العديد من الكنائس التي تحتوي على أروع اللوحات الفسيفسائية في مختلف مناطق المملكة خاصة في مدينة مادبا التي يمكن تسميتها بحق مدينة الفسيفساء. ومن أبرز هذه الكنائس كنيسة العذراء ومجمع كنائس إسطفان في أم الرصاص إضافة إلى كنيسة الخارطة التي تمثل الأراضي المقدسة من وادي الأردن شمالا حتى نهر النيل جنوبا بكل تفاصيلها الرائعة (Piccirllo: 1993).

واعتمادا على هذه الحقيقة فقد تميز الأردن بامتلاكه ثروة بالغة الأهمية من الأرضيات الفسيفسائية الرائعة. لذا قررت الحكومة الأردنية، ممثلة بوزارة السياحة والآثار، الاستعانة بالخبراء الإيطاليين في مجال الصيانة والترميم للمساعدة في حماية هذه المكتشفات.

وجنبا إلى جنب عقدت الحكومة الأردنية اتفاقية مع الحكومة الايطالية أُسِّست بموجبها مدرسة لتعليم فن صيانة وترميم وإنتاج الفسيفساء منذ عام 1992 واختيرت مدينة مادبا مقرا لهذه المدرسة، حيث يلتزم الجانب الإيطالي بناء على تلك الاتفاقية بتقديم جميع التجهيزات الفنية اللازمة والأثاث وكل ما يلزم لافتتاح وتشغيل المدرسة. إضافة إلى تزويدها بالمدرسين والخبراء المؤهلين لتعليم وتأهيل الطلبة الأردنيين وبعد أن ينتظموا بالمدرسة لمدة ثلاث سنوات أكاديمية يصبح الخريج بعدها مؤهلا تأهيلا نظريا وعمليا كافيا للتعامل مع أرضيات الفسيفساء الأثرية صيانة وترميما، حيث يتلقى الطالب خلال سنوات الدراسة دروسا متخصصة في مواد معينة مثل الكيمياء والأحياء والفيزياء المستخدمة في الترميم إضافة إلى مهارات خاصة في الرسم الهندسي والرسم الحر وغيرها. أما البرنامج التدريبي العملي فيتمثل في المشاركة والمساهمة مع الخبراء الإيطاليين في إعداد الدراسات الأولية ووضع الخطط والبرامج العملية بمختلف أشكالها في اللوحات الأصلية القديمة إذا ما تقرر أنها بحاجة إلى تدخل من نوع ما، شريطة أن يجري ذلك التدخل في اللوحات ضمن الأسس العلمية التي تسمح بها قوانين الترميم هذه، بالإضافة إلى أعمال الكشف الحسي الدوري على العديد من الأرضيات في مدينة مادبا وغيرها من الأماكن الأثرية التي تحتوي على الفسيفساء بهدف إجراء أعمال التقوية أو الترميم اللازمين لها إضافة إلى أعمال الصيانة الدورية لتلك القطع. كما أوكلت إلى هذه المدرسة في

السنة الماضية مهام جديدة منها المشاركة المباشرة في الحفريات الأثرية التي تكتشف فيها لوحات فسيفسائية من أجل معالجتها مباشرة في الموقع. وتقديم دروات قصيرة متخصصة في علم الفسيفساء شارك فيها آثاريون وفنيون من الدائرة ومن موظفي دائرة الآثار الفلسطينية. وهكذا فإنه يمكن اعتبار قرار الحكومة الأردنية بتأسيس مدرسة للفسيفساء في مادبا من أهم القرارات العملية المتخذة بهدف الحفاظ على ممتلكات الأردن من المعالم الأثرية والتاريخية وحمايتها من التلف.

تقنية صناعة الفسيفساء

ولتتضح الصورة أمام القارئ فإنه لابد من الإشارة إلى أن البنية الأساسية التي تتكون منها لوحة الفسيفساء الأرضية بشكل عام هي نفسها تقريبا مع وجود فروقات طفيفة بسبب طبيعة الأرض والمكان، والزمان الذي نفذت فيه هذه اللوحة (الشكل 3)، حيث ينفذ العمل الفسيفسائي من خلال جهود مشتركة لفريق كامل يتعاون فيه مصمم العمل الفني والرسام والفني منفذ اللوحة، إضافة إلى جهود الكثير من العمال الفنيين المهرة الآخرين، لأننا نحتاج إلى مئات الآلاف من مكعبات الفسيفساء الصغيرة الحجم من أجل إنتاج لوحة فسيفسائية، وذلك من خلال عملية هندسية مدروسة تحتاج إلى جهد شاق وخبرة واسعة في أنواع ومواصفات المواد المستعملة، إضافة إلى ما يتطلبه التنفيذ من تركيز دائم في مختلف مراحل العمل وذلك من خلال خطوات عملية أهمها:

1 - تهيئة الأرضية الفسيفسائية

تحضَّر الأرض المنوي إنشاء لوحة الفسيفساء عليها بشكل فني وملائم يجعلها مقاومة للإجهادات المختلفة وذلك باتباع الخطوات التالية:

أ - تسوية الأرض الطبيعية ودكها بشكل جيد بعد أن يحدَّد منسوب اللوحة النهائي وسماكة كل الطبقات بها.

ب - رصف الأرضية بطبقة من الحجارة متوسطة الحجم بشكل قوي تكون فيه قواعد الحجارة مرتكزة على الأرض، ثم يعاد دك هذه الطبقة مرة أخرى بحيث تثبت في الأرض بشكل جيد.

ج - تغطى كامل هذه الطبقة بفرشة تتكون من الملاط الكلسي المخلوط بالحصى بحيث لاتزيد سماكتها عن 8 سم.

د - وهي المرحلة النهائية لإيجاد الأرضية القوية الداعمة لفرشة الفسيفساء وتكون درجة سمكها عادة في حدود 3سم ويكون سطحها مستويا ناعما وأملس لاستقبال الرسمة أو التصميم الهندسي المرغوب فيه.

2 - **تصميم الرسم:**

يتم التصميم على مادة خارجية ثم ينقل إلى السطح الأملس المعد للتنفيذ العملي أو يجري الرسم مباشرة على ذلك السطح.

3 - **تنفيذ التصميم:**

يقوم الفني أو الفسيفسائي بفرش مساحات محددة جدا من الرسمة بطبقة لا يزيد سمكها على سنتيمتر واحد تُغرس فوقها غرس وتُثبَّت مكعبات الفسيفساء. وتتكون هذه الطبقة عموما من مادة الكلس مضافا إليها مسحوق الرخام والرماد البركاني (بوزولانا). ويجب ملاحظة أن مساحات المنطقة المفروشة يجب أن تتوافق مع قدرات الفنان على سرعة الرصف بحيث لا يغطي مساحات من الرسمة لا يمكن رصفها فتكون في اليوم التالي قد جفت مما يعني وجوب إزالتها وإعادة الرسمة مجددا، وفي ذلك جهد كبير يجب الحرص على عدم إضاعته وهدره، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الفنيين عادة ما يرصفون الحدود الخارجية للعناصر الزخرفية في اللوحة ثم يحيطونها من الخارج بصفين أو أكثر من المكعبات لتكوين الشكل الفني.

وبعد إنجاز العمل كاملا توضع طبقة رقيقة من المونة الكلسية فوق هذه المكعبات بهدف تغطية وسد الفراغات والشقوق، إن وجدت، وعند جفافها يُنعَّم السطح مجددا (Ovadia 1987,149: Ari Yonah. 1933: 4973).

عوامل تؤدي إلى إجهاد أرضيات الفسيفساء وتلفها

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في البنية الأساسية المكونة للأرضية الفسيفسائية وتؤدي إلى تلف يصيب مختلف مكونات العمل الفسيفسائي، سواء كانت الطبقات الداعمة أو فرشة الفسيفساء نفسها ومن أهم هذه العوامل أربعة، هي:

أولا: العوامل البشرية

ثانيا: العوامل المناخية

ثالثا: العوامل البيولوجية

رابعا: العوامل الطبيعية

وسنفصل لكل منها على النحو التالي:

أولا: العوامل البشرية

كثيرا ما يرافق تلف الأرضيات قرار الكشف عنها وإعادة إظهارها ثانية إلى الحياة من تحت الأنقاض. ولا يقتصر السبب في ذلك على العامل البشري أثناء عملية التنقيب الأثرية البحتة فحسب، بل بسبب الخلل في التوازن الميكانيكي والبيئي الذي تتعرض له

اللوحة بسبب الإجهادات الجديدة التي استحدثت للتأثير سلبا عليها بعد أن كانت في وضع متوازن ومستقر تحت طبقات من التراب محمية من العوامل البشرية والمناخية وغيرها. فقد أصبحت الآن عرضة للتلف السريع بسبب التدخل البشري غير المدروس أو بسبب الإهمال البشري للوحة الفسيفساء.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المراقب لأعمال الصيانة والترميم التي تجري في العديد من المواقع يلاحظ وجود بعض الممارسات الشائعة في التعامل مع المعالم الأثرية، إذ يجري التدخل المباشر في المعلم الأثري صيانة وترميما وإعادة بنائه أحيانا بقرار فردي من المرمم نفسه يتخذه في الموقع أو من المسؤول الإداري عنه أحيانا أخرى، بحيث تبدأ عمليات تنفيذ هذه الاجتهادات فورا ودون تريث فينظف الموقع. ويلي ذلك إعادة بناء الحجارة الساقطة أو فك الجدران وإعادة بنائها مجددا، وفي أحيان كثيرة يعاد بناء جدران كاملة إلى الارتفاع الذي كانت عليه.

وفي مجال الفسيفساء لا يختلف الأمر كثيرا، فقد يجري التدخل في الأرضية الفسيفسائية بإضافة أجزاء مفقودة أو تنظيف حجارة الفسيفساء بالمواد الكيماوية، وقد يكون القرار صعبا إذا ما تطلب تنفيذه خلع الأرضية ونقلها إلى المستودع مثلا أو حتى إلى المتحف، ولذا الجزم بأن أكثر العوامل خطرا على المعالم الأثرية هو القرارات الفردية أو الإدارية أو الاجتهادات المتخذة ارتجالا في الموقع.

ثانيا: العوامل المناخية

وتعتبر العوامل المناخية واحدة من العوامل المهمة لما قد تؤثر به بالتأثير سلبا على مقاومة المواد الإنشائية والزخرفية، فتساهم في تلفها محدثة تغيرات في أشكالها وأحجامها.

وتنقسم العوامل المناخية إلى العديد من العوامل الفرعية التي تؤدي مجتمعة أو منفردة، إلى تعرية المواد الإنشائية وإضعاف مقاومتها ومن هذه العوامل:

1 - الحرارة

تؤدي عملية تعاقب الليل والنهار والصيف والشتاء، بما تحمله من تغيرات كبيرة في درجات الحرارة، إلى تمدد وتقلص مستمرين في مكونات الفرشة الفسيفسائية والطبقات الداعمة لها، فتحدث تصدعات وتشققات في هذه الأرضية مع مرور الزمن بسبب الإجهادات الناتجة عن فرق درجة الحرارة المستمر.

كما تؤدي الحرارة وأشعة الشمس الساقطة مباشرة على أرضية الفسيفساء إلى شحوب في لون حجارتها، إذ تعمل على بلورة الأملاح داخل مسامات الحجارة وفراغات

الطبقة الداعمة نتيجة للتبخر المستمر الذي تتعرض له الأرضية، أما الصقيع فتأثيره شديد جدا على هذه الأرضيات، وذلك بسبب الإجهادات التي تتعرض لها الأرضية بمختلف مكوناتها من جراء تجمد الماء داخل مساماتها حيث يكبر حجمه ويبدأ في دفع مكونات الأرضية في مختلف الاتجاهات.

2 - الرطوبة

تعتبر الرطوبة بمصادرها وأشكالها المختلفة من مياه وأمطار ومياه متسربة أو متكاثفة من أكثر العوامل الجوية تأثيرا في أرضية الفسيفساء، ومن المعلوم أيضا أن للتغير المستمر في معدل الرطوبة النسبية دورا رئيسيا في إذابة الأملاح ثم تحريك محاليلها إلى مواقع أخرى في الأرضيات لتعود وتتبلور ثانية بعد جفافها عند انخفاض نسبة الرطوبة، كما تلعب الرطوبة دورا مهما في إذابة المواد الرابطة لحبيبات المواد الحجرية، وتهيئ الظروف لقيام تفاعلات كيميائية بين المكونات الأخرى للأرضية.

3 - ماء المطر

وهو من الأسباب المهمة أيضا التي تحدث تغيرات في مادة الرخام، وذلك بسبب تأثيراته الكيماوية والفيزيائية والميكانيكية.

وهنا نأخذ بعين الاعتبار أن الفني صانع الفسيفساء عندما يشكل حجارة الفسيفساء فإنه يكسر الرخام بواسطة الشاكوش بضربات قوية، مما يتسبب من دون شك، في إحداث شقوق صغيرة في حجر الفسيفساء، فتؤدي الرطوبة المتكاثفة على سطح الحجر والمطر إلى إذابة الأملاح الموجودة أصلا في الرخام، فتنتقل بواسطة الماء إلى السطح وتشكل حبيبات ذات حجم ملموس بعد التبخر. فيؤدي ازدياد كميات هذه الأملاح على سطح الحجر إلى تفتيته وتغير لونه (عبابنة 67:1998).

وللماء أيضا آثار يمكن تصنيفها تحت إجهادات ميكانيكية تؤدي إلى تلف الحجارة والبنية الداعمة لفرشة الفسيفساء، وتنجم هذه الإجهادات عن جريان الماء خلال فصل الشتاء الذي يسبب انتفاخات قد تحدث نتيجة تشبع الأرضية التي تحمل الفرشة الفسيفسائية والداعمة لها، وخاصة إذا كانت هذه الأرض طينة حمراء.

ثالثا: العوامل البيولوجية

ويقصد بها عوامل التلف المرتبطة بالنباتات والحيوانات والطيور والكائنات الحية الدقيقة. وتعمل النباتات، سواء كانت أشجارا أو شجيرات أو أعشابا، على اختراق الدعامات الملاطية لأرضية الفسيفساء وبسبب نمو جذورها وما تفرزه هذه الجذور من مواد حامضية لتخترق التربة بحثا عن الرطوبة، مما يلحق التلف والدمار بهذه الطبقات

الملاطية، إضافة إلى الإجهادات الميكانيكية التي ترافق هذه النباتات فتؤثر على فرشة الفسيفساء وتعمل على إزاحة صفوفها أو خلعها أحيانا (ViloceiL 198:39-45)، وإذا توافر الجو المناسب فإن الطحالب والفطريات ستجد طريقها للنمو السريع فتلوث أسطح الفسيفساء ببقع تعمل على إخفاء الألوان الحقيقية للمكعبات. (Feilden 1989:132; Villa 1977: 49-53).

بينما تقوم البكتيريا بمهاجمة المكعبات عندما تأخذ ثاني أكسيد الكربون من الجو وتطلق مواد حامضية تعمل على إتلاف كربونات الكالسيوم التي هي عبارة عن أملاح قابلة للذوبان تظهر مجددا على أسطح المكعبات الفسيفسائية (زاغاري 1998 :115-151).

أما الطيور والخفافيش التي تبني أعشاشها في المواقع الأثرية فكثيرا ما تترك فضلاتها على هذه الأرضيات لتؤدي فيما بعد إلى إجهادات كيماوية، إضافة إلى كون هذه الفضلات تشكل بيئة مناسبة لنمو الكائنات الحية الدقيقة الأخرى مثل البكتيريا وغيرها.

وأخيرا يجب ألا ننسى تأثير الحشرات المختلفة والقوارض والزواحف مثل النمل والفئران والأفاعي التي تبني بيوتها تحت الأرض، فمن المؤكد أنها تدمر الدعامات التحتية لأرضية الفسيفساء إذا وجدت لذلك طريقا. (زاغاري 1998 :115-151).

رابعا: العوامل الطبيعية

وترتبط هذه العوامل عادة بالظروف الخارجة عن سيطرة الإنسان، مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير وكذلك الحروب (Feilden 1989:113).

- الأساليب المتبعة في علاج الأرضيات الفسيفسائية

كما ذكرنا سابقا، فقبل التدخل في الأرضية الفسيفسائية لابد من إجراء الدراسات الضرورية لتشخيص حالة التدهور التي تعانيها الأرضية بحيث تتضمن هذه الدراسة بيان مختلف الخواص الكيماوية والمعدنية للحجر، إضافة إلى التعرف على كمية الشقوق وتوزيعها عليه، لأن هذه التشققات هي التي تسمح بتسرب الماء داخل الحجر لتبدأ عمليات الإجهاد المختلفة فعلها بالتأثير السلبي على أسطح الحجر.

ومن الاحتياطات الأخرى اللازم اتخاذها إجراء مسح كامل للعوامل البيئية المحيطة بالمكان مثل معرفة التغيرات في درجة الحرارة، درجة التلوث، الأمطار، ملوحة التربة ونسبة الرياح ... إلخ، فهي عوامل تعطي الدارس دلالات واضحة تساعده في التعرف على أسباب عملية التدهور التي تصيب أرضيات الفسيفساء، ومن المفيد أيضا دراسة العوامل البيولوجية التي قد يكون لها دور في هذا التدهور.

وبشكل عام يجب عدم القيام بأعمال الصيانة قبل أن تُشخص المشكلة وتعرف أسباب ظهورها. وسوف نقدم فيما يلي بعض الاقتراحات لمعالجة عدد من حالات التلف والتدهور في أرضيات الفسيفساء والتي تتمثل في الآتي:

● وقف جميع القرارات الإدارية والاجتهادات الفردية في الموقع، واتباع منهجية محددة تستند إلى أسس علمية معتمدة في مجال التعامل مع الآثار ومنها:

1 - إجراء دراسة توثيقية كاملة للمخططات العامة والتفصيلية والصور والتقارير لهذا المعلم الأثري قبل المباشرة بإجراء أي أعمال ترميمية، بحيث يصبح لدينا صور دقيقة لحالة الأثر تمثل أصالته عندما كشف عنه.

2 - دراسة خواص المواد المستعملة في إنشاء الأثر من مختلف النواحي، ثم دراسة الظروف البيئية المحيطة به كافة.

3 - استنادا إلى ما سبق يمكن التقدم باقتراحات على الورق للتدخل في جزء أو كل الأثر، من خلال خطة عمل مبررة وبرنامج عملي وزمني واضح وذلك بعد أن تشّخص الحالة التي يعانيها الأثر بشكل مقنع. ويجب أن يرفع الأمر إلى صاحب القرار معززا بالحلول والبدائل المطروحة لإنجاز العمل، بيد أن اتخاذ قرارات بإجراءات فورية وسريعة في الموقع لحماية لوحة فسيفساء مثلا من التلف، أو جزء من جدار مهدد بالسقوط يجب تنفيذه فورا ما دام الأمر يتعلق بتقويتة وتثبيته دون إجراء فك أو خلع. وأخيرا، لا بد من الإشارة إلى أن المشي على الأرضيات الفسيفسائية من قبل الزوار أو العاملين هو سلوك سيئ يجب تجنبه، لأنه يسبب تلفاً مباشراً لهذه الأرضيات.

أما الأرضيات الموجودة في الخلاء فلا بد من حمايتها بشكل جيد ومنع دخول الحيوانات إليها خاصة اثناء الرعي، وذلك بإحاطتها بسياج قوي يؤمن الحماية الكافية لها.

٣ - التقوية:

وهي مشكلة تعانيها الكثير من الأرضيات، وتتمثل في تفكك حواف اللوحة الفسيفسائية، أو أجزاء من وسطها، مما يؤدي إلى فقدان أعداد من المكعبات الفسيفسائية بسبب المشي عليها أو خلعها المتعمد، أو بسبب هشاشة طبقة الملاط الرابطة لهذه المكعبات وضعفها بسبب قلة أعمال الصيانة الدورية.

ومن مضاعفات هذه الحالة ازدياد اتساع المساحة المشكلة داخل اللوحة الفسيفسائية، أو على أطرافها من وقت إلى آخر، إلى أن تتم خسارتها بالكامل، ولهذا السبب فإن عمليات التدخل الفورية في مثل هذه الحالة تعتبر ضرورية جدا، بهدف حماية الأرضية من الضياع

والحفاظ عليها. ولعلاج هذه الحالة يجري التدخل بعمل دعامات على جميع حواف اللوحة للحجارة غير المثبتة بشكل جيد. أو الحجارة التي يدل مظهرها على أنها معرضة للتفكك. وتكون الدعامات على شكل ملاط كلسي بنسبة 1:2 توضع على حواف المكعبات بشكل مائل وبزاوية 45 درجة تقريبا، بحيث لا تشكل تشوها للوحة، وتعطي مظهرا مقبولا، وتؤدي الغرض المطلوب بعد أن تفصل المنطقة المرممة عن المنطقة الأصلية بشريط من الزجاج لا يزيد سمكه على 3 ملم، بحيث يمكن التمييز بين المنطقتين. وإن صادف وقوع فجوة تحتوي على رسمة فقدت معالمها يمكن تعبئة الفجوة بالملاط الكلسي على مستوى يقل بقليل عن مستوى سطح لوحة الفسيفساء وبشكل يدعم جيدا كمكعبات الفسيفساء المحاذية للفجوة (Philipot: 1977:88).

وفي الحالات التي تكون فيها الفجوة واسعة جدا وأدت إلى فقدان أجزاء من الرسومات والزخارف فيمكن تعبئتها أيضا بالملاط الكلسي إلى مستوى يقل عن سطح الأرضية الأصلي بما لا يزيد على 5 ملم، وبعد إنهاء العمل والحصول على سطح ناعم من الملاط الكلسي يستطيع المرمم أن يكمل التفاصيل المفقودة من اللوحة الأصلية بواسطة الرسم بقلم الفحم على سطح الملاط بهدف إعطاء الزائر فكرة عن الشكل الأصلي حسب اجتهاد المرمم.

وهذا الإجراء لا يعتبر إجراء نهائيا، بل من المؤكد إن الأرضية بحاجة إلى زيادة وكشف دوري لإعادة التقوية، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ولكن الحل الأمثل هو عزل الأرضية عن حركة المشاة من خلال أدراج وممرات علوية تسمح بمشاهدتها والتمتع بجمالها من دون الإضرار بها.

٤ - التأثير البيولوجي

وللحد من التأثيرات السلبية المختلفة للنباتات والأعشاب البرية على الأرضية الفسيفسائية لابد من اتباع مايلي:

(أ) التخلص من هذه النباتات بخلعها يدويا وهي في طور نموها وقبل أن تكبر وتتشعب جذورها في الأرض حيث يصبح خلعها يدويا شديد الضرر بالنسيج الفسيفسائي لما يسببه من تفكك لدعامات الملاطية الأرضية. ولذا فمن الضروري إجراء الكشف الدوري على هذه الأرضيات لمراقبة نمو الأعشاب عليها، وخاصة في فصل الربيع والعمل على اقتلاعها فور ظهورها.

(ب) المبيدات الكيماوية. وهي مواد ومركبات كيماوية تستخدم للقضاء على الغطاء العشبي في موقعة دون أن تؤثر سلبا في قوة تماسك الدعامات الملاطية حتى لو كانت

هذه الدعامات ضعيفة وشبه مفككة (Viloccia 1998: 39-45). ومن هنا تظهر ميزة استعمال هذا الأسلوب لمكافحة الأعشاب والنباتات البرية دون المساس بالعناصر الإنشائية الحاملة للأرضية الفسيفسائية. وينصح باستعمال هذه المبيدات الكيماوية في فترات بداية ظهور النباتات البرية والأعشاب في فصل الربيع.

وتستعمل المبيدات الكيماوية للتخلص من الأعشاب، إما بدهن أسطح اللوحات الفسيفسائية أو بوساطة الرش بالبخاخ على أنه من الضروري أن تتوافر في المواد الكيماوية المستعملة المواصفات والشروط التالية:

١ - القدرة الفعلية على مكافحة الأعشاب والقضاء عليها.

٢ - أن تكون عديمة التأثير في المكونات الأساسية لمكعبات الفسيفساء بحيث لا تتفاعل معها وتغير من خواصها أو مقاومتها، وألا تحتوي على صبغات ملونة، وألا تكون سببا في تفاعلات كيماوية ينتج عنها مواد ملونة تؤدي إلى تشوهات لونية في النسيج الفسيفسائي للوحة. وألا تترك ترسبات ملحية على أسطح المكعبات تؤدي إلى تلفها فيما بعد.

٣ - أن تكون غير سامة للإنسان أو الحيوان.

أما فيما يتعلق بالكائنات الحية الدقيقة مثل البكتيريا والطحالب والأُشنات وتأثيرها السلبي على الأرضية الفسيفسائية، فيمكن مقاومتها والقضاء عليها بوسائل التنظيف وعوامل التطهير. ومن بين المواد المستخدمة لعلاج هذه الحالة مادة الأمونيا المخففة. أما النموات الأكثر كثافة فيمكن التخلص منها برش مادة الفورملين على الأسطح المصابة ثم كشطها باستخدام الفرشاة.

٥ - التنظيف

ويقصد بالتنظيف إزالة الرواسب السطحية والأوساخ العالقة على سطح المكعبات الفسيفسائية ولأن هذا الإجراء ضروري ويجب مراعاته للحفاظ على الطبقة التي تكونت على سطح المكعبات بسبب العوامل الجوية عبر السنين، وينصح الكثير من الخبراء بالابتعاد عن وسائل التنظيف الخاطئة التي قد ينتج عنها خسارة في المادة الحجرية ومن بين الأساليب الخاطئة مايلي:

(أ) استعمال الحوامض. فهي تسبب تآكل الأسطح التي تصبح مع الوقت غير منتظمة وتعمل أيضا على تشكيل أملاح ذائبة يمكن أن تمتصها مسامات الحجر، وتؤدي إلى إجهادات داخلية بالغة التأثير في المادة الحجرية (Mora 1984:45).

(ب) استعمال القلويات لأنها تعمل على تشكيل أملاح ذائبة تؤدي إلى إجهادات داخلية تؤثر سلبا في المادة الحجرية (Torraca: 1988:75)

(ج) القذف بالصخر الرملي، وهذا الأسلوب يؤدي إلى فقدان في المادة الحجرية وتشوهات في الأسطح فتصبح غير مستوية ومملوءة بالتشققات وعرضة للتدهور.

ولكن بسبب وجود حاجة فعلية في كثير من الأحيان إلى تنظيف سطح المكعبات فقد طوِّرت طرق ووسائل خاصة لتنظيف الحجارة ذات الأهمية الفنية التاريخية، يمكن استعمالها بدقة متناهية، وتؤدي الغرض المطلوب دون أي آثار سلبية ومن هذه الوسائل.

١ - رذاذ الماء، وهي طريقة فعالة جدا في إزالة الشحبار والأوساخ السطحية عن الحجر، دون أي إجهادات لأن قطرات الماء تنتشر على مساحات واسعة وبضغط خفيف من دون إلحاق ضرر في المادة الحجرية.

٢ - القذف الرملي الدقيق، وقد جرى تطوير آلة خاصة لهذا الغرض بإمكانها أن ترمي حزاما ضيقا من الرمل الصخري بقوة يمكن تغيرها حسب الحاجة، وإذا استعملت هذه الآلة بشكل دقيق وصحيح فيمكنها إزالة ترسبات شديدة، من دون أن تحدث فقدانا لأي أجزاء من الحجر (Torraca 1988:84).

1 - ضمادات الصلصال، وهي ضمادات مصنوعة من الصلصال ومقواة بألياف من السيليولوز ولها قدرة عالية على الامتصاص ولها تأثير بطيء على الشحبار، ولها أيضا فائدة كبيرة في استخراج الأملاح من الحجارة المسامية القوام (Torraca 1988:84).

تلف المكعبات في الأرضيات الفسيفسائية

وكما ذكرنا سابقا فمن أهم أسباب هذه الظاهرة المياه والرطوبة اللتان تؤديان إلى ظهور الأملاح التي تلعب دورا مهما في تفتت أسطح المكعبات، إضافة إلى تغيرات درجات الحرارة على مدار العام مما يؤدي إلى عدم قدرة تحمل الإجهادات المستمرة الناتجة عن ذلك فتفتت الحجارة والطبقات الداعمة لها.

ولمعالجة هذه الظاهرة لابد من المحافظة أولا على مستوى ثابت لكل من الرطوبة ومعدل درجات الحرارة لمنع تكون الأملاح، وبعد ذلك يمكن طلاء سطح المكعبات بطبقة شمعية واقية تمنع تسرب المادة المذيبة وتبخرها، كما يمكنها اختراق المادة الداعمة للعمق والتغلغل في مسامات الحجر وفي مساحات الحجر، وتؤدي بالتالي إلى تماسك والتصاق مكونات الحجر والمادة الداعمة نفسها.

وقد استعمل العديد من المواد في هذا المجال وشهد بعضها نجاحا ملحوظا لعدم ثبوت آثار سلبية لها على الحجر أو الطبقات الداعمة، ومن هذه المواد ما هو معروف تحت الاسم التجاري مثل برا الويد 72 وبريمل أ ج 33 وغيرهما.

التموجات في الأرضية الفسيفسائية

ويقصد بالتموجات هنا، التغيرات الظاهرية على مستوى سطح أرضية الفسيفساء من انتفاخات أو هبوط، ويرتبط سبب هذه التموجات بعوامل كثيرة يتعلق بعضها بسقوط الأسقف والجدران على الأرضية بسبب مرور الزمن أو بفعل الزلازل والكوارث الطبيعية، حيث إن قوة ارتطام هذه الجدران أثناء سقوطها على الأرضية يلحق أضرارا بالغة وتشوهات مباشرة، إضافة إلى أن أوزانها مع مرور الزمن تشكل عوامل ضغط وإجهاد تؤثر سلبا على توازن مستوى الأرضية فتحدث فيها التموجات المختلفة.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى التموجات أيضا ما يتعلق بقلة الدراية أو عدم الدراسة لقدرات تحمل طبقات التربة الحاملة للأرضية أثناء تنفيذها، فمع مرور الزمن وبسبب عوامل المناخ المختلفة أيضا تتغير قدرات التحمل لطبقات الأرض الطبيعية هذه، مما قد يؤدي إلى هبوطها في بعض المناطق ضعيفة التحمل.

وهناك حالات أخرى تؤدي إلى اختلال في مستوى سطح لوحة الفسيفساء حيث إنه في بعض الحالات كانت تنفذ أرضيات الفسيفساء على مواقع كان قد بني عليها سابقا بناء ما، ويكون بعض أجزاء اللوحة قد ارتكز على أحد جدران هذا البناء القديم بينما بقية أجزاء اللوحة قد استندت إلى طبقات من الرصفة تكون مقاومتها الفعلية أقل من مقاومة الجدران مما يؤدي بعد مرور السنين إلى هبوط في الأجزاء الضعيفة في الأرضية بسبب عدم تجانس هذه المنطقة مع الأجزاء المستندة إلى الجدران.

وفي هذ الحالات جميعها فإن التشوهات التي تصيب الأرضية تكون تشوهات جدية. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن لوحة الفسيفساء تغطي بالضرورة مساحات محددة في المبنى. والجدية في هذا المكان ناجمة عن الزيادة الفعلية في مساحة اللوحة الفسيفسائية الناتجة عن مساحات الهبوط أو الانتفاخات المستحدثة حيث أن كليهما يؤدي إلى زيادة في المساحة العاملة للوحة (الشكل 4). وأما الهبوط في كامل اللوحة بحيث تشكل مع الأفق زاوية، مهما كان صغرها، فهو أيضا يشكل زيادة فعلية في مساحة اللوحة الأصلية.

ويكون التغير الفعلي في المساحة ناتجا عن الزيادة في الحلول والمسافات بين المكعبات المتخلخلة في حالة الانتفاخ، حيث تكون اللوحة أكثر عرضة للخراب لضعف تماسكها مع طبقة الملاط الكلسية الأم المتصلة بها، بينما تكون عملية الهبوط أكثر بسبب تقارب مكعبات الفسيفساء بعضها من بعض فتصبح متراصة ومشدودة ومستقرة بسبب اتصالها بطبقة الملاط الكلسية الأم، وغالبا ما تكون هذه الحالة بسبب ارتطام وزن ثقيل بقوة في الأرضية فيؤدي إلى هبوط في موقع الارتطام. أما إذا كان الهبوط نتيجة

لتخلخل في طبقات الأرض الحاملة لأرضية الفسيفساء فيكون الأمر أكثر تعقيدا بسبب الدمار الذي يلحق بطبقات الدعامة الكلسية وما ينتج عن ذلك من تفكك لمكعبات الفسيفساء عن طبقات الملاط الحاملة لها، وبالتالي خراب ودمار اللوحة كاملة.

ومن هنا تتضح الحاجة إلى التدخل لمعالجة حالات الانتفاخ وتفكك مكعبات الفسيفساء عن الأرضية بسبب الخطر الحقيقي الذي يهدد لوحة الفسيفساء حيث إن فقدانها لمكعب واحد من وسط الانتفاخ لأي سبب كان يؤدي بالضرورة إلى فرط كامل نسيج المكعبات لهذا الانتفاخ في وقت سريع جدا.

ولما كان التدخل لمواجهة مثل هذه الحالات يعتبر من أصعب وأكثر الأمور تعقيدا فمن الضروري إذن أن يتم ضمن منهجية واضحة تبدأ بالتوثيق الدقيق والكامل. وفي هذه الحالة بالذات فإن أعمال التوثيق تحتاج إلى فني متمرس ومؤهل للقيام بكل أعمال التوثيق التي يجب أن تعطي صورة كاملة ومعلومات واضحة ودقيقة عن سطح لوحة الفسيفساء وتفاصيل التشوهات عليه. ولتحقيق ذلك لابد من عمل رسم بياني لمخطط الأرضية الفسيفسائية باستعمال ورق الرسم البياني بمقياس رسم 10:1 وعمل شبكة الرسم البياني بحيث تكون مقسمة إلى 25 جزءا. ثم تثبَّت بعد ذلك ألواح خشب على نقاط ارتكاز مثبتة على محيط الأرضية بحيث تكون أطرافها العلوية مستوية تماما وأفقية تماما وتقسَّم هذه الألواح إلى مسافات تناظر تلك التي جرى تقسيمها على ورق الرسم البياني. ثم يسجل القياسات على الرسم البياني عند كل تقاطع شبكي للهبوط أو الانتفاخ في الأرضية وذلك بعد أن نكون قد ثبتنا أنبوبا إذا ما رغبنا الحصول على شبكية مساحية دقيقة جدا تبين لنا حالة سطح الأرضية بدقة وتفاصيل أكثر، بحيث تتكون لنا صورة دقيقة عن كمية هذه الاختلالات عن مستوى سطح لوحة الفسيفساء الأصلي. بعد ذلك فقط يمكننا اقتلاع الأرضية وأخذها للصيانة في المشغل إذا كان هذا القرار قد اتُّخذ بعد إجراء الدراسات الأخرى اللازمة، من أجل صيانة اللوحة وترميمها وإجراء الدعم اللازم للطبقات الأرضية في موقع اللوحة الأصلي. وذلك قبل إعادة تركيب هذه اللوحة مجددا في موقعها. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه من المستحسن أن تكون عملية الاقتلاع مدروسة بشكل جيد تلافيا لأي أخطاء قد تؤثر في شكل اللوحة عامة أو على مستوى موقعها، بحيث لا يتغير ارتفاعا أو انخفاضا.

٦ - التدعيم بالحقن

وهي إحدى عمليات الترميم التي تهدف إلى تحسين قدرات الالتصاق والالتحام بين مكونات الملاط المختلفة والمادة الحجرية، بهدف زيادة مقاومتها الميكانيكية في حالتي الشد والضغط، إضافة إلى تحسين الصفات العامة للمادة الداعمة، بحيث تصبح أكثر مقاومة لتسرب الماء ومحاليل الأملاح والحوامض.

تستخدم عملية التدعيم بالحقن في حالة وجود انتفاخات أو تفكك في أرضية الفسيفساء، بحيث يؤدي إلى انفصال بين طبقات الدعامة الملاطية ونسيج المكعبات الفسيفسائي، ويمكن في الكثير من الحالات معالجة هذه الأرضيات في موقعها من دون الحاجة إلى نقلها إلى المشغل، غير أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية عند استعمال عملية الحقن:

١ - تحديد مستوى التلف في الأرضية الفسيفسائية، حيث إنه يمكن استعمال الحقن لمعالجة الحالات البسيطة والمتوسطة، أما الحالات الأكثر تعقيدا فتحتاج إلى تقنيات أخرى من بينها اقتلاع الأرضية وإرسالها إلى المشغل.

٢ - الحالة الفيزيائية والكيميائية للمادة الداعمة. إذ يجب أن تتصف هذه المادة بصفات تمكنها من التكيف بشكل جيد مع المواد المستخدمة في أرضيات الفسيفساء، سواء كانت مكعبات حجرية أو ملاطا كلسيا.

٣ - أن تتناسب مكونات المادة الداعمة المستخدمة في عملية الحقن مع المواد الأصلية المستعملة في أرضية الفسيفساء، مما يؤدي إلى تجانس في مكونات الأرضية يساعدها على مواجهة التأثيرات المختلفة في درجة الحرارة ونسبة الرطوبة وغيرهما.

وتعتبر عملية التدعيم بواسطة الحقن هي الخطوة الأولى اللازم اتخاذها لمواجهة الحالات البسيطة من فقدان قابلية التماسك والالتصاق للدعامات الملاطية المستخدمة في الأرضيات الفسيفسائية.

ولتحديد المناطق المراد معالجتها بالحقن لا بد من عمل شبكة مساحية دقيقة لسطح الأرضية الفسيفسائية بهدف التعرف على أماكن الانتفاخات والانفصال في أجزاء الدعامة الملاطية بشكل دقيق، ويساعدنا في ذلك استعمال المطرقة المطاطية بالطرق الخفيف على سطح النسيج الفسيفائي حيث، بوساطة السمع، يمكننا تمييز مناطق الفراغ عن غيرها بشكل دقيق نسبيا، وبعد إجراء عملية مسح كاملة لأماكن الفراغات بهذه الطريقة نقوم باقتلاع عدد من المكعبات الحجرية بشكل يضمن اتصالا جيدا بين الفراغات لإزالة الغبار وبقايا المواد الكلسية المتفتتة بوساطة النفخ بالهواء، ثم تنظيفها بالماء، مع مراعاة عدم تجمع الماء في هذه الفراغات المراد حقنها، وذلك من أجل أن يجري التحام أفضل بين المادة المحقونة ومكونات الدعامة الملاطية الأصلية.

وبعد تهيئة جميع الظروف وإنجاز كامل الخطوات السابقة تبدأ عملية الحقن باستعمال حقن طبية تحقن بوساطتها المادة الملاطية المدعمة بشكل جيد وبصورة مستمرة في الثقوب التي أزيلت منها مكعبات الفسيفساء حتى تُملأ الفراغات تماما.

وهنا يجب ملاحظة أن هذا العمل يتطلب عناية فائقة، حيث إن أي زيادة في الضغط وفي ضخ المادة المدعمة قد ينتج عنها ضغط على النسيج الفسيفسائي يؤدي إلى زيادة في الانتفاخ أو زيادة في مساحات الحلول بين مكعبات الفسيفساء. كما لا بد من أن ترافق عملية الحقن عملية طرق مستمرة على سطح النسيج الفسيفسائي للتحقق من أن جميع الفراغات قد أصبحت ممتلئة بالمادة الملاطية. وفي هذه الحالة يستحسن الانتظار لمدة 30 دقيقة تقريبا قبل إغلاق الفتحات بمكعبات الفسيفساء الأصلية نفسها.

أما إذا كان السطح الفسيفسائي في مناطق الانتفاخات غير متماسك، فمن المناسب تدعيمه بقطع من الشاش المثبت بوساطة لاصق مناسب قابل للإرجاع، وذلك لمواجهة الضغط الناجم عن عملية الحقن، ويمكن إزالة قطع الشاش هذه بعد أن تجف وتتصلب المادة المحقونة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الملاط الكلسي الذي يجف ويتصلب في الهواء لا يمكن استعماله في الحقن لأنه لا يتصلب في البيئة الرطبة أو في حالة انعدام وجود الهواء، بينما الملاط الابيوكسي والبوليستر غير صالحين أصلا للاستعمال في مثل هذه الحالات بسبب القوة الميكانيكية العالية لهما ومقاومتهما للماء. وكذلك الحال بالنسبة إلى الإسمنت البورتلاندي حيث قوته الميكانيكية عالية، إضافة إلى وجود نسبة كبيرة من الأملاح المذابة فيه.

وقد استعملت عملية الحقن هذه في أرضية كنيسة القديسين لوط وبروكوبيوس في منطقة المخيط إلى الغرب من مدينة مادبا، حيث حقنت أرضية هذه الكنيسة التي كانت تعاني انتفاخات في عدة مناطق. وأشرف الخبير الايطالي Giancarlo Raddi delle Route على هذا البرنامج التدريبي الذي شارك فيه جميع الفنيين العاملين في مدرسة مادبا للفسيفساء إضافة إلى بعض الطلبة.

وقد تقرر اختيار المواد المستعملة في الحقن بعد عدة تجارب واختبارات اختيرت على أساسها الخلطة اللازمة للحقن وكانت تتألف من مادة الكلس، هيدروكسيد الباريوم، بريمل Primal مسحوق الرخام، مضافة إليه مادة resina acrilca وراتنج مادة صمغية (انفرانكا: 1998، بيشريللو: 1998,27-28).

توصيات

ونخلص مما تقدم إلى جملة من التوصيات نوجزها في ضرورة القيام بالآتي:

1 - عمل دراسات توثيقية تبين جميع المعلومات والتفاصيل المتعلقة بحالة الأرضية الفسيفسائية، وحفظ هذه الدراسات في مكان معروف يمكن الوصول إليه كلما دعت الحاجة.

2 - حماية أرضيات الفسيفساء من العوامل التي تؤثر سلبا في حالتها، وذلك بتغطيتها بالمظلات الواقية بهدف المحافظة على درجات حرارة ورطوبة ثابتتين، ومنع وصول مياه الشتاء وأشعة الشمس المباشرة إليها، إضافة إلى عمل قنوات التصريف اللازمة لمياه الأمطار حول المبنى.

3 - عمل الممرات والجسور العلوية في مناطق تسمح للزائرين بالتمتع بجمالها دون إلحاق أي ضرر بها.

4 - عمل دورات تدريبية إنعاشية للمرممين في مدرسة مادبا للفسيفساء، بهدف الحفاظ على المستوى المتقدم من قدراتهم الفنية.

قائمة المراجع

أنفراكا، جوزيف 1998: ورشات العمل والترميم في مدرسة مادبا للفسيفساء، مشروع التعاون الإيطالي الأردني 29 - 31.

أيكروم، 1980: الصيانة، فسيفساء، رقم ٢، أيكروم، قرطاج.

بشريللو 1993: مادبا، كنائس وفسيفساء، معهد الفرنسيسكان للآثار، القدس.

بشريللو، ميشيل 1998: ورشات العمل والترميم في مدرسة مادبا للفسيفساء، مشروع التعاون الإيطالي الأردني 27 - 28.

بهنسي عفيف: 1986، الفن الإسلامي، دار طلاس للدراسات والنشر.

فيشان، سمير، 1978: فسيفساء مادبا، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، عمان.

حداد، رهام، 1999: طرق إنتاج فسيفساء مادبا وياجوز في العصر البيزنطي وترميمها، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية عمان.

قضاه، زكريا، 1998: الكنائس في الأردن خلال الفترتين الأموية والعباسية رسالة ماجستير - جامعة اليرموك، أربد.

زغاري، ماريا، 1998: بيولوجيا الترميم، منشورات مشروع التعاون الإيطالي الأردني، مدرسة مادبا للفسيفساء.

- عبابنه، لينا، 1998: كيمياء الترميم، مشروع التعاون الإيطالي الأردني مدرسة مادبا للفسيفساء.

- Avi - Yonah, M

One. 1933: Mosaic Pavments in Palestine, Supplement QDAP, 3 (2).

Two. 1975: Ancient Mosaic, London, Cassell.

Barlint, R, 1994: Mosaic, The Encyclopidia Americana, International Edition, Vol, 19, 480 - 485.

Claude, Bassaier 1978: some Problems in the Conservaton of Mosaic, IC-CROM, Mosaie No. 1, Rome 67 - 77.

Farneti, M 1993: Technical - Historical Glossary of Mosaic Art, Ravenna. Italy.

Ferreagni, D and Forti M and Others 1983: In Situ Consolidation of Wall and Floor Mosaics, By Mean of Injection Grouting Technique, ICCROM, Mosaic No. 3, Rome, 83 - 89.

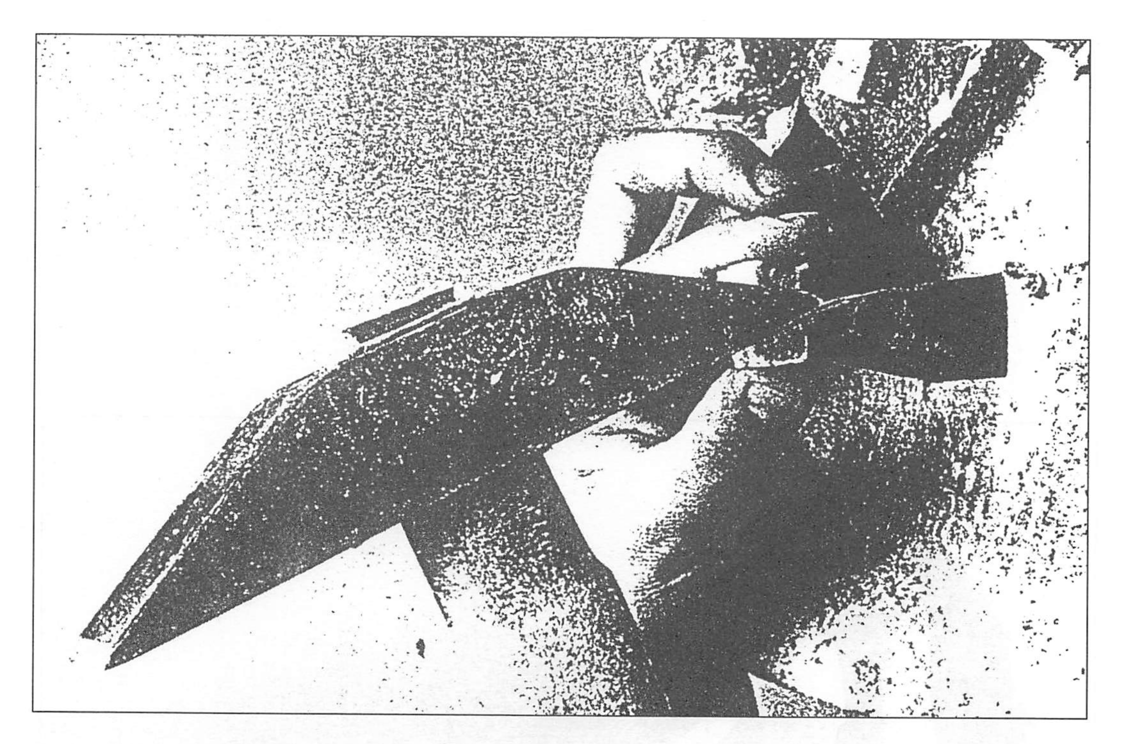
- Feilden, B. 1989: conservation of Historic Buildings London.

Haswell, J. M 1973: The Thames and Hudson Manual of Mosaic, Thames and

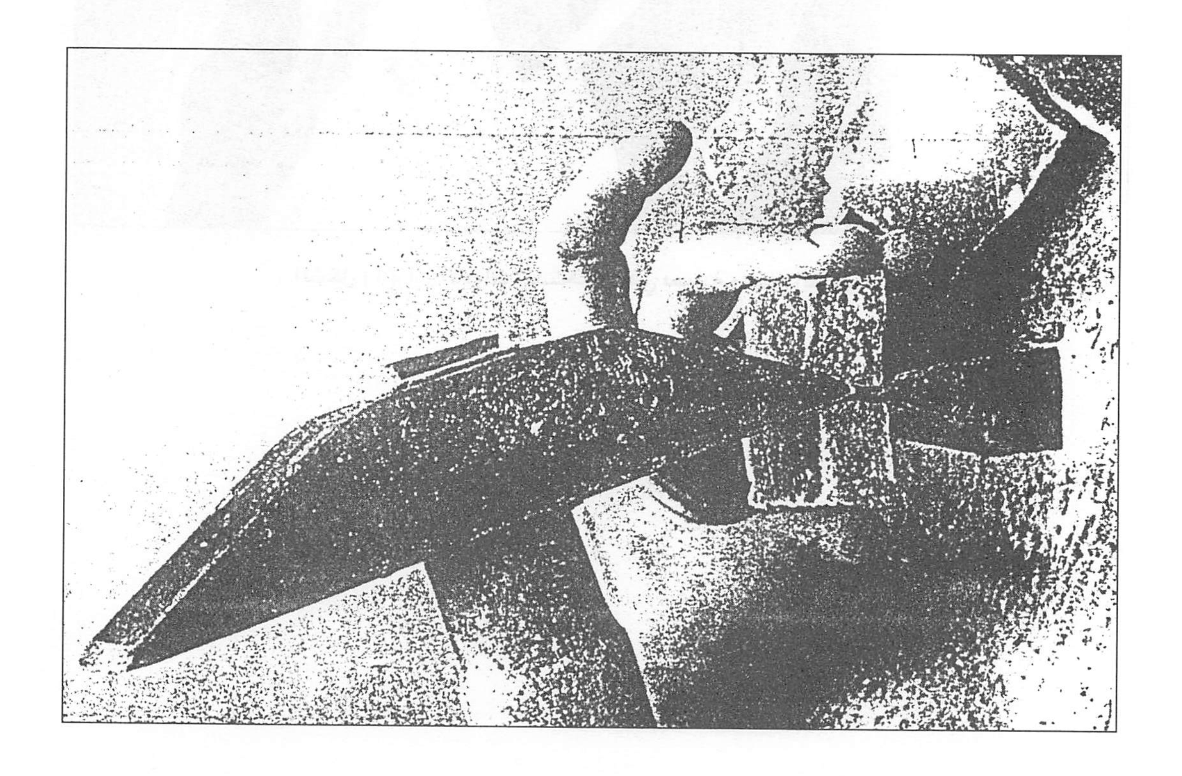
Hudson, London.
Mora Paolo. 1984: conservation of excavated Intonaco Stocco and Mosaic, IC-CROM Rome.
Philippo, P, 1977: The Problem of lacunae in Mosaic ICCROM, Mosaic, No 1, 83 - 89.
Piccirillo, M 1993: the Mosaics of Jordan, The American Center of Oriental Research, Amman.
Torraca, G, 1988, Porous Building Materials, 3 rd ed ICCROM R,
Veloccia, M, 1980: Conservation Problems of Mosaic in Situ, ICCROM< Mo-saic, No 1, Rome, 39 - 54.
Villa A, 1977, the Removal of weeds from out Door Mosaic Surface, IC-CROM, Mosaic, No 1, Rome 49 - 53
WILLAM. E. NOVIS 1983: the Treatment of Undulating Mosaics. ICCROM., Mosaic, 1985. No. Rome 103 - 112.

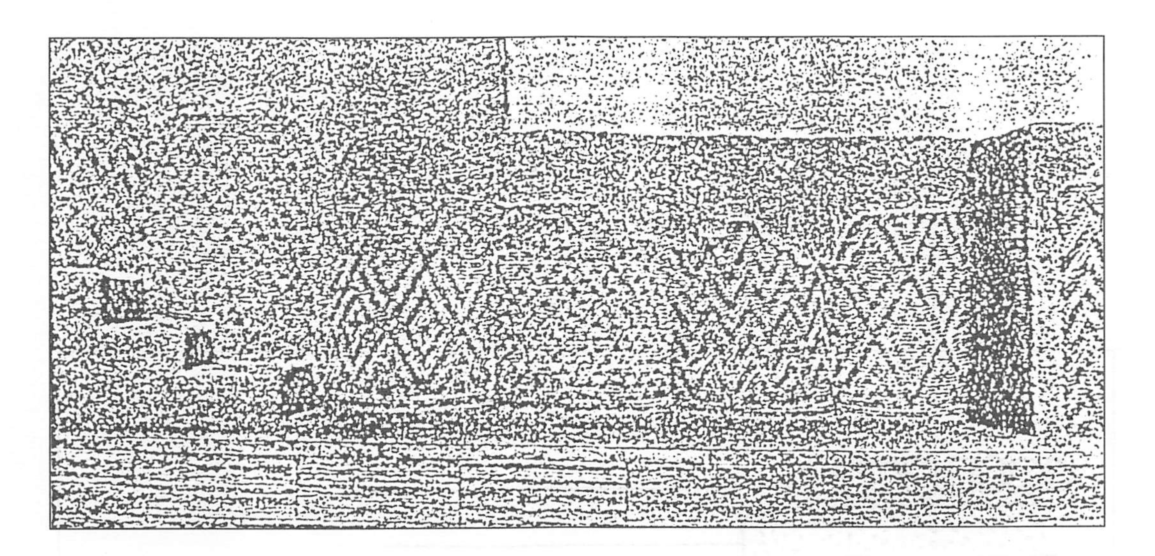


الشكل (١): أ - الادوات المستخدمة في صيانة وإنتاج الفسيفساء

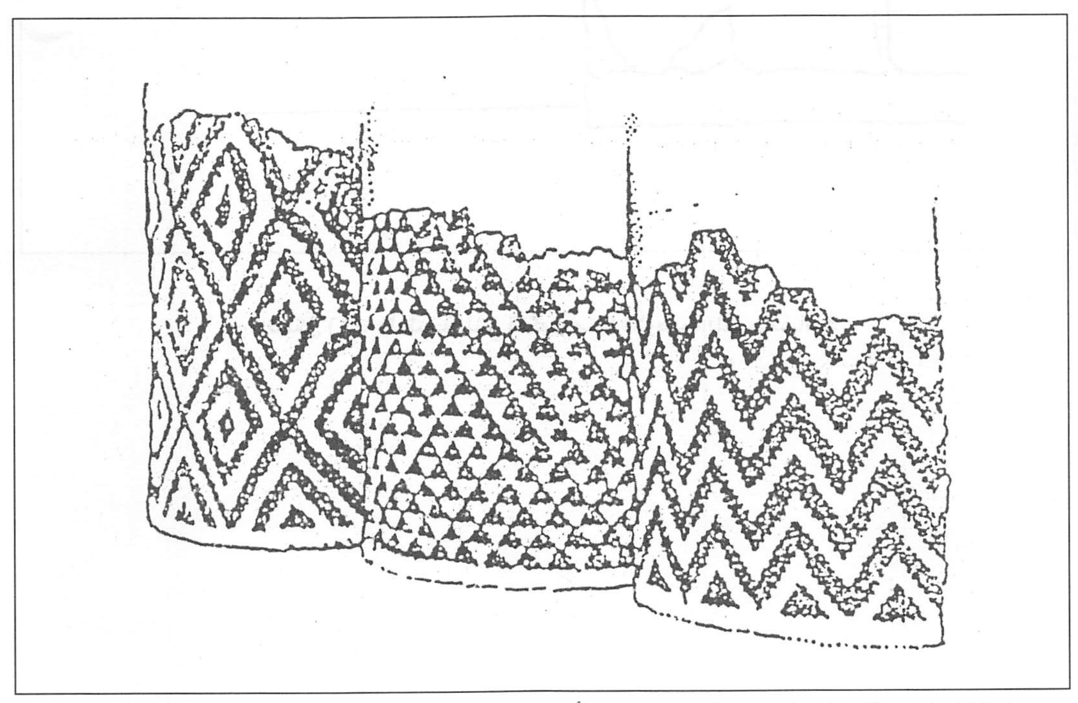


الشكل (١) ب - الادوات المستخدمة في صيانة وإنتاج الفسيفساء

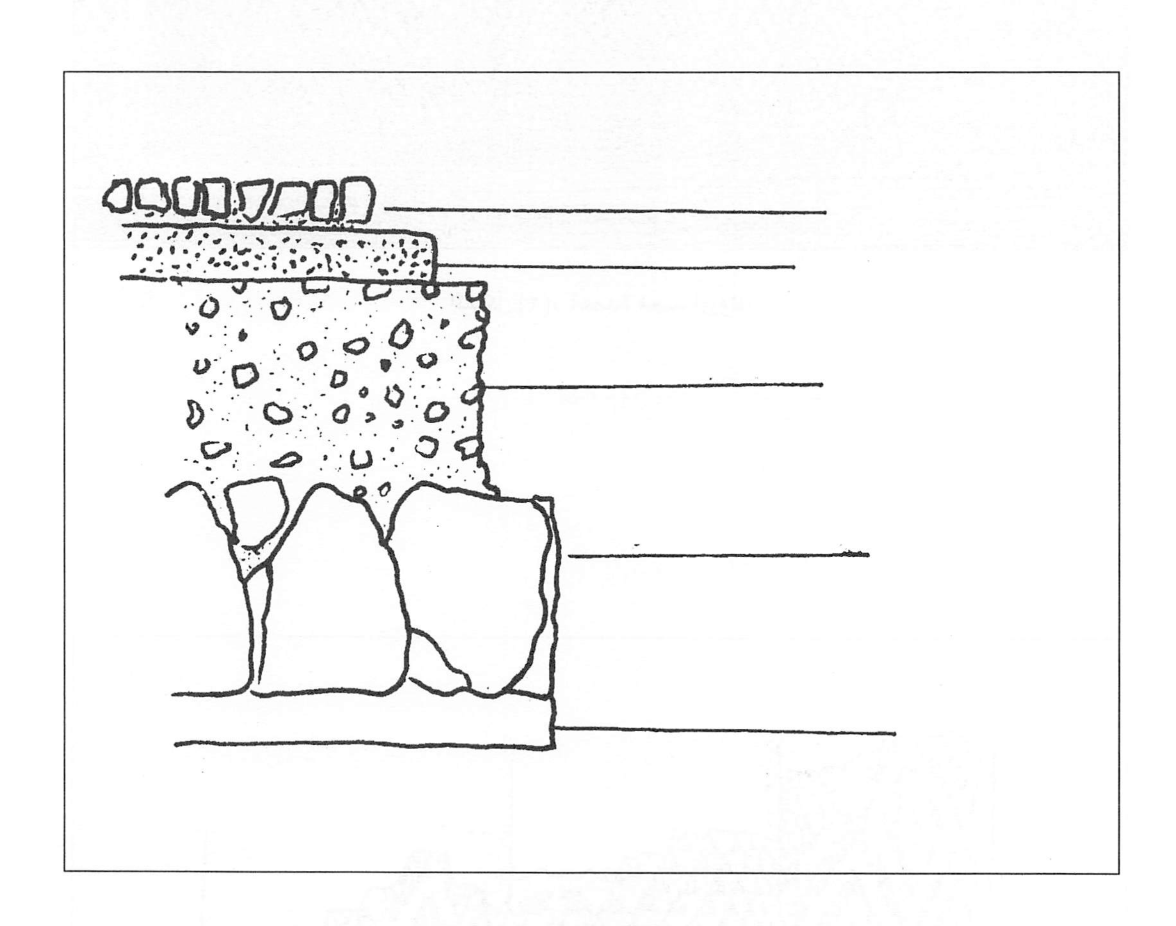




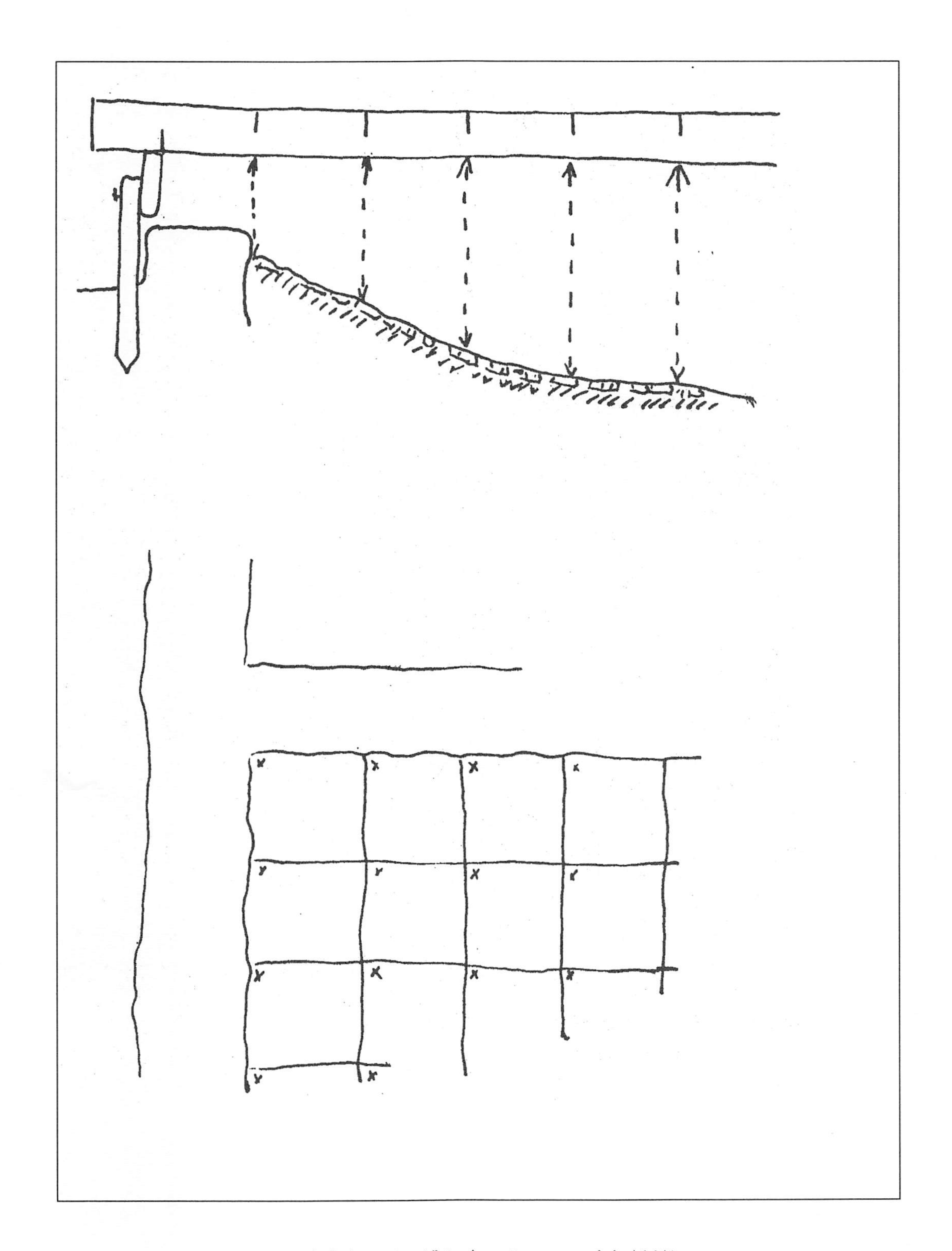
الشكل (٢): أعمدة معبد أوروك



الشكل (٣): الاشكال الهندسية المكونة من الأقماع الطينية الفسيفسائية على أعمدة معبد أوروك



الشكل (٤): الطبقة التي تتكون منها الارضية الفسيفسائية



الشكل (٥): رسم يوضح طريقة إجراء عملية المسح

إدارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية
التجربة الأردنية - في أم قيس

د.فواز الخريشة
(مدير عام دائرة الآثار) - الأردن

إدارة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية
التجربة الأردنية - في أم قيس

د.فواز الخريشة

تعد المواقع الأثرية والمعالم التاريخية شاهدا لكل أمة على إسهاماتها المباشرة في التطور الحضاري والإنساني، ودليلا واضحا لأبنائها على القيمة المادّية والمعنوية التى كانت تتحلى بها أمتهم أمام كل زائر يرى منها الجانب الذي يريد. فهي جزء من تاريخ أوطانهم الذي بناه السلف يشهد بدورهم وفضلهم في البناء الحضاري والإنساني، كما أن بعضا من تلك الآثار يقف شامخا منذ مئات السنين ليشهد على صمودهم في مواجهة الغزاة الطامعين. لذا يمكن اعتبار المعالم التاريخية والشواهد الأثرية من أقدم وسائل الاتصال الإنساني التي تربط بين أجيال يفصل بينها بعد الزمان واختلاف المكان واللسان في كثيرمن الأحيان. ومع كل ذلك تناهى لدى بني البشر منذ عدّة عقود حب السفر والترحال رغبة في التعرف على الحضارات الإنسانية المختلفة عن كثب، واستقراء أوابد تلك الأمم وشواهدها في مواقعها الأصلية.

ولقد ازداد الإقبال على السياحة (الداخلية والبينية والعالمية) يوما بعد يوم منذ انتهاء الحرب الكونية الثانية، نظرا لتطور المواصلات وتنوعها وسرعتها، إضافة إلى استتباب الأمن والاستقرار الاقتصادي في أرجاء عديدة من المعمورة، حتى بات الدخل السياحي يشكل نسبة مهمة في الدخل القومي لكثير من الدول.

وتتنوع أشكال السياحة وأهدافها من شخص إلى آخر ومن قطر أو مكان إلى آخر، لذا أصبحت السياحة علما قائما بذاته، يُدّرس في الجامعات والمعاهد الرسمية وغير الرسمية نظرا لازدياد الإقبال عليها والاهتمام بها، لأن اجتذاب السائح وضمان إرضائه ومعرفة رغباته ومدى مطابقتها لاستراتيجيات دول المقاصد السياحية، وديانة وعادات وأمن أبناء تلك الدول تُعد من الأمور المهمة التى يضعها دوما المخططون للسياسات السياحية نصب أعينهم، وما يهمنا في هذا البحث هو السياحة الثقافية التى تهتم في الدرجة الأولى بمشاهدة المواقع الأُثرية والمعالم التاريخية، من أجل التعرف على تاريخ الأمم والحضارات وعاداتها ومعتقداتها الدينية والفلسفية والبيئة الجغرافية: مناخا وتضاريس... إلخ. وما يتعلق بذلك من معرفة لأحوال هذه الأمم وما آلت إليه حالها اليوم، أي كل ما يتعلق بتاريخ الشعوب وحضارتها منذ أقدم العصور حتى اليوم، ويعد

هذا النوع من السياحة أقرب أنواع السياحة الى مفهومنا الديني وعاداتنا العربية،ولعلنا لا نبالغ كثيرا حين نقول: إن المسلمين والعرب هم أول من اهتم بهذا المجال من السياحة حين ألّفوا كتب الرحلات، فاشتهر بذلك العديد من الرّحالة الذين يأتي ابن بطوطة في مقدمتهم.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الدخل القومي الناتج عن السياحة الثقافية والبيئية، يمتاز بعنصرين مهمين أولهما: ديمومته إذا ما أحسنت الجهات المسؤولة عنه المحافظة عليه وإدارته، وإدامة تأهيله. وثانيهما: أن فوائده العديدة يمكن أن تشمل فئات كثيرة متنوعة من أبناء المجتمع، بل إنّ الوعي بقيمته وأهميته يجب أن يشمل كل فئات المجتمع لأنه منهم وإليهم.

لكل ذلك وغيره، سعت الدول التي تمتلك مواقع أثرية ومعالم تاريخية إلى سن التشريعات وإنشاء الهيئات والمؤسسات الحكومية، التى أوكلت إليها مهمة المحافظة على الآثار والكشف عن المزيد منها، قبل أن تطولها أيدي العابثين والطامعين أو تطغى عليها عجلة البناء والتقدم العمراني الناجم عن أعمال البنى التحتية، التى أضحت مشاريعها السريعة سمّة من سمات هذا العصر، خصوصاً في بلدان العالم الثالث الذي تنتمي إليه أقطارنا العربية. كما أن كثيرا من الدول شجعت المؤسسات غير الحكومية على المشاركة في المحافظة على الآثار والمعالم التاريخية كمؤسسات وطنية تطوّعية غير ربحيّة، هدفها الأول مساعدة صانعي القرار في التنبه إلى السلبيات التي تنجم أحيانا عن قرارات سريعة تفرضها ظروف التطور، ولكنها لا تراعي جميع جوانب المشكلة، إمّا لعدم الإدراك وإما تحت ضغط العمل اليومي وإما لظروف خارجة عن إرادة المؤسسات الرسميّة أحيانا.

وقد اتخذت أساليب الحماية والمحافظة على الآثار والمواقع التاريخية أشكالا وصورا متعددة، ومرّت بظروف كثيرة خلال العقود الماضية، حتى خرج العلماء والباحثون بمسميات جديدة تجمع ما تفرق من أساليب المحافظة على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وإدارتها تحت مسمى واحد مثل: «إدارة المصادر الثقافية» Cultural Resource Management «أو إدارة المصادر التراثية»Heritage Resource Management"، وقد جاءت هذه التسميات نتيجة للعديد من ورش العمل والندوات العلمية التى تبعتها دورات مكثفة للقائمين على تطبيق التشريعات الخاصة بالمحافظة على المواقع الأثرية.

ولكن لم يكن ذلك كافيا، ومن ثم فقد أصبح العنوان «إدارة المصادر الثقافية /التراثية» تخصصا قائما بذاته، يدخل ضمنه تخصصات فرعية كثيرة ويدرّس في كثير من الجامعات الوطنية اليوم. ويهدف هذا التخصص الجديد، فيما يهدف، اليه إلى أمور أهمها:

١- تمكين الدارسين من الإحاطة بالعلوم المعرفية المختلفة التى تساعدهم في الكشف عن المواقع الأثرية وصيانتها وترميمها، وإعداد المعلومات العلمية عنها من أجل تقديمها إلى المؤسسات المعنية بالتسويق السياحي أو البحث العلمي، ومن ثم تأهيل الموقع الأثري أو المعلم التاريخي لكي يكون مقصدا سياحيا.

٢ - المحافظة على الموقع من العوامل الطبيعية والبشريّة ليظل مصدرا ثقافيا، ونقطة جذب سياحية دائمة للأجيال القادمة.

٣ - التواصل مع جميع الأجهزة الرسمية وغير الرسمية والسكان المحليين والمستثمرين على جميع أطيافهم، من أجل إيجاد الحلول السليمة للمشكلات التي تنجم عادة بينهم كشركاء، لأن جميع هذه الفئات ذات علاقة ما بالموقع الأثري أو المعلم التاريخي، بحيث يؤدي التواصل والتنسيق المشترك بين تلك الأطراف إلى وضع سياسة مشتركة تضمن حقوق جميع الشركاء، بشكل يحفظ للموقع أهميته المادية والمعنوية في الوقت ذاته.

٤ - نشر التوعية الأثرية الهادفة إلى التعريف بقيمة الآثار وأهميتها من أجل إشراك أكبر قدر من السكان والمهتمين بالسعي للمحافظة عليها.

ولا بد من التذكير هنا بأن هذا التخصص الجديد لا يمكن له أن يدّعي أنه بديل عن التخصصات العلمية المعروفة بمجال الآثار، كدراسة التاريخ أو الآثار، وهو ليس بديلا عن العلوم التطبيقية المساعدة في مجال الآثار Applied Since in Archaeology، مثل هندسة العمارة أو الترميم أو علم الكيمياء، وغيرها من فروع العلوم التطبيقية التى أضحى استخدامها من الأمور البدهية في مجالات صيانة وترميم المواقع الأثرية، بهدف المحافظة عليها وإدامتها بطرق علمية سليمة. بل إن هذا التخصص يعد علما مكملا لكل هذه العلوم وغيرها، إذ يُطلَبُ من دارسيه الإلمام بكل هذه الجوانب لكي يكون قادرا على تحديد مدى وكيفية الاستفادة من أصحاب الخبرة فيها، من أجل إدارة موقعه بصورة سليمة تكفل له المحافظة عليه وصيانته، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون ملما بالعلوم الحديثة التى تعتمد على التقنيات التكنولوجية العالية، من خلال استخدام الكمبيوتر ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) التى تستخدمُ أدواتٍ معرفية مختلفة، كالصور الجوية وصور الأقمار الصناعية والخرائط المختلفة والصور الرقمية، وغير ذلك من العلوم التى تعتمد في التحليل والإنشاء على أجهزة الحاسوب الحديثة بهدف تخزين المعلومات وتحليلها، لتقديم الصورة المثالية الأقرب في إيجاد الحلول العلمية الهادفة إلى المحافظة على المواقع الأثرية وربط بعضها ببعض، ومن ثم عرضها على المهتمين من أجل استقطابهم لزيارتها، ومتابعة كل التطورات الإيجابية والسلبية التي يمر بها الموقع قبل وأثناء وبعد تأهيله ليكون مقصدا سياحيا. فقد يُقدر

المختصون استيعاب موقع ما بألفي شخص يوميا، وذلك بناء على الاستنتاجات الأوّلية المبنيّة على المعلومات المتوافرة لديهم قبل إعلان الموقع كمقصد سياحي وفتحه أمام الزوار، ثم يكتشفون أن مثل ذلك العدد ذو تأثير سلبي على الموقع نفسه، أو أن خدمات البنية التحتيّة في الموقع لا تفي باحتياجات الزوار أو أن الاستثمار السياحي يفوق حاجة الزوارأو ينقص عنهم أو أن مهندسي الترميم والصيانة بالغوا في موضوع ما، أو أن المعلومات التاريخية والأثرية غير كافية أو مقنعة للزائر... وتحتاج كل هذه الأمور وغيرها إلى متابعة حثيثة لمراقبتها وتقييمها بشكل منظّم ومستمر بهدف وضع أنجع الحلول وأسرعها، ولكن ذلك كله وكثير غيره يهدف، بكل تأكيد، إلى المحافظة على الموقع وديمومته من جهة وإلى إيجاد مناخ مناسب لسياحة مستدامة في ذلك الموقع، وضمن منظومة سياحة وطنية شاملة من جهة أخرى.

التجربة الأردنية

بدأ الاهتمام بالمحافظة على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية في الأردن منذ بداية تأسيس الإمارة الأردنية، حين أنشئت دائرة الآثار العامة كجزء من دائرة الآثار الفلسطينية عام 1923، ثم فصلت ووضع قانون خاص لحماية الآثار الأردنية في عام 1928 لتنقل بعد ذلك مكاتب الدائرة إلى مدينة جرش الأثرية منذ مطلع الثلاثينيات، ثم إلى المدرج الروماني بعمان مع بداية الخمسينيات، وثمة أسباب كثيرة وراء الإنشاء المبكر لهذه المؤسسة، لكن الوعي القومي بقيمة الآثار ووجوب المحافظة عليها لدى المغفور له الملك المؤسس عبدالله الأول بن الحسين، كان من أهم الأسباب التى أدت الى إنشاء دائرة مستقلة تعنى بذلك الإرث الحضاري الهام من خلال قانون خاص حدد لها المسؤوليات والمهام، ووضع لها الخطوط الأساسية في العمل العلمي المنظم والجاد، من أجل إيجاد أنجع وأسلم الحلول التى تؤدي إلى المحافظة عليها. وقد نصت مواد قانون الآثار منذ وضعه لأول مرة على أن من بين المهام الرئيسة للدائرة «إدارة الآثار في المملكة والإشراف عليها وحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها وتسجيلها وتجميل ما حولها وعرضها» البند «3» من المادة الثالثة من قانون الآثار الأردني.

وقد قامت الدائرة منذ ذلك التاريخ بالمهام الموكولة إليها على خير وجه، فقد بلغ عدد المواقع الأثرية المكتشفة حتى الآن نيفا وثمانية وعشرين ألف موقع مسجلة ضمن برنامج خاص ومحفوظ على أجهزة الحاسوب، وهو النظام المعروف اختصارا (JADIS) (Jordanian Archaeological Data Information System) نظام المعلومات الأثرية الأردنية الذي بدأت الدائرة بتطبيقه منذ عام 1991م بالتعاون مع المركز الأمريكي

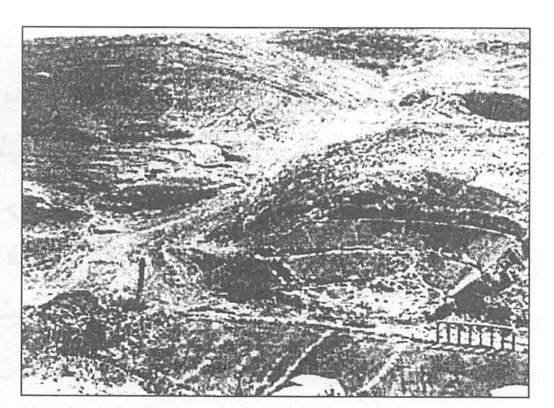
للأبحاث الشرقية American Center for Oriental Research (ACOR)، وقد تولى إدارته مجموعة أردنية شابة منذ عام 1993م.

ويعد نظام المعلومات الأثرية هذا واحدا من أهم أدوات المصادر الثقافية / التراثية، لكونه يوثق المعلومة التاريخية والجغرافية عن الموقع الأثري، إضافة إلى كل التدخلات البشرية أو الطبيعية التى تطرأ عليه، ويقدمها للمعنيين حال حاجتهم إليها، وهو مشروع مستمر لأن استكمال توثيق المواقع الأثرية والمعالم التاريخية الأردنية لا يزال في بداياته، كما أنه مشروع متطور يمكن له إضافة أدوات علمية جديدة، قد تستدعيها الظروف أو تجود بها قرائح المخترعين نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي المستمر.

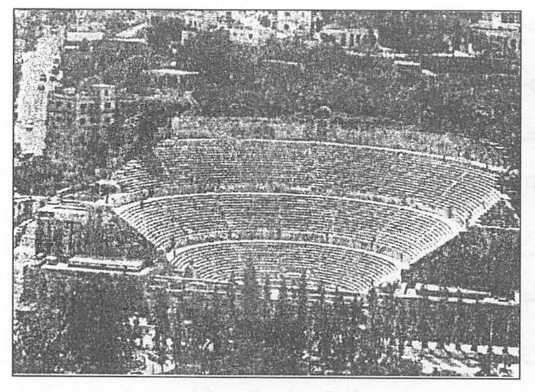
وإذا كان عدد المواقع المسجلة ضمن هذا النظام المعلوماتي يعكس الجهد المبذول في المسوحات والتنقيبات الأثرية، فإن من أهم المعالم الأثرية التي اكتشفت خلال القرن الماضي الأماكن الأثرية في مدينة مادبا، وما توصل إليه العلماء من اكتشافات في موقع أم الرصاص، إضافة إلى الاكتشافات الأثرية المهمة داخل مدينة البتراء كمعبد الأسود المجنحة والمعبد الكبير والكنيسة البيزنطية، والاكتشافات الأثرية المهمة في مناطق مختلفة من المملكة مثل خربة الذريح، والزيرقون وأبو حامد، ودير علا، وعين غزال وكثير من المواقع التي لم تكن معروفة من قبل. وقد تم الكشف عن معظم هذه المواقع بالتعاون مع الفرق الدولية والمؤسسات الوطنية كالجامعة الأردنية وجامعة اليرموك التي تقوم بالتنقيب في الأردن من خلال التعاون الوثيق القائم بين دائرة الآثار العامة وتلك المؤسسات، ولكن الدائرة التى أولت الكوادرالوطنية جَل إهتمامها تدريبا وابتعاثا وتأهيلا، لتفخر بالاكتشافات الجديدة التي تمت في الأعوام القليلة الماضية على أيدٍ أردنية مؤهلة من دون أي مساعدة خارجية، إذ استطاعت الخبرات الوطنية التوصل إلى اكتشافات عديدة منها: عماد المسيح عليه السلام، وكنائس رحاب، والمدرج الجديد في بيت رأس وغيرها من المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية المهمة.

أما في مجال المحافظة على الآثار من خلال الصيانة والترميم، فإنّ الأمثلة على ذلك كثيرة وتغطي مناطق عديدة في أرجاء المملكة، ولكن الترميمات التى قامت بها الدائرة بجهود وخبرات وطنية تظهر بوضوح في البتراء وجرش وأم قيس. وتعد أعمال الترميم التى تمت في المدرج الروماني بعمان من أفضل الأمثلة على هذه الجهود الوطنية المباركة، التى كان هدفها المحافظة على الموقع من المدّ العمراني وترميمه وصيانته على رغم وجوده في وسط العاصمة، تماما كمحافظة الدائرة على جبل القلعة وسبيل الحوريات والعديد من المواقع الأثرية داخل حدود العاصمة من الاندثار او التشويه، إذ

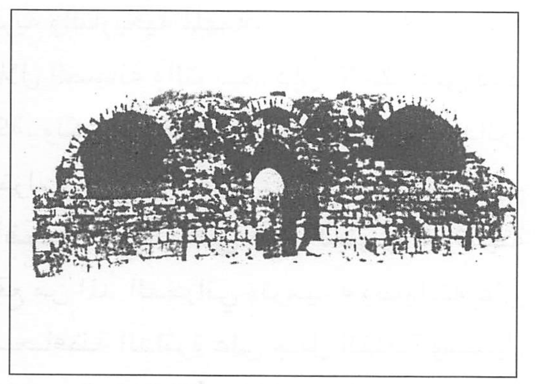
قامت الدائرة من خلال خبرات العاملين فيها وجهودهم بترميم المدرج الروماني بشكل سمح للعديد من الفعاليات الرسمية والشعبية لأن تجد في المدرج الروماني مكانا مناسبا لإقامة الحفلات والنشاطات المختلفة بعد أن أعيدت إلى هذا المبنى الضخم حياته السابقة بشكل علمي مدروس، كما قامت الدائرة بتنظيم الدخول إليه وإقامة الحفلات والنشاطات المتنوعة من خلال تعليمات خاصة وضعت من أجل استخدامه بصورة، تضمن المحافظة عليه وصيانته بشكل دائم ومتوازن، مع إعادة الاستخدام التي لا تعني دخلا ماديا جديدا للموازنة فقط، بل تعني أيضا تنشيط منطقة وسط العاصمة ثقافيا وتجاريا، كما تسهم تلك الفعاليات في نشر الوعي بقيمة الآثار وأهميتها بطريقة عفوية وغير مباشرة ولا ترتب أي كلفة مادية أو إدارية.



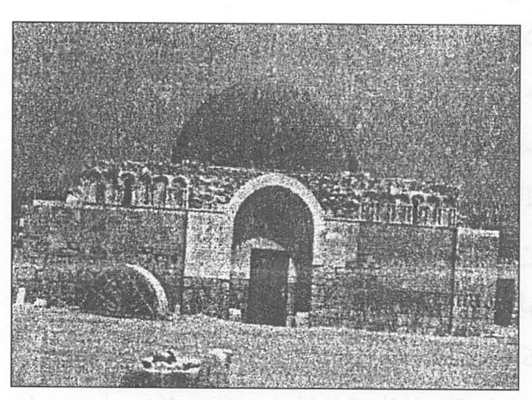
المدرج الروماني في عمان (قبل الترميم)



المدرج الروماني في عمان (بعد الترميم)

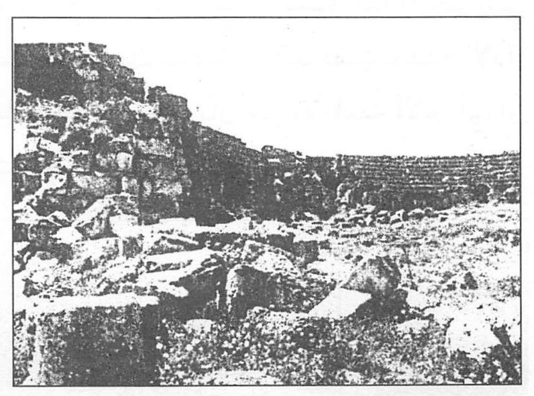


القصر الاموي في عمان (قبل الترميم)

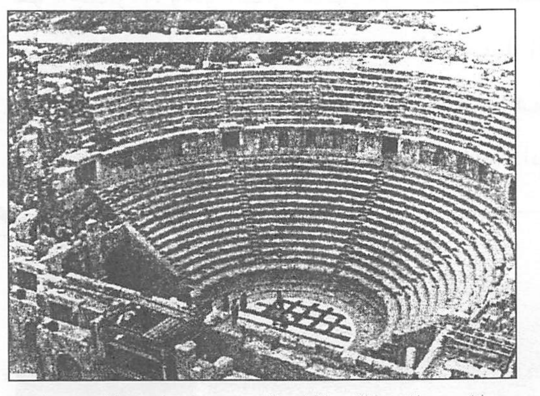


القصر الاموي في عمان (بعد الترميم)

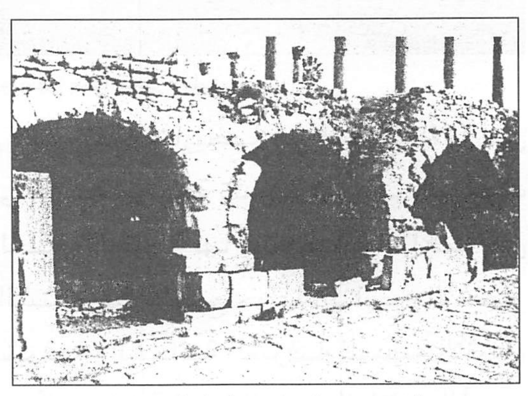
كما تعد الأعمال الأثرية والإدارية المتواصلة في مدينة جرش الأثرية مثالا آخر للدراسات والتنقيبات الأثرية وأعمال الصيانة والترميم، التى أدت إلى تهيئة المدينة الأثرية القديمة لكي تصبح مقصدا سياحيا، ومركزا لإقامة الفعاليات الثقافية المختلفة، من خلال إقامة مهرجان ثقافي وفني سنوي في الصيف منذ نيف وعشرين عاما دونما انقطاع، بحيث يعكس هذا المهرجان سنويا تكاتف جهود جميع الشركاء في الموقع، من أجل المحافظة عليه وإدامته وتطويره من خلال المكتشفات الأثرية المتوالية مع ما يرافقها من أعمال صيانة وترميم، تهدف إلى حماية الموقع والمحافظة عليه وفي الوقت نفسه اتاحة المجال للفعاليات المختلفة للالتقاء في الموقع أثناء فترة المهرجان من أجل التعبير عن ذاتها، وتقديم كل جديد وجذاب من هذا الفن أو ذاك ليلتقوا بالزوار والسائحين والسكان المحليين بين أروقة بناها وأسس لها عباقرة وقادة، عاشوا في المكان ذاته قبل ما يقارب ألفي عام.



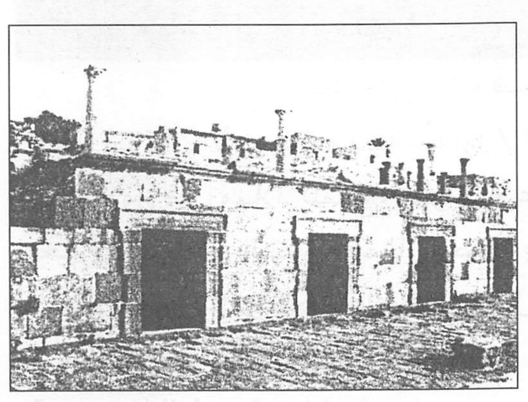
المدرج الروماني الشمالي بجرش (قبل الترميم)



المدرج الروماني الشمالي بجرش (بعد الترميم)



السوق في ام قيس (قبل الترميم)

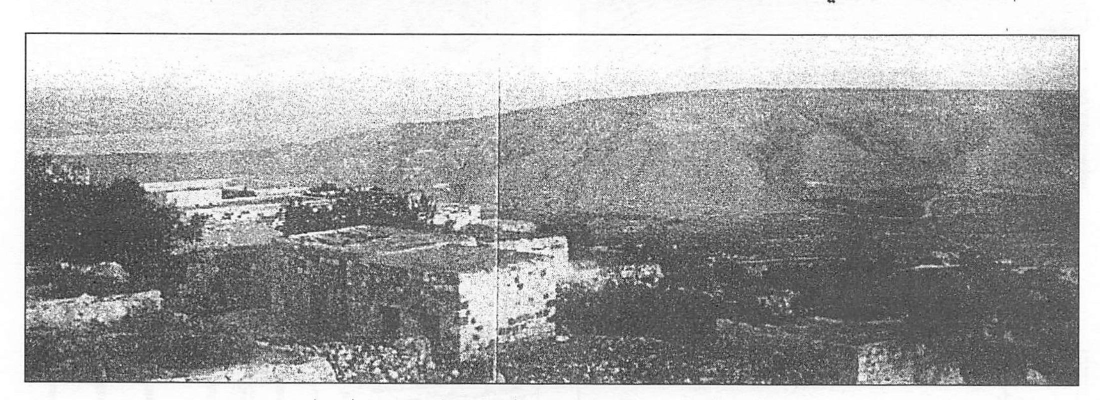


السوق في ام قيس (بعد الترميم)

وإذا كانت مثل هذه الأمثلة عديدة ومتفرقة على أرض المملكة بحيث يصلح كل منها لبحث أوعدّة بحوث لتغطية جوانبه العلمية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فإنني أودّ الانتقال إلى الحديث عن تجربة دائرة الآثار العامة الأردنية في موقع أم قيس الأثري الذي لا يزال في بداياته لا من حيث التنقيب والدراسات العلمية فحسب، بل من حيث الاستخدام وعدد الزوار والفعاليات أيضا. وسأتناول هذا الموقع بشيء من التفصيل المركز من أجل إعطاء القارئ والباحث صورة أكثر شمولية وجلاءً عن تضافر الجهود المختلفة في موقع محدد منذ عشرات السنين.

مدينة أم قيس/ جدارا الأثرية:

تسمى هذه البلدة الأثرية اليوم أم قيس، وهو اسم حُرّف مع الزمن عن الكلمة اليونانية الأصل «مكس» التى تُجمعَ على مكوس، وما زالت مستخدمة في بعض البلدان العربية حتى اليوم لتدل على الضرائب التى تجبيها الدولة، مما يعني بأن تلك البلدة كانت في يوم غير بعيد مركزا لجمع الضرائب، ولكن الاسم الأصلي (القديم) لهذه البلدة هو «جدارا»، وهو اسم مشتق من الجذر السامي «ج در» الذي يعني السور أمّا الألف التي في نهايته فهي أداة التعريف الآرامية التى تلحق بالأسماء، وقد بقيت هذه الأداة مستعملة في اللهجة السريانية والنبطية وهما لهجتان متحدرتان من الآرامية الأم، أي أن الاسم جدارا قد يعني المدينة المسورة (أو ذات الجدران التحصنية).



منظر عام لمدينة ام قيس وتظهر منها بحيرة طبريا

وأيّا ما كان الأمر فإنّ مدينة جدارا / أم قيس تعود بتاريخها إلى النصف الأول من الألف الأول قبل ميلاد المسيح، وهي تقع على هضبة مرتفعة تشرف على نهر اليرموك وبحيرة طبريا من الشرق، وتمتاز أرضها والجبال المحيطة بها بالخصوبة الناجمة عن الأمطار الغزيرة التى تهطل عليها في فصل الشتاء، كما تتجمع حولها الينابيع والأشجار التى تغطي مساحات غير قليلة في الجهة الشرقية والشمالية الشرقية للمدينة الأثرية، وقد حبتها الطبيعة بتوافر نوعين مهمين، من الحجارة أولهما الحجر البازلتي الأسود

وهو الأكثر استخداما في أبنيتها القديمة لقوته ومتانته، وثانيهما الحجر الكلسي الأبيض الصلب الذي يصلح للبناء أيضا. وقد ساعدت هذه العوامل على إنشاء مدينة هيلينستية في جدارا لتكون مركزا إدارياً وتجاريا مهما في منطقة تربط بين سهول حوران وفلسطين والجولان عبر وادي الأردن (غور الأردن) الذي تشرف عليه المدينة من جهته الشرقية كما ذكرنا.

وقد جاء ذكر مدينة جدارا أثناء الحروب التى دارت بين البطالمة والسلوقيين في نهاية القرن الثالث ق.م، حين قام انتوخيوس الثالث السلوقي باحتلال جدارا إثر انتصاره على بطليموس الرابع عام 208 ق.م لتبقى تحت حكم السلوقيين حتى عام 63/64 ق.م، حينما أخضعت مدينة جدارا للحكم الروماني مثلها مثل باقي مدن وبلدات بلاد الشام، ولكنها كانت هدفا لهجمات المكابيين الذين ثاروا على حكم الرومان إبان القرن الأول الميلادي، فخضعت لحكمهم بضعة عقود من القرن الأول الميلادي لتعود إلى الحكم الروماني مجددا وبشكل نهائي بعد أن أطبق الحكم الروماني على سائر بلاد الشام في عام 106 م، حينما ضمت الدولة النبطية وجميع أراضيها الشامية إلى الرومان. وقد ازدهرت جدارا اقتصاديا وسياسيا ازدهارا واسعا إبان الحكم الروماني، بحيث أدى ذلك الانتعاش والاستقرار إلى خلق بيئة ثقافية واسعة في تلك المدينة، حتى أصبحت مركزا علميا وثقافيا يؤمه طلاب العلم والثقافة من أرجاء الإمبراطورية الرومانية كافة، حيث اشتهرت بمدرستها الفلسفية والأدبية (خاصة الشعر) التى خرجت العديد من مشاهير الثقافة الرومانية، من أمثال آفيون الجداري Apion of Gadara ومن امثال الشاعر الروماني ميليجروس Meleagros.

ولقد تضافرت عوامل كثيرة لكي تصبح هذه المدينة واحدة من أهم مدن التحالف العشر (الديكابولس) المشهورة في جنوب سوريا والتي يقع معظمها في أرض المملكة الأردنية الهاشمية اليوم، وهي أم قيس وطبقة فحل وبيت رأس وقويلبة وإربد وجرش وعمان. لذا فلا غرابة أن نجد من بين أبناء جدارا شعراء وفلاسفة سكنوها وهم ينتمون إلى مناطق أخرى في الدولة الرومانية مثل الفيلسوف الكاتب مينيبوس Menippos الذي عاش إبّان القرن الثالث قبل الميلاد، والفيلسوف فيلوديموس Philodemos من القرن الأول الميلادي وغيرهما من المشاهير الذين يأتي ثيودورس في مقدمتهم نظرا لتأسيسه مدرسة فلسفية في روما علي رغم نشأته وتتلمذه في جدارا، وقد بلغت شهرته أن أصبح مستشارا ومعلما لإمبراطور الرومان تيبيروس Tiberius. ولعل من الطريف هنا الإشارة إلى العبارة الفلسفية الجميلة المكتوبة على واجهة مدفن باليونانية والتى تقول«أيها المار من هنا كما أنت الآن كنت أنا، وكما أنا الآن ستكون أنت ؟» فاسم هذا الأديب الفيلسوف الذي مات في

القرن الرابع الميلادي يفصح عن أصله العربي ويشي بوجود العرب في مدن التحالف الرومانية، وإسهاماتهم في تطور تلك المدن والاستفادة منها، كما تبين لنا العبارة عمق تفكير صاحبها ونظرته إلى الحياة ومدى إلمامه بالثقافة اليونانية والرومانية، وهي الثقافة التى استمرت خلال العهد البيزنطي في بلاد الشام. على أننا لا نملك إلا شواهد أثرية قليلة حتى الآن عن الفترة الواقعة بين الزلزال والعهد الأيوبي وما تلاه في منطقة أم قيس.

وإذا كانت الفترة العثمانية الأولى في بلاد الشام غير واضحة المعالم بالنسبة إلى هذه المدينة، فإننا، بكل تأكيد، نجد شواهدعلى إعادة أعمار البلدة الجديدة التى حملت الاسم الجديد أم قيس منذ نهاية القرن التاسع عشر، وهي شاهدة على الزمن في القرية التراثية التى بناها أهالي أم قيس على أنقاض المدينة الرومانية القديمة فوق تل /جبل أم قيس، الذي يحتضن اليوم متحفاً أثريا يضم بين جدرانه القطع الأثرية التى اكتشفت خلال السنوات الماضية في الموقع، في واحد من البيوت التراثية التى أعيد ترميمها إلى جانب مبانٍ أخرى تشغلها مكاتب دائرة الآثار العامة والشرطة السياحية في أم قيس.

تاريخ البحث العلمي والأثري في المدينة

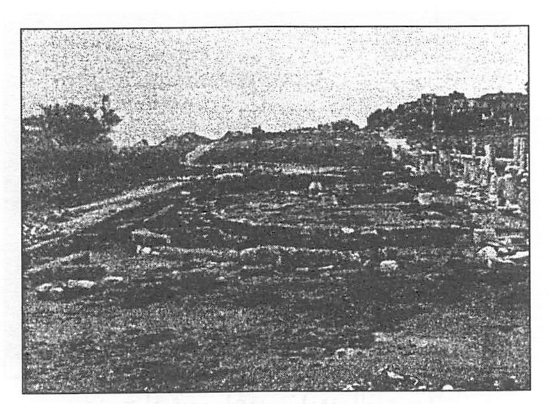
كان العالم النمساوي أولريش سيتزين U.J. Seetzen أول باحث قام بزيارة هذه البلدة عام 1806م، فوصفها باقتضاب وأشار إلى ندرة سكانها وكثرة أطلالها وأهميتها، ثم تلاه العالم الألماني كوت ليب شوماخر G. chuhemacher بعد مرور ما يقارب القرن وذلك في عام 1886م، فوصفها بشيء من التفصيل وأشار الى بدايات الاستيطان الحديث فيها. وإذا كانت التقيبات الآثرية فد بدأت في منطقة أم قيس في الثلاثينيات من القرن الماضي من قبل كوادر دائرة الآثار العامة الأردنية، فإن الحفريات المنظمة والمستمرة قد بدأت بوصول عالمة الآثار الألمانية الدكتورة أوتا فاغنر لوكس Ute Wagner-Lux التي كانت مديرة لمعهد الآثار الألماني البروتستنتي في عمان منذ عام 1974، حيث بدأت الحفريات في المنطقة الواقعة إلى الشمال من المدرج الغربي للمدينة، وهي منطقة الكنيسة المثمنة الواقعة إلى الشرق من السوق التجاري الأثري. ووقد ساعدها في هذه الأعمال زميلها الدكتور سفين هولم نيلسنSvend Holem-Nelessen، فكانت اعمالهما بداية لمرحلة مهمة في تاريخ العمل الآثاري والإداري والعلمي في مدينة أم قيس /جدارا، التى اشتهرت بأنها مدينة الحب والجمال والشعر خلال تاريخها الطويل الذي يمتد عبر ثلاثة آلاف عام تقريبا.

ولا تزال السيدة لوكس Lux منذ عام 1974 حتى الآن مستمرة في البحث عن تاريخ المدينة من خلال تنقيباتها في المنطقة البيزنطية، تستقرئ الأدلة الأثرية وتستنطق البقايا العمرانية التى تعثر عليها أثناء التنقيب لتكمل جانبا من صورة الحضارة والإعمار الإنساني

لهذه المدينة المهمة. وفي الوقت نفسه نجد زملاء آخرين ينقبون في مناطق أخرى من البلدة القديمة ليسلطوا الضوء على جوانب حضارية أخرى تعود إلى الفترة الرومانية أو البيزنطية كما فعل الدكتور توماس فيبر Thomas Weber، الذي كشف خلال الثمانينيات من القرن الماضي عن المقبرة الملكية وبوابة طبريا في الجهة الغربية من المدينة، في الوقت الذي يبحث فيه الدكتور أدولف هوفمان Adolf Hoffmannويدرس وينقب عن بقايا المعبد الهيلينستي في الجزء الشمالي الشرقي من البلدة وذلك منذ مطلع الثمانينيات حتى الآن.

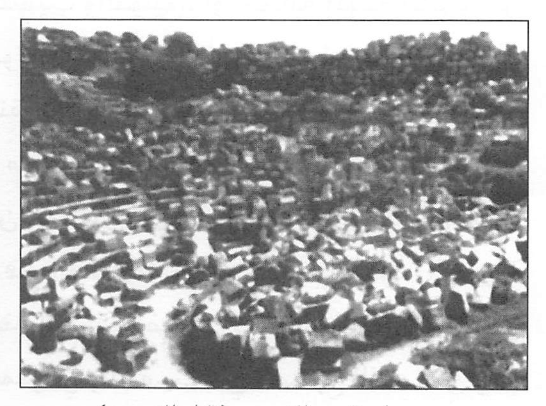
وقد قامت الدكتورة سوزانا كيرنز خلال فترة التسعينيات بأعمال آثارية مهمة في أم قيس كشفت من خلالها النقاب عن الأنفاق المشهورة في وسط المدينة. ولم يكن هؤلاء الباحثون الألمان وحدهم ممن عملوا لتسليط الأضواء على مدينة أم قيس، بل إن هناك العديد من الباحثين الألمان وغيرهم من أمثال هانس غاوبه وبيرجت ميرشن والدكتورة ستناي شامي ممن أهتموا بآثار أم قيس وحضارتها.

أمّا دائرة الآثار العامة الأردنية، فإن جهود العاملين فيها لم تكن تقتصر على تنظيم أعمال الفرق الدولية والمساهمة معها في التنقيب والتوثيق، أو حماية الموقع الأثري من خلال تملكه وتسجيله وحراسته ومراقبة أفواج السيّاح ومساعدتهم، بل تعدّت كل ذلك وتخطته الى المشاركة الفعلية في أعمال التنقيب المنظم منذ عام 1974 ، إذ استطاعت فرق التنقيب الوطنية أن تكشف عن أجزاء مهمة من الاستيطان البشري في المدينة خاصة في الجهة الغربية منها،حيث كُشف عن عدد من الأبنية الرسمية والشعبية،إضافة الى توصلهم للكشف عن بقايا الاستيطان في الفترات الإسلامية المبكرة (الأموية والعباسية) التى سبقت زلزال عام749م، إضافة إلى الكشف عن بعض جوانب الاستيطان البشري لأم قيس إبّان العهدين الأيوبي والمملوكي والتنقيب في المسرح الشمالي وهو التنقيب الذي تمّ لأول مرة عام 2000/1999م أي العام الذي اكتشفت فيه الكنيسة الشمالية والبرك الواقعة إلى الشمال من شارع الأمة.

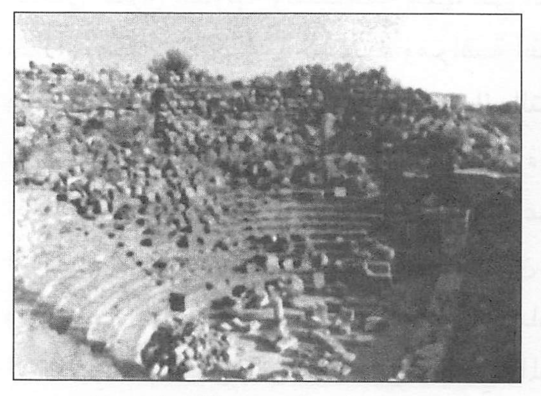


صورة الكنيسة الشمالية

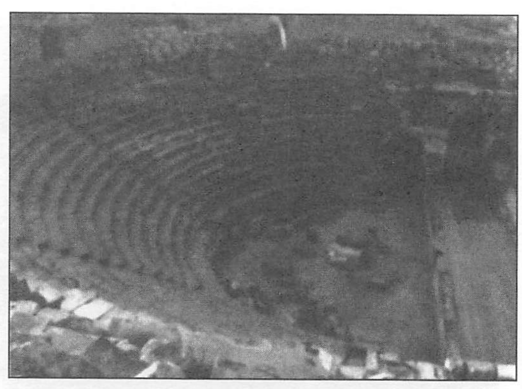
وتجدر الإشارة إلى أن أعمال التنقيب في أم قيس قد أخذت حيزا كبيرا من الجهود الدولية والوطنية. وفي الوقت الذي لم يتم فيه أيّ ترميم يذكر للمباني المكتشفة في البلدة من قبل الفرق الدولية فيما عدا الكنيسة المثمنة، فإننا نجد أن اهتمام دائرة الآثار العامة الأردنية بالتنقيب والإدارة له ما يقاربه في مجال الترميم والمحافظة على الأبنية. فقد تمكنت كوادرها من ترميم وصيانة العديد من المباني مثل السوق التجاري والمسرح(المدرج) الغربي الذي تمّ استخدامه من قبل الفعاليات الشعبية لإقامة مهرجان ام قيس عليه لأول مرّة وذلك من 14-2001/6/15 ، إذ كان ذلك الاحتفال فرصة ثمينة لأهالي البلدة ليروا مسرحهم الغربي وقد أعيدت إليه الحياة من جديد، فامتلأ بهم وبضيوفهم الذين أمّوا ذلك المدرج ليستمتعوا بالغناء والشعر والحوار الذي قدّمه شعراء وأدباء وفرق شعبية من أم قيس نفسها، بالاشتراك مع نظرائهم من أبناء الوطن، الذين جاءوا فرحين مبتهجين لمشاركتهم في ذلك المهرجان.



مدرج ام قيس الغربي (قبل الترميم)

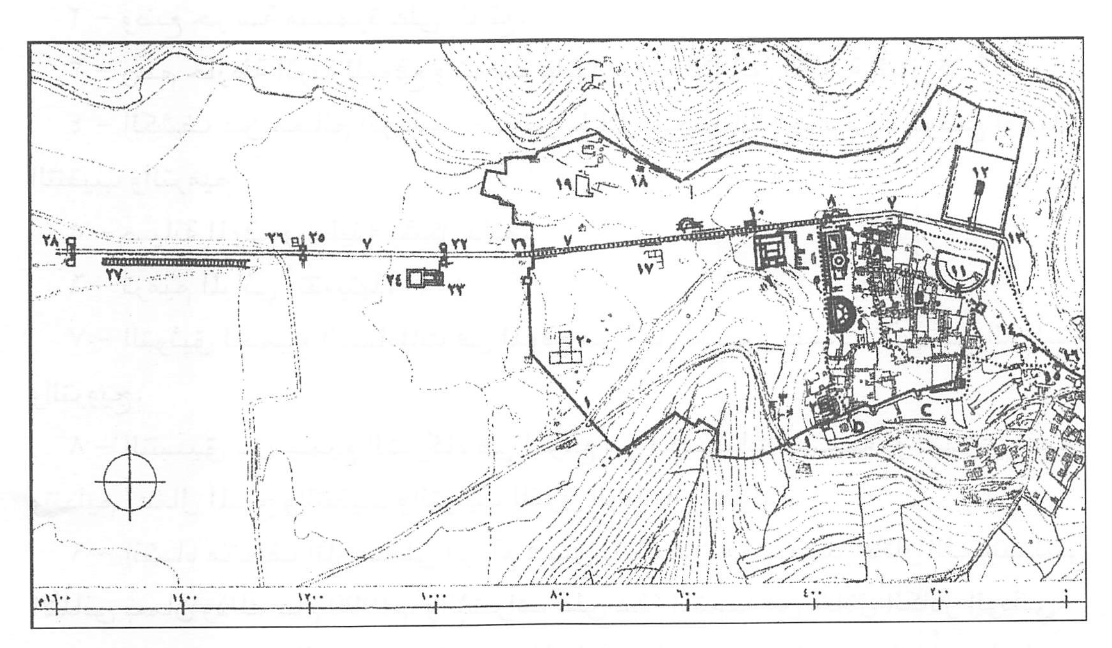


مدرج ام قيس الغربي (اثناء الترميم)



مدرج ام قيس اغربي (بعد الترميم)

وقد شارك في أعمال التنقيب والترميم، ولا يزال، العديد من الزملاء منهم الآثاريون، وجيه كراسنة،وعمر إرشيدات، وإبراهيم الزعبي، وطه البطاينة، ونضال عبيدات، وسلامة فياض، والدكتور رائد ملكاوي وضياء الدين الطوالبة،وأسماء الزبدة وغيرهم، إضافة إلى المهندسين أسماء حاتشوغ، وأمجد بطاينة،وعلي العويصي الذي أشرف، ولا يزال، على أعمال ترميم المدرج.



مخطط يمثل المدينة

1- سور المدينة
2-الكنيسة الثلاثية المحاريب
3- الأحياء السكنية
4- المسرح الغربي
5- السوق
6 - ساحة الكنائس
7- الشارع الرئيسي
8- سبيل الحوريات
9- الحمامات البيزنطية

10- صرح منصة المعبد
11 - المسرح الشمالي
12- المعبد الهلنستي
13- باب المدينةالشرقية
14- نفق المياه
15- قبر مودستوس
16- ضريح العائلة الجرماني
17- الحرم، مكان العبادة
18- الضريح الشمالي

19- حمامات هيراكليدس
20- الحمامات
21- بوابة المدينة الرومانية المبكرة 22- بوابة طبريا
23- الضريح المبني تحت الأرض
24- البازيليكا الخماسية الأروقة
25- بوابة المدينة الرومانية المتأخرة
26- المقبرة الغربية
27- مضمار السباق
28- البوابة التذكارية خارج الأسوار

A- الاستراحة B - المتحف C - موقف السيارات D- الحمامات

ولقد بدأت دائرة الآثار العامة اهتمامها بالموقع منذ الثلاثينيات كما ذكرنا آنفا، ولكنها بدأت العمل الفعلي المنظم من خلال امتلاك كامل الموقع الأثري عام 1973م، حين دفعت تعويضا مجزيا لأصحاب الأرض والمساكن من أبناء أم قيس،وبنت لهم قرية جديدة في المدخل الشرقي للبلدة الحديثة كجزء من التعويضات المادّية . ثم أنشأت مكتبا خاصا بآثار أم قيس منذ عام 1974 ، وأوكلت له مهمّة الإشراف على الموقع وحمايته والتنقيب فيه وإدارته، بحيث قام هذا المكتب منذ إنشائه بالأمور التالية:-

١ - تسييج الموقع كاملا.

٢ - وضع حراسة مستمرة على الموقع.

٣ - رسم خارطة أثرية للموقع وضحت عليها جميع الأماكن الأثرية البارزة.

٤ - الكشف عن معالم أثرية جديدة من خلال مجسّات اختبارية، لوضع أولويات التنقيب والترميم.

٥ - صيانة الموقع وتنظيفه بشكل دائم.

٦ - ترميم المباني وتقويتها.

٧ - التوثيق لجميع النشاطات في الموقع من أجل تسهيل عملية البحث والدراسة والترويج.

٨ - التنسيق بين جميع الشركاء في الموقع من مؤسسات رسمية أو غير رسمية، وتنظيم أعمال المسح والتنقيب والترتيب للفرق الوطنية والدولية.

٩ - إنشاء متحف آثار محلي في أم قيس بالتعاون مع معهد الآثار البروتستنتي الألماني بعمان وذلك عام 1990م، والإشراف على هذا المتحف من خلال الكادر الوطني.

١٠ - نشر الوعي الأثري بين السكان المحليين والتعريف بالموقع وطنياً ودوليا، من خلال المحاضرات والندوات والنشرات العلمية المدروسة.

١١ - ترميم بعض المباني التراثية من أجل المحافظة عليها لكونها جزءا من تاريخ الموقع للاستفادة منها كمبان رسمية بدلا من إنشاء مبان جديدة قد لا تتناسب مع الموقع. فهناك مبان رممت وأعيد استخدامها بالتعاون مع المعهد البروتستنتي الألماني للآثار بعمان، مثل «بيت الملكاوي» الذي أصبح متحفا لأم قيس «وبيت الروسان» الذي يستخدم كمركز للأبحاث من قبل علماء الآثار الألمان أثناء وجودهم ميدانيا في البلدة، في حين قامت الدائرة بترميم أربعة مبان تراثية أخرى شغلت اثنين منهما كمبنى للإدارة ومبنى للدراسات والمعلومات، وقدّمت الثالث ليكون مركزا للشرطة السياحية، وقدّمت الرابع إلى وزارة السياحة والآثار لاستخدامه كمكتب للسياحة، فحافظت بذلك على أجزاء مهمة من القرية التراثية.

١٢ - تحصيل الرسوم من زوار الموقع والمتحف وإيداعها في الموازنة العامة للدولة.

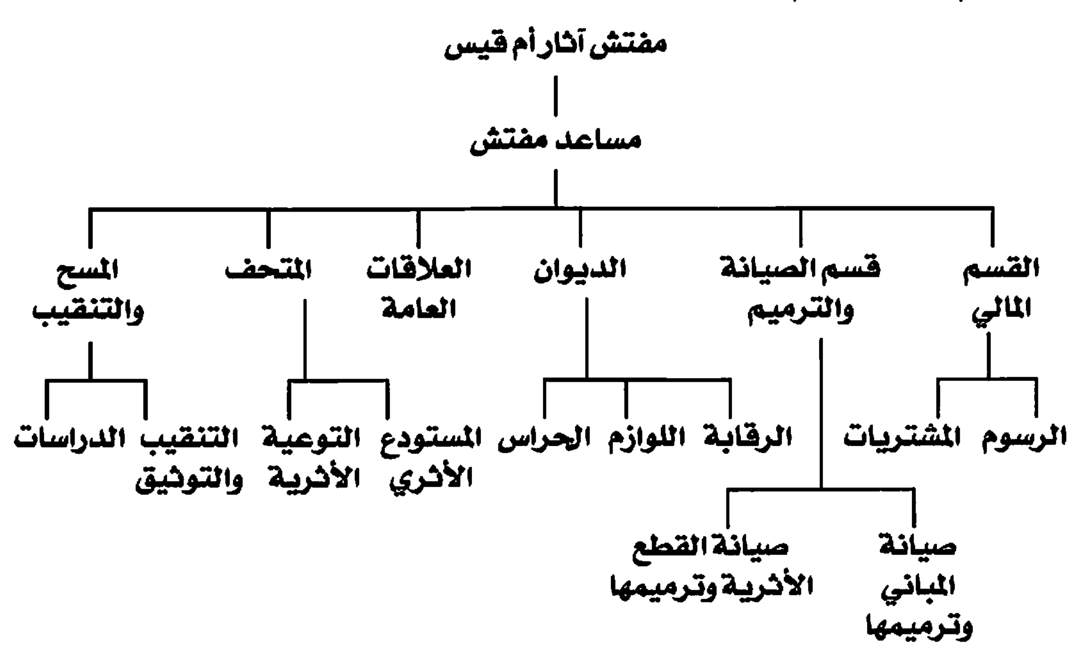
١٣ - إعداد اللوحات الإرشادية داخل الموقع من خلال كوادر الدائرة أو بالتعاون مع جهات أخرى.

١٤ - العمل على تنظيف الممرات القديمة داخل الموقع وتوثيقها بهدف تسهيل المرور بالموقع، والاطلاع عليه من قبل الزوار.

١٥ - السهر على راحة الزائروأمنه قدر الإمكان وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

١٦ - إعداد الدراسات والبحوث العلمية والنشرات الثقافية عن الموقع.

من هنا نرى أن المهام الموكلة إلى مدير مكتب آثر أم قيس تغطي معظم الواجبات او المهام التي يمكن أن توكل إلى من يسمى اليوم بمدير/ مشرف الموقع كما يسمى في علم إدارة المصادر الثقافية والتراثية وعليه فإن الهيكل التنظيمي لمكتب آثار أم قيس يعد شبه مكتمل على الرغم من اتساع الموقع الذي تبلغ مساحته 478 دونما، ولا يزال في بداياته من حيث عدد المباني المكتشفة فيه التي لا تتجاوز 15٪ من الموقع، علما بأن نسبة ما رمم من الموقع أقل من ذلك بكثير، وعلى أيّ حال فأن الهيكل التنظيمي يتضح من خلال الرسم التالي، كما أن الجدول الذي يليه يبين عدد الموظفين والعاملين في المكتب ويفصح عن المهام الموكولة إليهم.



وقد أوكلت إلى كل من هذه الأقسام الستة مهام محددة أنيطت برئيس القسم مباشرة، بحيث يقوم مفتش الآثار ومساعده بالإشراف والمتابعة وتنفيذتلك المهام أوّلاً بأوّل، ويمكن لنا معرفة عدد المنتسبين إلى هذه الأقسام وتخصصاتهم من خلال الجدول

التالي، مع مراعاة وجود النجمة إزاء بعض التسميات، التي تشير الى أن بعضا من شاغلي تلك الوظائف يعملون على حساب المشاريع بشكل مؤقت، نظرا لقلة الإمكانات المادية في الدائرة من جهة، والرغبة في إتاحة الفرصة لبعض المتخصصين في مجال الآثار للعمل جزئيا، أو موسميا، من أجل التّدريب على الأعمال الميدانية من جهة أخرى

التسمية	العدد	المؤهل العلمي	المهام
1- مفتش الآثار	1	درجة جامعية في الآثار	إدارة الموقع
2- مساعد المفتش	1	درجة جامعية في الآثار	المساعدة في إدارة الموقع
3- آثاريون	5	درجة جامعية في الآثار	الأعمال الميدانية والدراسات
4- أمين متحف	1	درجة جامعية في الآثار	إدارة المتحف والمساهمة في التوعية الأُثرية
5- رئيس قسم الصيانة والترميم	1	درجة جامعية في الهندسة المعمارية	وضع خطط الصيانة والترميم والأشراف على التنفيذ
6- إداريون	4	دبلوم /ثانوية عامة	
7- فنيون	5	دبلوم فأقل	للمساعدة في أعمال التنقيب والصيانة والترميم
8- محاسبون	6	دبلوم / ثانوية عامة	قبض الرسوم والمساهمة في الإدارة المالية للموقع
9- مراقبون	8	ثانوية عامة فأقل	الإشراف على الحراس والأعمال الميدانية والمراقبة في المتحف
10- عمال		حسب الحاجة	
11-فنيو كمبيوتر، طباعة ومرشدون	4	بكالوريوس+ دبلوم	المساعدة في التوثيق والإدارة ومساعدة الزوار والشرح لهم
12- حرّاس	14		لحراسة الموقع
13- سائقون	6		

أي ان العدد الفعلي لمن يقومون بالأعمال اليومية لا يقل عن الخمسين في معظم أيام السنة، بينهم ما يقارب النصف ممن لديهم وظائف ثابتة في دائرة الآثار العامة، في الوقت الذي يستعان فيه بالقوى البشرية المؤهلة والمدربة لإكمال النقص في الكادر البشري حسب الحاجة.

١ - دور وزارة السياحة في أم قيس

وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة السياحة والآثار أنشأت مكتبا للسياحة في أم قيس منذ عام 1997م، وأوكلت إليه العديد من المهام لكي يقوم بتنفيذها بالتعاون مع مكتب آثار ام قيس وغيره من المؤسسات، وتتلخص واجبات مكتب السياحة فيما يلي:

١ - مراقبة الفنادق والمطاعم،إذ يوجد في أم قيس فندق واحد بسيط ومطعم سياحي واحد وعدد من المطاعم والمقاهي الشعبية

٢ - مراقبة النظافة في الموقع الأثري والبلدة.

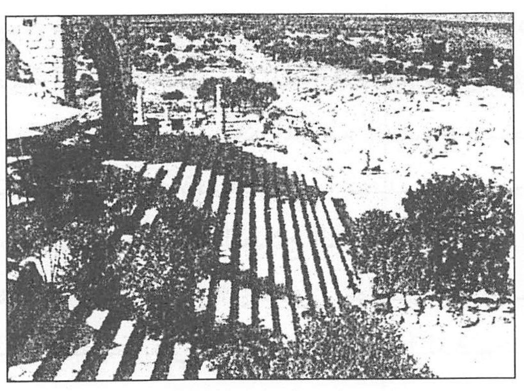
٣ - الإشراف على المرفق السياحي والمرافق الملحقة به (دورات المياه والإنارة).

٤ - إعداد النشرات السياحية وتوزيعها على الزوار.

٥ - تقديم الخطط والتوصيات اللازمة لإقامة الفعاليات التى تجذب الزوار، وتطيل مدّة إقامتهم في الموقع.

٦ - متابعة شؤون الزوار ومراقبة المرشدين السياحيين، من أجل تأمين زيارة ميسرة للسائحين والزوار.

٧ - تشجيع الصناعات المحلية والتقليدية التى يمكن للزائر أن يشتريها لكي يستفيد أبناء المجتمع المحلي من السياحة مباشرة، من خلال تشغيل الأيدي العاملة بما يعود عليهم بالنفع أيضا ويشعرهم بأنهم شركاء في العملية السياحية.



استراحة ام قيس

كما قامت وزارة السياحة أيضا خلال السنوات الماضية بالعمل على تأمين بنى تحتية تساعد على الوصول المأمون والسريع للموقع وتهيئة الظروف للسياح أثناء زيارتهم،وتأمين ما قد يحتاجون إليه من مرافق خدماتية، فأقامت استراحتين في أم قيس أجرتا لأحد المستثمرين من أجل تأمين الطعام والشراب للسائح في أماكن مناسبة ومريحة.

وساهمت في توسعة الطريق الموصل بين أربد وبلدة أم قيس، وعملت على مدّ هذا الطريق ليصل إلى الحمّة الأردنية في غور الأردن من أجل ربط موقع أم قيس الأثري السياحي بمواقع سياحية أخرى منها حمامات الحمّة والشونة الشمالية وهي مناطق سياحية علاجية وطبيعية. وهناك مواقع أثرية أخرى في الأغوار مثل طبقة فحل وغيرها.

وعملت الوزارة أيضاً على إنشاء موقع للحافلات والسيارات السياحية وزودتها بالمرافق العامة، كما تقدم الوزارة سنويا مبلغا نقديًا مجزيا الى الإدارة المحلية (بلدية أم قيس) لتساعدها في إظهار البلدة في شكل جميل ونظيف باستمرار من أجل المحافظة على البيئة والمظهر العام ولتشجيع السيّاح على الإقامة لمدّة أطول في هذه البلدة.

٢ - وزارة البلديات والبيئة

أما بالنسبة لوزارة البلديات.. فقد قامت الوزارة بالمساعدة في تنظيم طرق بلدة أم قيس الحديثة وتعبيدها، إضافة إلى منح العديد من الرخص لفتح المقاهي والمطاعم وأماكن بيع التحف والهدايا داخل البلدة وذلك من خلال المجلس البلدي الذي يساهم رؤساؤه وأعضاؤه خلال السنوات الماضية، ولا يزالون، في حل كثير من المشكلات التي تنشأ أحيانا بين المواطنين والمسؤولين عن التنظيم الأثري والسياحي سواء أكان ذلك في بلدة أم قيس أم في الموقع الأثري، كما ساهم منتسبو هذه الوزارة بالتعاون مع وزارة الزراعة، بالمحافظة على البيئة الحرجية المحيطة بمنطقة أم قيس، كما حافظوا على الينابيع المحيطة بأم قيس مثل عين أم قيس، وعين زرعة وبالمحافظة أيضا على المياه المعدنية في منطقة الحمّة الأردنية وذلك بالتعاون مع وزارة المياه والري ووزارة السياحة والآثار، من خلال شق الطرق المؤدية إلى هذه المواقع وتسييج المناطق المحيطة بالينابيع، والمحافظة عليها من التلوث ومراقبة ذلك دوريا، وإنشاء متنزه الحمّة الأردنية ومنتجع الشونة الشمالية وكلاهما يقدم فرصة للعلاج الطبيعي لمرضى الروماتيزم من خلال المياه المعدنية المتوافرة هناك، إضافة إلى أن هذين الموقعين يساهمان مساهمة جليلة في تشجيع السياحة الداخلية خصوصا في فصل الشتاء نظرا لدفئهما خلال تلك الفترة.

٣ - وزارة الأشغال والإسكان

قدمت هذه الوزارة، ولا تزال، الكثير من الخدمات المهمة لربط مدن المملكة وقراها بشبكة من الطرق الحديثة، التى تعمل الوزارة على توسعتها وصيانتها بشكل دوري إذ عملت على فتح الطريق المختصر الذي يربط بلدة أم قيس بمدينة الشونة الشمالية حيث يمكن للسائح أن يزور الحمامات المعدنية هناك للاستجمام والاستمتاع أو يواصل طريقه من الشونة باتجاه الجنوب لمشاهدة غور الأردن الذي يحوي أخفض بقعة في العالم عبر البحر الميت، كما أن غور الأردن يعد من أفضل الأماكن وأكثرها دفئا أثناء الشتاء، إضافة إلى وجود العديد من المناطق الأثرية المهمة فيه، مثل طبقة فحل وتل ديرعلا ومقامات الصحابة. كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة الأشغال قامت خلال السنوات العشر الماضية بتوسعة الطريق الذي يربط مدينة إربد بالحمّة الأردنية مرورا بموقع أم قيس الأثري لتسهيل وصول قوافل السياحة لهذه المواقع المهمة وربطت الحمّة الأردنية بالشونة الشمالية أيضا من خلال طريق يسير بمحاذاة نهر الأردن من الجهة الشرقية، وهو طريق سياحي متميز لمروره بمناطق تزخر بمناظرها الطبيعية الخلابة خاصة أن الزائر ينظر إلى هضبة الجولان وهي تعانق الغيوم في إطلالتها البهية على بحيرة طبريا وغور الأردن.

كما عملت هذه الوزارة على تهيئة الظروف والمخططات لبناء جزءٍ من البلدة الحديثة في أم قيس بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار ووزارة البلديات والبيئة لكي يكون ذلك الجزء المهم من بلدة أم قيس حيا سكنيا حديثا انتقلت إليه العائلات التي كانت تقطن البلدة العثمانية في أم قيس وهي البلدة التى ذكرنا آنفا أنها بنيت فوق أطلال البلدة الرومانية.

٤ - وزارة الداخلية والجهات الأمنية

أوكلت وزارة الداخلية إلى الحكام الإداريين العديد من المهام وعلى رأسها التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة فيما يخص الأعمال المشتركة، ومنها ما يتعلق بالسياحة وحماية الآثار ومنع التعدي على المناطق الأثرية من قبل المواطنين أو الاتجار غير المشروع بالآثار واللقُى الأثرية او الإساءه إليها، ونظرا الى أن معظم الأجهزة الأمنية تتبع هذه الوزارة فإنّ أمن السائح والزائر للمواقع الأثرية والسياحية الأخرى منوط بالدرجة الأولى بها، حيث يرتدي معظم منتسبيها ملابس مدنية، ويسيرون بين السيّاح في المواقع السياحية عموما والمواقع الأثرية بشكل خاص وقد أنشأت مديرية الأمن العام مكتبا للشرطة في بلدة أم قيس منذ عام 1994م، وأوكلت إلى ضباطه وأفراده القيام بالمهام التالية:

١ - تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة عن إدارة الشرطة السياحية.

٢ - استقبال ضيوف الدولة الرسميين وحراسة المجموعات السياحية.

٣ - تمرير المعلومات الأمنية والسياحية الخاصة بالسياح إلى الإدارة السياحية.

٤ - تقديم العون والمساعدة إلى السياح إذا احتاجوا ذلك، كأن يتعرض السائح لعارض صحي مثلاً.

٥ - تلقي الشكاوى والملاحظات من السياح ومتابعة حلها مع المعنيين.

٦ - مراقبة العملية السياحية بجميع فعالياتها.

٧ - المحافظة على الآثار من العبث.

ولقد كان ذلك سعيا من هذه الأجهزة لتأمين الراحة والطمأنينة والأمن للزوار والسّياح، لكي يتمكنوا من القيام بجولاتهم وزياراتهم وهم مطمئنون على سلامتهم الشخصية وسلامة ممتلكاتهم، ولكي يعودوا إلى أوطانهم وأماكن إقامتهم وهم يحملون أجمل الذكريات عن المواقع التي جاءوا لمشاهدتها ومن نافلة القول إن السائح يعود وهو مزود بذكريات كثيرة عن البلد الذي زاره ومن هنا يمكن أن يكون لزيارته آثار إيجابية كثيرة في تشجيع أصدقائه ومعارفه لزيارة الأماكن نفسها.

٥- المجتمع المحلي

يعد التعامل مع المجتمعات المحلية في الدول النامية من أصعب الأمور وأكثرها تعقيدا بالنسبة إلى القائمين على أمور التراث ذلك أن معظم أفراد المجتمع ينظرون إلى المعالم الأثرية والتاريخية نظرة أقل ما فيها عدم الاكتراث بما لها من قيمة معنوية وحضارية، ويعتقدون أنها تحوى كنوزا من الذهب والفضة التي هي حق لهم دون سواهم لكونها مما خلفه لهم الأجداد السالفون، ويمعنون في هذا المجال فيعتقدون أن معظم المباني التاريخية والأثرية فيها من الكنوز الحقيقية ما يمكن بواسطته- إذا ما كشف- أنه يقيم دولاً عظيمة وذلك لانبهارهم بعظمة تلك المباني، من دون أن يعلموا أن الكنوز الموجودة في هذه المواقع ما هي إلا القيمة المعنوية والحضارية، وأن الكنز الحقيقي فيها هو استثمارها سياحيا بحيث يستطيع أبناء المجتمع أن يؤمنوا وظائف دائمة لهم ولأبنائهم من خلال العمل في الآثار تنقيبا وصيانة وترميما، أو من خلال الخدمات السياحية المختلفة التي تقدم إلى الزائرين، إضافة إلى القيمة المعنوية الكبيرة التي يحصلون عليها من خلال إنتسابهم إلى هذه الأماكن التي توجد بها المواقع الأثرية والسياحية وعلى الرغم من نجاح العاملين في مجال التوعية البشرية من العاملين في حقل الآثار بإيصال مثل هذه القناعات إلى السكان المحليين فإنّ بعضا من أبناء المجتمع

المحلي غالبا ما يعبّرون عن رغبتهم في الاستئثار بمكتسبات السياحة وإمتلاك أكبر قدر منها مقابل جهود يسيرة يبذلونها بهدف الإثراء السريع ودونما التفات إلى السلبيات التى قد تتجم عن ذلك.

ولكن الحال في بلدة أم قيس تختلف عنها في كثير من المناطق التي حباها الله بنعمة احتضانها لمواقع سياحية خاصة الأثرية منها، ولعل من بين الأسباب التي ساعدت في سرعة تفهم أبناء أم قيس لقيمة الآثار وأهمية المحافظة عليها، انتماء معظمهم إلى عشائر وعائلات مترابطة ربّت أبناءها على حب الوطن، وغرست فيهم الانتماء إلى تاريخهم وحضارتهم العريقة، إضافة إلى انتشار التعليم بينهم منذ مطلع القرن الماضي، إذ أسست في بلدة أم قيس مدرسة ثانوية منذ عام 1922م، فساعد إنشاؤها على نشر الثقافة والعلم بين أبناء البلدة المنتمين إلى المجتمع العربي الإسلامي المحافظ الذي لا يقبل الإساءة إلى شواهد أمته الحضارية. وإذا كنا لا نعدم بعض الشاذين عن هذه القواعد فهم قلّة والحمد لله.

ويمثل هذا المجتمع من خلال المجالس البلدية المنتخبة التى تعاقبت على العمل التطوعي العام، فكانوا خير معين للعاملين في مجال الآثار والسياحة والأمن للوصول إلى أهدافهم التي وجدوا من أجلها وكثيرا ما شارك رؤوساء البلديات وأعضاؤها في نشر التوعية الأثرية بين أبناء بلدتهم من خلال المحاضرات والندوات والمهرجانات، يساعدهم في ذلك بعض المثقفين والشباب وبشكل خاص من تعاقبوا على رئاسة وعضوية جمعية أصدقاء الآثار في أم قيس، وهي الجمعية التى أسست عام 1995م وتضم نحو «80» عضوا الآن، يعملون لتحقيق أهدافها المتمثلة فيما يلي:

(أ) - المساعدة في التعريف بالأماكن الأثرية والتاريخية والعمل على حمايتها والمحافظة عليها بالتعاون مع مكتب آثار أم قيس.

(ب) المساهمة في أعمال الترميم والصيانة التي تجرى للأماكن الأثرية بشكل تطوعي.

(ج) إبراز التراث الحضاري من خلال دعم وتشجيع نشر الكتب وإصدار النشرات وإلقاء المحاضرات الثقافية من قبل المختصين.

(د) تنظيم الزيارات الجماعية خاصة للشباب وطلبة الجامعات والمدارس، وإعداد المعارض الأثرية البسيطة عن مدينة أم قيس الأثرية وغيرها من المواقع الأثرية والتاريخية في المملكة.

٦ - البعثات الدولية

نظرا لكون دائرة الآثار العامة هي الجهة الرسمية الوحيدة في المملكة المخوّلة بإعطاء تصاريح التنقيب أو الترميم أو المسوحات الأثرية للمؤسسات الدولية والوطنية، فإن من تعاقبوا على إدارة هذه المؤسسة اتخذوا سياسة موحدة تقتضي عدم ادخال أيّ فريق آثاري إلى أم قيس/جدارا باستثناء المؤسسات الأردنية والألمانية التي قامت بالكشف عن هذا الموقع منذ البداية، لذا فإن الفرق الدولية الوحيدة التي عملت في أم قيس هي الفرق الآثارية الألمانية إلى جانب الأعمال الآثارية التي تقوم بها كوادر الدائرة نفسها.

وقد قدّم العلماء الألمان الكثير من الجهد والمال لتطوير مدينة جدارا الأثرية خلال أربعة عقود من العمل المتواصل كشفا وتوثيقا ونشرا علميا، لم يكتفوا بكل ذلك، بل قاموا بتأسيس متحف بسيط في البلدة القديمة ليحكي قصة جدارا، وتجري حاليا محادثة رسمية بين الدائرة وبعض المؤسسات العلمية والسفارة الألمانية، لتطوير هذا المتحف وزيادة تدريب كادره الفني.

كما تمّ خلال العام الماضي تمويل المرحلة الأولى من مشروع يهدف إلى إقامة لوحات إرشادية بثلاث لغات، هي العربية والألمانية والإنجليزية، وذلك لتسهيل فهم تاريخ الموقع على الزائر لهذه المدينة المهمة، ويشمل هذا المشروع رسم خارطة آثارية للموقع ونشرة تثقيفية تعطى للسائح عن الموقع باللغات الرئيسية الثلاث، أي أن التواصل الألماني مع هذا الموقع لا يزال مستمرا سواء من خلال معهد الآثار الألماني ببرلين الذي موّل المشروع الأخير، أو من خلال معهد الآثار البروتستنتي أو السفارة الألمانية بعمان، إذ أبدى معظم من تعاقبوا على إدارة هذا المؤسسات والسفارة والملحقية الثقافية الألمانية اهتماما واضحا بآثار أم قيس، على الرغم من اختلاف اهتماماتهم وتخصصاتهم، ولعل مركز الدراسات الميدانية الألمانية في أم قيس يقف شاهدا على هذا الاهتمام على الأقل خلال مواسم التنقيب.

● الخلاصة

من كل ما تقدم نريد أن نؤكد أن تكاتف الجهود المختلفة التي تأتي من أفراد وعلماء ذوي اتجاهات وتخصصات مختلفة، يمكن ان يصل بموقع اثري جارت عليه الأيام بما حمله من كوارث طبيعية أو بشرية إلى مرحلة تجعله نقطة جذب حضاري، تستقطب آلاف الزوار من كل بقاع الدنيا، فيكون ذلك سببا لبعث الحياه فيه من جديد وسبيلا الى ترميم ما انهدم من بعض ابنيته وطريقا لتجبيير أدوات من سكنوه منذ آلاف السنين، فيكون من نتائج ذلك أن العمل الأثري، بمختلف مراحله والسياحة بما تتطلبها من أعمال ومهارات، يشكلان سببا مباشرا ومهما لتشغيل الأيدي العاملة، ووسيلة لتدريب

العاملين وتزويدهم بمعارف جديدة تساعدهم على تذليل صعوبات الحياة اليومية، والحصول على فرص العمل والتثقيف في الوقت ذاته، وتقدم تلك الجهات المسؤولة عن هذه الأعمال، كل في مجاله، فرصة لتطوير الموقع وتأهيله ونفض غبار السنين المظلمة عنه.

أرجو في نهاية هذا البحث أن أكون قد قدمت إلى القارئ الكريم صورة عن تكاتف الجهود الوطنية والصديقة التي أخلص معظم منتسبيها لأهداف مؤسساتهم، كما أخلصوا لمدينة جدارا، مع التأكيد أن كل تلك الجهود البنّاءة لا تزال في البدايات، ومازلنا نسعى إلى مزيد من العطاء من أجل إظهار قدرا أكبر من الشواهد الحضارية لمدينة الشعر والحب والجمال جدارا/أم قيس.

مراجع مختارة

- شحالتوغ، اسمى 1995

التقرير النهائي لمشروع ترميم الغرف المحاذية للمتحف أم قيس / غير منشور.

- فاخوري، قمر 1998

نظام توثيق المواقع الأثرية الأردني JADIS/ مجلد المؤتمر الرابع عشر للآثار والتراث الحضاري العربي/الشارقة

- Lux,U. 1966

Umm Qeis(Gadara), Chronique Archeologique , RB 73.

- Mittmann,S. 1970

Beitraege Zur Siedlungs - und Territorial-geschichte des nordlichen Ostjordan-landes. Abhandlungen des Deutschen Palaestina-Vereins Wiesbadan, Germany .

- Schumacher,G.1890

Northern 'Ajlun-within the Decapolis. London, England.

- Weber, Th. 1991

Gadara of the Decapolis, Preliminary Report on the1990 Season at Umm Qeis, ADAJ 35.P. 223-235.

1998

Gadara 1998 The Excavation of the Five-Aisled Basilica at Umm Qais .A Preliminary Report ADAJ .P. 443-456.

- Weber, Th. Hoffmann, A.etal. 1990

Gadara of the Decapolis. Preliminary Report of the 1989 Season at Umm Qais . ADAJ 34. P. 321-342.

- Weber, Th. And Khuri, R.G. 1989

Umm Qais- Gadara of the Decapolis. A brief Guide to the Antiquities. Amman, Jordan.

- Weber,Th. And E. Kuenzl. 1990

Das spaetantike Grab eines Zahnarztes zu Gadara in der Dekapolis, Damaszener Mitteilungen 5.

الفسيفساء في العالم العربي: مسح وتوثيق المجموعات

محمّد المنجي النّيفر

الفسيفساء في العالم العربي: مسح وتوثيق المجموعات

محمد المنجي النيفر

المقدمة

تمتلك البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط مجموعات ضخمة من لوحات الفسيفساء التي كانت توشح أرضيات المباني وجدرانها وأحيانا سقوفها، كما كانت تزين الأحواض والنافورات، واستعملت في الفترة المسيحية لكسو القبور وتوشيح المعمدانيات.

وهذه البلدان هي من الشرق إلى الغرب: سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، ويضاف إليها العراق الذي اعتبره بعض المتخصصين مهد الفسيفساء، إذ كان السومريون يستعملون في آخر الألفية الرابعة - أوائل الثالثة قبل الميلاد مخروطات طينية ملونة ومربعة حسب أشكال هندسية، لتوشيح جدران قصورهم وأعمدتها.

إلا أن أغلب هذه البلدان عرفت هذا الفن في الفترة الهيلينستية أو البونية القرطاجية، ثم ازدهرت صناعة الفسيفساء في العهد الروماني، وتواصل استخدامها بعد الفتح الإسلامي في العهد الأموي (أفريقيا) بالنسبة إلى الشرق والعهد الفاطمي (الأندلس) بالنسبة إلى الغرب.

وقد اشتهرت ورشات هذه المناطق بوفرة إنتاجها وجودته وابتكاراته، كما تشهد على ذلك الروائع الفنية التي احتفظت بها متاحف الوطن العربي ومواقعه الكثيرة، وسنتناول هذا الموضوع من خلال النقاط الرئيسيةالتالية:

١ - تطور فكرة مسح وتوثيق الفسيفساء

إن فكرة جرد مجموعات الفسيفساء القديمة ونشرها في مجلدات خاصة بها ترجع إلى أول القرن الماضي، ونذكر من بين هذه المحاولات الرائدة على سبيل المثال ما تم في تونس [1] والجزائر[2] وليبيا [3] والمغرب[4]، ورغم أن هذه الأعمال لم تعتمد منهجية علمية واضحة، فإنها تبقى أدوات عمل مهمة وفريدة لأن العديد من الوثائق تلفت بعد تسجيلها بسبب عدم صيانتها.

ثم بدأت مرحلة ثانية في أواخر الخمسينيات عرف فيها الوطن العربي تزايد الاكتشافات بفضل الحفريات العفوية أوالتي نظمتها دوائر الآثار، وأيضا الحفريات السرية غير الشرعية.

وبالطبع لم تحظ كل هذه القطع المستخرجة بالدراسة والنشر المرجوين، فمنها ما بقي غير معروف ومنها ما نقل إلى المتاحف، ونجد الإشارة إليه ضمن أدلتها [5]، ومنها ما وقع التعرض له في مقالات ومجلات محلية أو إقليمية يصعب الحصول عليها غالباً. لذا أدرك الباحثون في ميدان الفسيفساء شيئا فشيئا ضرورة تطوير المجهودات، فتوالت وتنوعت الأبحاث التي اقتصرت أحيانا على الإحصاء والتعريف بمجموعة محدودة لكنها متميزة كمجموعة حمص (Emese القديمة) [6] .

واشتملت أحيانا أخرى على وصف البساطات التي اكتشفت على نطاق البلد مثل البحث الضافي الذي خصصه الأمير موريس حافظ شهاب لاثنتي عشرة فسيفساء اكتشفت في لبنان[7]، ودعم وصف كل منها بمعطيات أثرية، وصاحبها بصور وأمثلة ورسوم، أو مثل الدراسة التي أعدها العالم الإيطالي سلفتوري أوريجيما حول اللوحات التي عثرعليها في منطقة طرابلس[8] ما بين سنتي 1911 و1943.

و هناك أيضا سلسلة أبحاث ركزت على مواقع أثبتت الدراسات أنها في غاية الأهمية، كالتي أجريت في أفاميا (Apamée) بسوريا، واستدعت إقامة الملتقيات[9] للتدارس حول ما منحته من مجموعات رائعة، أو كالتي اكتشفت بمادبا(Madaba) وجبل نبو (Mont Nebo) في الأردن وأذهلت العالم[10] بكنوزها الفسيفسائية التي كانت توشح كنائسها و مبانيها العامة والخاصة، وتبين مدى إشعاع مدرسة مادبا على المنطقة.

وبجانب هذه البحوث التي تركزت على مجموعات محدودة أو مواقع معينة، ظهرت دراسات تأليفية غيرت معلوماتنا بصفة جذرية فيما يتعلق بإنتاج الفسيفساء في المناطق الشرقية والغربية من العالم القديم وذلك منذ السبعينيات[11].

على أن كل هذه الأنواع من البحوث رغم فائدتها وإضافاتها التي لا تترك مجالا للشك، فليست هي الأنسب للقيام بخطة شاملة وكاملة لمسح ما يملكه العالم العربي من لوحات فسيفسائية.

وهذه العملية تستدعي اتباع منهجية علمية دقيقة، غايتها الأولى توثيق جميع اللوحات بالعناية نفسها على اختلاف حجمها وأهميتها العلمية البحتة، ولو كانت القطعة المحفوظة ذات أبعاد صغيرة جدا ولا تشتمل إلا على بعض الفصوص البيضاء.

فالمطلوب إذن هو وضع استمارات وصفية دقيقة مدعومة بالمعطيات الأثرية

والوثائق التي تجعلنا نتابع حالتها «الصحية» والمحافظة عليها عن كثب، وتجعلها في مأمن من الاندثار التوثيقي. والسبيل الوحيد لذلك هو إنشاء «ديوان للفسيفساء»، والقيام بعمليات جرد جديدة تتميز بالشمولية، وتعتمد الترتيب الطوبوغرافي في استعراض الوثائق.

٢- الديوان العالمي للفسيفساء:

من المعلوم أن هذه المنهجية استهل استعمالها في توثيق الخزف [12] والكتابات الإغريقية اللاتينية، ثم عممت على أنواع أخرى من الآثار كالفسيفساء والرسم والنحت... إلخ.

وأول من قام بمبادرة في هذا الميدان هو فريق البحث الفرنسي الذي وضع خطة متكاملة لنشر 'المصنف العام لفسيفساء «غاليا» [13]، الذي كان له وقع خاص لما تميز به من منهجية علمية دقيقة [14] جعلته يمهد لفكرة إنشاء «ديوان عالمي للفسيفساء» والدخول في مرحلة جديدة كان للمؤتمر العالمي الأول لدراسة الفسيفساء الإغريقية الرومانية، الذي أقيم في باريس 1963 ونشرت فعالياته في 1965 [15] دور حاسم، إذ أعطى دفعة قوية للبحث في ميدان الفسيفساء و أبرز ذاتية هذا الفن. وقد خصصت مداخلتان من بين التسع والعشرين التي ألقيت خلاله للمحور الذي يهمنا، تعرضت إحداهما لمنهجية تسجيل وترتيب الفسيفساء[16] وتطرقت الثانية إلى موضوع «الديوان العالمي للفسيفساء الإغريقية الرومانية» [17] وقد وقع إثراء العرضين المذكورين نقاش انتهى إلى أهم نقاط الاتفاق التالية:

أ- الوعي بالحاجة الماسة للقيام بإحصاء يكون كاملا و شاملا لفسيفساء العالم القديم، للمحافظة على هذا التراث الأثري المعرض أكثر من غيره للتلف،.

ب- التأكيد على ضرورة اختيار منهجية موحدة ترتكز على التقسيم الطوبوغرافي، وتأخذ بعين الاعتبار المعطيات الأثرية التي يمكن استقراؤها من المحيط.

ج- العمل على إقرار معجم موحد للمصطلحات.

ولكن تباينت الآراء بالنسبة إلى لنقطتين أساسيتين:

١- الأولى تتعلق بضبط حدود تاريخية للإنتاج الفسيفسائي الذي يجب إقحامه ضمن الإحصاءات، وهذا العنصر يختلف من مقاطعة إلى أخرى، لذا لا يمكن فرض حدود للجميع.

٢- الثانية ترتبط بأنماط الفسيفساء التي تدخل في نطاق الإحصاء: تقنية التيسيلاتوم (tessellatum)، السكتيل (sectile)، الفيقلينوم (figlinum)... الفسيفساء الأرضية، الجدارية، القبوية... و لم يحصل شبه إجماع باستثناء اللوحات المصنوعة من الحصيات الطبيعية.

و بعد بضع سنوات صدر المجلد الأول لـ «لديوان فسيفساء إيطاليا» [18] الذي كرس توجهات المؤتمر السالف الذكر،[19] واعتبر بذلك الشاهد الأول على ميلاد الديوان العالمي للفسيفساء.

ولعل التجربة الموالية التي تمت في تونس في أواخر الستينيات هي التي تهمنا أكثر من غيرها، لأنها الوحيدة، التي تمت في بلد عربي للآن، فالوقوف عندها وإبراز ما أفرزته من عوامل إيجابية وسلبية، سيساعدنا على اقتراح خطة متكاملة على مستوى الوطن العربي.

٣- التجربة التونسية

كان الشعور واضحا بأهمية الفسيفساء كعنصر أساسي في ملف الآثار في البلاد التونسية. والمكانة المتميزة التي احتلها هذا الفن في ربوعها وبفضل الاكتشافات التي جعلت عدد اللوحات يتزايد يوما بعد يوم وهو ما حمل المرحوم حسن حسني عبد الوهاب [20] - في المقدمة التي صدربها كتاب فوشى Foucher المخصص لإحصاء وتقديم فسيفساء سوسة[21] - على المطالبة بضرورة إعداد جامع للفسيفساء التونسية يكون ترتيبه حسب المناطق والمتاحف. غير أن تحقيق هذه الرغبة لم يبدأ إلا في العقد التالي عندما أقر المعهد بين أولوياته إنجاز هذا العمل، فاختار التعاون مع مجموعة من المؤسسات الأمريكية لمواجهة متطلبات هذا المشروع الضخم، وقد كانت يومذاك إمكانيات المعهد محدودة جدا، وانطلقت الأشغال في موفى سنة 1968 بداية 1969 من الخريطة عدد (٧) للأطلس الأثري التونسي.

وضم المجلد الأول من «الديوان التونسي للفسيفساء»[22] تقديما وصفيا لثلاثمائة وثماني عشرة لوحة رتبت حسب مواقع اكتشافها بما في ذلك القطع التي اقتلعت من مواقعها الأصلية، ونقلت إلى المتاحف الوطنية وكذلك التي أرسلت خارج البلاد في فترة الحماية الفرنسية.

وقد استفاد الفريق التونسي-الأمريكي من التجربتين الفرنسية والإيطالية لوضع قواعد مشروعه الضخم، كما اقتبس منهما عناصر لضبط بطاقة التعريف التي توخاها في وصف القطع، وحرص على إبراز مكوناتها وجعل أسلوبها مبسطا بعيدا عن التطويل واللغة المعقدة كثيرة الرموز، حتى تتيسر القراءة لكل الباحثين.

ولم تقتصر مساهمة الفريق التونسي-الأمريكي على تطوير أسلوب صياغة الجذاذات الوصفية للوحات، بل قدم إضافات مهمة أخرى تمثلت في دعم الاهتمام بـ:

أ- المحيط الأثري و جزئياته لاستغلال المعطيات المتوافرة ليتسنى الوصول إلى دقة أكثر في معرفة التطور المعماري للمباني التي وجدت بها اللوحات، وذلك بدراستها على أرض الواقع وتسجيل الملاحظات الدقيقة والقيام بالأسبار اللازمة عسى أن نتمكن من تأريخ صنع الفسيفساء بأسلوب علمي أكثر.

ب- الجوانب التقنية لكل قطعة من الفسيفساء: من تحليل للمواد المصنوعة بها (حجارة، رخام، زجاج، خزف...)، والاطلاع على كيفية تكوين الركيزة التي بنيت عليها اللوحة، وتفصيل الألوان وذكر مختلف درجاتها... إلخ.

ج- الاهتمام بالناحية التوثيقية في اتجاه تكثيف الخرائط والرسوم والصور حتى لأدنى جزئية، إذ يمكن أن تساعد على فهم الزخرفة أو المشهد أو الوقوف على ترميمات قديمة للبساط. وكل هذه الملاحظات تنطبق على المثال أو الأمثلة التي توضع للمبنى، حتى نتمكن في النهاية من اقتراح نظرة شاملة للوحات داخل إطارها المعماري العام.

وهذه الإضافات التي أتى بها المجلد الأول من «الديوان التونسي للفسيفساء»، كان لها الصدى الطيب لدى المختصين، مما حدا بالفريق التونسي-الأمريكي إلى تطوير عمله المتواصل بانتظام من خلال إصداره أربعة مجلدات:

- مسح أول خريطة عدد ٧ للأطلس الأثري التونسي، وهي خريطة غار الملح التي تشتمل على عدة مواقع أهمها مدينة أوتيكا القديمة (Utique) ويتكون هذا الأطلس من ثلاثة أجزاء:

- الجزء الأول[23]: يقدم مائة وخمسا وأربعين قطعة اكتشفت كلها في الحي الشمالي الشرقي لمدينة أوتيكا الممتد على ثلاث أنسولات.[24]

- الجزء الثاني[25]: يضم سبعا وتسعين قطعة فسيفساء ما زالت كلها في أماكنها الأصلية في الحي الشمالي نفسه، ولكن خارج الأنسولات الثلاث و كذلك في الحمامات العمومية.

- الجزء الثالث[26]: يحتوي على خمس وسبعين لوحة توجد الآن بالمتاحف التونسية و الأجنبية، ولم نهتد في غالب الأحيان إلى إرجاعها إلى إطارها المعماري الأصلي، كما ضم هذا الجزء لوحة اكتُشفت قرب مقر بلدية العالية.

- و خصِص المجلد الثاني لمنطقة تزخر بالمواقع الأثرية أهمها تبريومايوس (Thuburbo Majus)، وتمتد من جبل زغوان إلى وادي مليان (الخريطة عدد ٣٥ للأطلس الأثري التونسي).

وهو يحتوي على أربعة أجزاء:

- الجزء الأول[27]: يشتمل على مائة وتسع وثلاثين لوحة و جدت في منطقة الفوروم FORUM.

_ الجزء الثاني[28]: يضم مائة و سبع عشرة قطعة كانت توشح حمامات الصيف وحمامات الشتاء العمومية وبعض المباني الدينية، وكذلك المنازل المتوزعة في القسم الجنوبي الشرقي للمدينة.

- الجزء الثالث[29]: رتبت به ست وثمانون لوحة مكتشفة في المنطقة الغربية للموقع.
- الجـزء الرابع[30]: يحتـوي على الثـلاث والتـسعين قطعـة المتبـقـيـة من فسيـفـسـاء تبريومايوس و ضواحيها، و خاصة المجموعة المتأتية من موقعي بئر شانة وزغوان.

و لئن تواصلت الدراسة في هذا المجلد حسب منهجية الكتاب الأول، فالملاحظ أن المجلد الثاني شهد تدعيم التعريف بالناحية المعمارية و إبراز خصائصها، وذلك بتكثيف وتنويع المخططات العامة للموقع، والأمثلة الجزئية لمختلف الأحياء والرسوم التفصيلية للمباني وللتركيبات الفسيفسائية، مما يجعل من هذا الكتاب مرجعا للباحثين ليس في ميدان الفسيفساء فقط، بل كذلك للمهتمين بالهندسة المعمارية المنزلية. هذا بالإضافة إلى التقدم الذي تحقق بالنسبة لمعرفة التسلسل التاريخي للموقع، وذلك بفضل العمل الميداني والأسبار التي أجريت.

– ثم صدر الجزء الأول[31] من المجلد الثالث وهو يقدم سبعة وخمسين بساطا تزينت بها أربعة منازل ضخمة بالحي الجنوبي الغربي لمدينة تزدروس القديمة (الجم) أحد أشهر المواقع التونسية.

– أما المولود الأخير في سلسلة «الديوان التونسي للفسيفساء» فهو الجزء الأول [32] من المجلد الرابع المخصص لقرطاج، وقد أنجز بالطريقة نفسها التي دأب عليها فريق الديوان، وهو يحتوي على مائتين قطعة اكتشفت بما يعرف الآن بمنتزه حمامات أنطونيوس، و تتوزع على ست عشرة من أنسولات مخطط مدينة قرطاج القديمة.

ويعد كلا الجزءين الأخيرين بمنزلة العينتين اللتين تعكسان ثراء و تنوع الإنتاج الهائل للموقعين، وتعطي فكرة عما يمكن أن يتطلبه إحصاء منهجي ثابت لكل اللوحات التي جادت بها أرضهما. فالمهمة إذن شاقة والغاية طموحة تستدعي نفسا طويلا وتجنيد عدة فرق في آن واحد.

و لو تأملنا في مجمل هذا العمل الدؤوب، الذي أدى إلى نشر تسعة أجزاء من «الديوان التونسي للفسيفساء»، لتبينا أنه ارتقى بطريقته العلمية إلى مستوى عال جعله يؤثر من خلال بعض إضافاته، في دواوين أخرى «كالمصنف العام لفسيفساء غاليا»[33]. فالعملية، كما ذكرنا، حققت نجاحا من الناحية العلمية، حيث أسفرت عن تسجيل ألف و ست من اللوحات توثيقا محكما ونهائيا، ومكنت الأبحاث من إرجاع كثير من هذه القطع إلى محيطها الأصلي الذي لم يكن معروفاً، كما أدت إلى استغلال المعطيات الأثرية الصحيحة التي لولاها لما توصلنا إلى تحسين معرفتنا بتاريخ تطور إنتاج الفسيفساء في تونس بهذه الدرجة.

و لعل ما ساعد على تبوؤ هذا الديوان المكانة التي حظي بها، هو استعمال اللغة الفرنسية التي أعطته بُعداً عالميا مكن المختصين والباحثين من الوصول إلى محتواه بسهولة. ومن المعلوم أن قضية اللغة لها أهمية بالغة، وهي مرتبطة أيضا بمسألة المصطلحات التي تطلب ضبطها مجهودا تواصل عدة سنوات، و كان لفريق ' المصنف العام لفسيفساء غاليا ' الفضل الكبير في إعداد جامع أولي [34] باللغة الفرنسية لرسوم بيانية عامة وجزئية لتركيبات زخرفية هندسية، وقد ساهم هذا العمل في تقريب لغة الباحثين في وصف هذه الأشكال و الزخارف وإعطائها مزيدا من الدقة. ثم تطور هذا الإنجاز كما وكيفا وإثراء من طرف المختصين في العالم ليتحول إلى مرجع مصطلحات ورسوم لا غنى عنه.

وقد صدرالجزء الأول من هذا المعجم[35] في باريس شاملا لأكثر من ألف وست مائة رسم - خطه فنان ماهر بريشته[36] - لتركيبات هندسية ونباتية مرتبة حسب أصنافها الكبرى. وقد جاء كل رسم مصحوبا بتسميته بالفرنسية وما يعادلها بدقة في أربع لغات أخرى هي الإنجليزية والألمانية والإسبانية والإيطالية. ويستعد الفريق نفسه لنشر الجزء الثاني من هذا المعجم الذي سيجمع التركيبات الموجهة زخرفتها نحو المركز[37].

على أن التقدم العلمي الذي حققه الفريق التونسي-الأمريكي خلال إنجازه هذا القسط من مشروع «الديوان التونسي للفسيفساء» لم يصحبه بالتوازي كما كان مؤملا تكوينا مركزا للطلبة والباحثين الشبان في ميدان الفسيفساء والهندسة المعمارية والتصوير والرسم الفني لمواصلة هذا المجهود فيما بعد، بل سجلنا بعض المشاركات الموسمية والعرضية فقط.

وإلى جانب هذا النقص في ميدان التكوين، فإن مشروع الديوان لم يعط لمسألة الصيانة أهميتها الحتمية، ولم تتوافر لديه الإمكانات الضرورية لوضع خطة للمحافظة على اللوحات المدروسة حسب المواصفات العالمية الحديثة التي وقع إقرارها منذ أواخر السبعينيات[38]، بل تواصل الترميم ولكن بصفة محدودة وتقليدية.

٤- الواقع العربي:

بعد استعراض التجربة التونسية ومحاولة تقييم نتائجها التي تبقى محدودة، نشير إلى أن المشروع اعتراه فتور في السنوات الأخيرة لعدم تجديد إمكاناته البشرية و المادية وهو مهدد الآن بالتوقف، وهذا مؤسف خاصة إذا نظرنا إلى المشكلة من زاوية الواقع العربي، فاهتمام الأثريين العرب بميدان الفسيفساء لا يرقى إلى مستوى تراثنا الضخم.

فحضورنا في المؤتمرات الدورية التي تنظمها «الجمعية العالمية لدراسة الفسيفساء القديمة» كان محدودا كما هو موضح في الجدل التالي:

عدد الملتقى	المكان والسنة	صدور الفعاليات	المشاركة العربية
I	باريس 1963 Paris	باريس 1965	تونس (1) لبنان (1)
II	فيان 1971 Vienne (فرنسا)	باريس 1975	تونس (3) لبنان (1)
III	رفينا 1980 Ravenne (إيطاليا)	رفينا 1984	تونس (2) لبنان (1) ليبيا (1) سوريا (1)
IV	تراف 1984 Trèves (ألمانيا)	باريس 1994	تونس (4)
V	باث 1987 Bath (بريطانيا)	آن آربر 1994 Ann Arbor (USA)	تونس (4)
VI	بلنثيا – ماردا 1990 (إسبانيا) Ralencia - Mérida	قوادلخارا 1994 Guadalajara	تونس (2)
VII	تونس 1994 Tunis	تونس 1999	الأردن (1) تونس (7) الجزائر (2) لبنان (1)
VII	لوزان 1997 Lausanne (سويسرا)	لوزان قيد الطبع	تونس (4)

وهذا الغياب ليس من شأنه إعطاء دفع للدراسات الخاصة بفن الفسيفساء ولا العمل على مزيد الاعتناء بتراثنا الفسيفسائي. ثم إننا لو رجعنا إلى التقارير التي عرضت خلال المائدة المستديرة التي دعت إليها «الجمعية العالمية لدراسة الفسيفساء» ونظمتها يوم 7-7-1994 بباريس حول «الديوان العالمي للفسيفساء»[39] نلاحظ أن خمسة منها تهم الوطن العربي، وأن المشاركين الأجانب تكفلوا بتقديم أربعة منها، وذلك نظرا إلى غياب ممثلين من مصر وسوريا والجزائر والمغرب[40]، على أن هذه المشاريع لم تبدأ بعد في نشر مجلداتها باستثناء الكتاب الذي أصدره العالم البولوني داشفسكي Daszewski بخصوص الفسيفساء المصرية، التي تعود إلى العهد الهيلينستي و الفترة الرومانية الأولى[41].

والحقيقة أن هذا العمل هو نتيجة مجهود شاق وفردي تقدم به في جوان عام 1979 الباحث المذكور لنيل أطروحة تأهيل من جامعة فروفيا. (Varsovie)، وإن لم تكن هذه النشرة نابعة من مشروع ديوان وطني للفسيفساء، فإنها تكون إنجازا علميا طيبا، فقد أحصت ثلاثا وخمسين لوحة جلها من منطقة الإسكندرية، وقع ترتيبها حسب المنهجية التي أقرتها «الجمعية العالمية لدراسة الفسيفساء»، ووضعتها في إطارها المعماري والاجتماعي-التاريخي.

وهكذا نتبين من خلال حقيقة هذا الوضع أهمية طلب المشاركين في المؤتمر الخامس عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي، بأن توصي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإعداد هذه الدراسة، فهو نابع من دون شك من شعورهم بضرورة القيام بمبادرة سريعة في هذا الميدان لتدارك الوضع. ولا يمكن لمبادرة بهذا الحجم أن يكتب لها النجاح من دون تبنيها من قبل المنظمة العربية المختصة، ومن دون ضبط منظومة متكاملة على مستوى العالم العربي.

٥- الخطة المستقبلية:

1- الغايات:

إذا أردنا أن تكون هذه الخطة ناجعة وفعالة، فيجب أن تراعى فيها ثلاثة عناصر أساسية هي:

أ- البحث العلمي:

وفي هذا الصدد يجب إعطاء الأولوية المطلقة لجرد وإحصاء كل المجموعات المحفوظة بالبلدان العربية حسب منهجية «الديوان العالمي للفسيفساء» التي تعتمد التقسيم الطوبوغرافي، وترتيب الوثائق حسب مكان اكتشافها الأصلي وإرجاعها إلى محيطها المعماري. ونظرا إلى ما تتطلبه هذه الطريقة من دقة في البحث تستدعي وقتا طويلا وإمكانيات مادية وبشرية كبيرة، كما بيناه من قبل، فيجب الاسترشاد بالبحوث التي تشابه هذه المنهجية، ولكنها تتطلب مجهوداً وإمكانات أقل، مثل الدراسات الشاملة التي تعنى بموقع واحد (monographie) خاصة إذا كان وصف اللوحات فيها مطابقا للقواعد التي أقرها «الديوان العالمي للفسيفساء».

ب- التكوين:

إن إعداد كوادر عليا وكفؤة علميا وتقنيا لتكوين فرق التدخل وتأمين استمرارية المشروع يمكن أن يتم في مرحلة أولى عن طريق المنح الدراسية التي تدخل في إطار الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة، ريثما يقع إنشاء معهد عربي متخصص في دراسة و

صيانة الفسيفساء في أحد بلدان الوطن العربي.

ج- أما العنصر الثالث الذي لا يقل أهمية عن البعدين السابقين للمشروع فهو يتعلق بصيانة وترميم المجموعات والمحافظة عليها والتي يتم إحصاؤها ونشرها.

ومن المعلوم أن الطرق التقليدية لم تعد سارية المفعول، وقد أكد ذلك المشاركون في الندوات الست التي نظمتها دوريا «اللجنة الدولية للحفاظ على الفسيفساء»[42] بالتعاون مع «المركز الدولي للدراسات من أجل المحافظة على الممتلكات الثقافية وترميمها» (الأيكروم-ICCROM - روما). كما ألحوا، انطلاقا من تجاربهم الحديثة، على ضرورة حظر استعمال الإسمنت في عمليات الترميم، وأوصوا في هذا الصدد بضرورة المحافظة على اللوحات في أماكن اكتشافها الأصلية، وعدم نقلها إلا في حالات استثنائية.

2- الأجهزة:

أ- أول جهاز يفرض نفسه هو بعث «لجنة فسيفساء البلدان العربية» على مستوى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بحيث يوكل إليها ما يلي:

_ مهمة ضبط مراحل الخطة المستقبلية وتفاصيلها.

_ التنسيق بين مختلف البلدان العربية التي يهمها الأمر.

_ ربط الصلة بين المنظمة و«الجمعية العالمية لدراسة الفسيفساء القديمة»[43] (AIEMA).

ب- العمل على تكوين لجان وطنية لدراسة الفسيفساء القديمة على غرار ما جرى بحثه في تونس في عام 1979، لتنشيط البحث في هذا الميدان والقيام بمحاضرات علمية.

ج- المبادرة إلى تكوين لجنة من المختصين الأكفاء لوضع معجم المصطلحات العربي الذي يتطلب مشاركة أعضاء يتقنون استعمال لغتين على الأقل (العربية والفرنسية أوالعربية والإنجليزية)، حتى يتيسرلهم نقل المفردات التي أدرجت بالمعجم الأوروبي [44]، ويتمتعون بمعرفة عميقة بالزخرفة والتركيبات المستخدمة في توشيح لوحات الفسيفساء.[45]

د- إنشاء بنك للمعلومات المتعلقة بالفسيفساء العربية يكون مقره «الأليكسو» في تونس، يتولى الجمع والتسجيل الآلي للجذاذات الوصفية التي تنجز في الوطن العربي وكذلك الوثائق التصويرية.

3- البرنامج:

إن الخطة المستقبلية المقترحة تمثل مشروعا طموحا لـ « لجنة فسيفساء البلدان العربية» المقترحة أن تضبط مختلف مراحله وجزئياته. ويبدأ هذا العمل بتقييم الثروات

الفسيفسائية العربية الموجودة بالمواقع والمتاحف، ذلك أن هذه الكنوز يختلف حجمها من بلد إلى آخر، فما جادت به أرض مصر مثلا لا يزال أقل بكثير مما اكتشف في سوريا والأردن وتونس.

وحتى يتم ضبط الخطة الشاملة التي ترمي إلى إحصاء كل المجموعات الفسيفسائية العربية ووضعها قيد التنفيذ، يجدر التفكير في إقرار برنامج قصير المدى يكون بمنزلة التجربة والعينة في اختبار المنظومة العامة.

ويمكن أن يرتكز هذا البرنامج على مشروعين محدودين ينطلق أحدهما في بلد مشرقي والآخر في بلد مغربي. ولعل تونس تبدو من هذا المنظورمثالا مفضلا نظرا للتجربة الدولية التي عاشتها، والرصيد الذي تكون لها من خلال إصدارها أول قسم من مجلدات ديوانها الفسيفسائي، ومن خلال قيام «اللجنة التونسية لدراسة الفسيفساء» بالتعاون مع وزارة الثقافة (46) بمرحلة أولية لاختبارمشروع تسجيل آلي للوثائق، ووضع جذاذة نموذجية باللغة الفرنسية يستحسن اعتمادها لإقرار جذاذة موحدة باللغة العربية.

وأملنا وطيد في أن تساهم هذه الدراسة الأولية في إرساء قاعدة يتم إثراؤها خلال أعمال المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي، وتكون دعوة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لإعطاء هذا الموضوع ما يستحقه من أولوية، والعمل على تركيز دعائم الديوان العربي للفسيفساء.

الهوامش

1 - P. GAUCKLER, Inventaire des mosaïques de la Gaule et de l'Afrique II, Afrique- Proconsulaire,

.1915 Paris 1910 ; A. MERLIN, Id. II (supplément) Ibid, (Tunisie)

2 - G. de PACHTERE, Inventaire des mosaïques de la Gaule et de l'Afrique III, Afrique proconsulaire, Numidie , Mauritanie (Algérie), 1911.

S. AURIGEMMA, I Mosaici di Zliten, Roma - Milano 1926. –

S. et A. AB- – 4 L. CHATELAIN, Inventaire des mosaïques du Maroc ; DUL-HAK, Catalogue illustré du département des Antiquités gréco-romaines au musée de Damas (Damas 1951).

de Damas (Damas, 2 S. et A. ABDUL-HAK, Les trésors du musée national éd.; s.d.).

محمد أبو الفرج العش، عدنان الجندي و بشير زهدي، المتحف الوطني بدمشق- دليل مختصر، دمشق 1969.

A. BOUNNI, fig. 1, Les catacombes d'Emèse, (Homs), en Syrie, Archeologia 37- (nov. Déc 1970) p.42- 49.

7 - Bulletin du Musée de Beyrouth M. CHEHAB, Mosaïques du Liban', XIV- XV, Paris 1957- 1959.

8 - S. AURIGEMMA, Tripolitania I : I Mosaici, Rome, Istituto poligrafico dello stato, 1960.

9 - Colloque Apamée de Syrie, Bilan des recherches archéologiques – 1965- 1968, Miscellanea

Bruxelles 1969).

- Colloque Apamée de Syrie, Bilan des recherches archéologiques 1969-7 1971, Miscellanea

Bruxelles 1972).

- Colloque Apamée de Syrie, Bilan des recherches archéologiques 1973-1979, (Bruxelles 1984).

هذا إلى جانب المقالات التي صدرت في المجلدات الأخرى Miscellanea ١ ، ٢ ، ٣ ،٤.

10 - أنظر ميشيل بيشريللو، مادبا كنائس و فسيفساء، مطبعة الآباء الفرنسيسكان القدس 1993.

11 - بالنسبة إلى الشرق نذكر على سبيل المثال:

J. BALTY, Mosaïques antiques de Syrie (Bruxelles 1977), Id. La - mosaïque antique au Proche - Orient I. Des origines à la Tétarchie, Aufstieg und Niedergang der römischen welt II (Berlin- New York 1981) p. 347- Chronologie, Iconographie, 429. Id. Mosaïques antiques du Proche- Orient, interprétation, Paris 1995.

- P. DONCEEL-V_UTE, Les pavements des églises byzantines de la Syrie Le" .et du Liban. Décor, archéologie et liturgie, Louvain-La-Neuve 1988, Id VIIe siècle dans les mosaïques du Proche-Orient", VI Coloquio internacion-al sobre mosaico antiguo, Palencia- Mérido, Guadalajara 1994, p. 207- 222. Dossiers de l'archéologie n_ 15 - R. SAIDAH, 'Liban Syrie- Jordanie', Mars-Avr. 1976, p. 93- 100.

ونذكر بالنسبة- H. LAVAGNE, La mosaïque, Coll. Que sais-je, Paris 1987

إلى الغرب ما جاء في كتيب:

ANRW II, p.266- 319 J.P. DARMON "Les mosaïques en Occident I ", -

وكذلك المقال التـــالي:

12 - Corpus Vasorum.

13 - H. STERN, Recueil général des mosaïques de la Gaule, Paris t I (13 Gaule Belgique) fasc. 1,2 et 3
(1957, 1960 et 1963).

14 كما صدرت في الفترة نفسها دراسات شملت التراث الفسيفسائي لألمانيا وسويسرا، إلا أنها لم تكن بالدقة و لم تلق الصدى نفسه، انظر:

K. PARLASCA, Die römischen Mosaiken in Deutschland, Berlin 1959.
on GONZENBACH, , Die römischen Mosaiken der Schweiz, Bâleرv.
1961.

15 - La mosaïque gréco-romaine, Editions CNRS, Paris 1965.

16 - H. STERN, 'Méthode de classement des mosaïques gréco-romaines', CMGRI, Editions CNRS, Paris 1965, p. 353- 361.

17 -Th. KRAUS, " Autour d'un corpus International des mosaïques gréco-romaines, CMGRI, Editions CNRS, Paris 1965, p. 363- 372.

18- M.L. MORRICONE MATINI, Mosaici antichi in Italia, Regione prima, Roma : Reg. X Palatium, Roma 1967.

١٩ - فقد اعتمدت العالمة الإيطالية الترتيب الطوبوغرافي في جردها للقطع، وأبدت اهتماما بالمحيط الأثري ونتائج الحفريات والأسبار وأفسحت حقل البحث ليشمل أنماطا لم يسجلها المصنف الفرنسي ووفرت عديد الصور التوثيقية.

20 - الرئيس السابق للمعهد القومي للآثار و الفنون بتونس.

21 - L. FOUCHER, Inventaire des Mosaïques de Sousse, Tunis 1960.

وضع فوشي ترتيب اللوحات انطلاقا من الخريطة عدد ٥٧ للأطلس الأثري التونسي التي تضم مدينة سوسة، ثم قسم مخططها إلى مربعات يساوي ضلعها 500م، غير أن لهذا النوع من التقسيم جانبا سلبيا يتمثل في شطر مواقع متلاصقة تكون الوحدة السكنية نفسها وتفصل أحيانا بين مجموعة متكاملة من اللوحات.

22 - Corpus des mosaïques de Tunisie.

23 - M. A. Alexander, M. Ennaifer, J.gretzinger, G.p.r Metraux, M. Spi- 23 ro, Utique, Insulae I-ii-iii, Tunis 1973.

٢٤ - الأنسولة تعني مساحة أرض تحدها أربع طرقات متوازية و متعامدة ضمن تخطيط للمدينة القديمة. Insula .

25 - C. Duliere, S. Ben Baaziz, J. Gretzinger, G.p.r. Metraux, D. Soren, Utique, Les Mosaïques In Situ En Dehors Des Insulae I-ii-iii, Tunis 1974.

26 - M. A. Alexander, S. Besrour, M. Ennaifer, A. Ben Abed, C. Duliere, Utique, Les Mosaïques Sans Localisation Précise Et El Alia, Tunis 1976.

ben Mansour, D. 27 - Sor –M. A. Alexander, A. Ben Abed, S. Besrour En, Thuburbo Majus, Les Mosaïques De La Région Du Forum, Tunis 1980.

28- A. Ben Abed- Ben Khader, M. Ennaifer, M. Spiro, M. A. Alexander, D. Soren, Thuburbo Majus, Les Mosaïques De La Région Des Grands Thermes, Tunis 1985.

29- A. Ben Abed- Ben Khader, Thuburbo Majus, Les Mosaïques De La Région Ouest, Tunis 1987.

30- M. A. Alexander, A. Ben Abed- Ben Khader, D. Soren, M. Spiro, Thu-

burbo Majus, Les Mosaïques De La Région Est. Mise À Jour Du Catalogue De Thuburbo Majus Et Les Environs, Tunis 1994.

31- C. Duliere, H. Slim, M. A. Alexander, S. Ostrow, J.g. Pedley, D. Sor-

32 - A. Ben Abed- en, Thysdrus- El Jem- Quartier Sud-ouest, Tunis 1996. Ben Khader Et Alii, Karthago- Carthage, Les Mosaïques Du Parc Archéologique Des Thermes D'antonin, Tunis 1999.

٣٣- انظر على سبيل المثال bulletin De L'aiema N_ 15, P.432-433

32 - Répertoire Graphique Du Décor Géométrique Dans La Mosaïque Antique, Bulletin De L'aiema N_ 4, 1973.

35 C. Balmelle Et Alii,le Décor Géométrique De La Mosaïque Romaine, Paris 1985.

هذا و قد أضيف إلى هذا المعجم قائمة للمختصرات البيبليوغرافية وأخرى للمفردات المستعملة ومعانيها مدرجة في اللغات الخمس المذكورة.

36 - ريشار برودوم Richard Prudhomme

37 - Compositions centrées.

38- Mosaïque n_2 Sauvegarde, Carthage 1978. Périgueux 1980. ICCROM, Rome 1981.

فسيفساء رقم 2- الصيانة، قرطاج، 1978 بيريقو 1980، إيكروم 1981.

أعد النص العربي عبد القادر القليبي والمنجي النيفر تونس 1987، وقد وزّع هذا الدليل العملي لصيانة الفسيفساء على دوائر الآثار بالبلدان العربية.

39 - انظر Bulletin de l'AIEMA, Fasc. n_ 15, Paris 1994- 1995, p.429- 441.

40 - لم يحضرهذا الاجتماع من بين الدول العربية إلا تونس.

W. DASZEWSKI, Corpus of Mosaics of Egypt : I - Hellenestic and Ear-

41 - man Period. Mainz am Rhein 1985. ly Ro

وقد تعهد الباحث نفسه بإعداد جزء ثان للوثائق التي يرجع عهدها إلى ما بعد القرن الثاني الميلادي.

42 - Comité International pour la conservation de la mosaïque.

43- Association Internationale pour l'Etude de la Mosaïque Antique.

44 - انظر الهامش عدد 34 و35.

45 - ذكرنا سابقا أن الجزء الأول من المعجم الذي صدر في باريس سنة 1985 ضم وحده 1600 رسم فضلا عما سيقدمه الجزء الثاني الذي هو قيد الطبع.

46 - الإدارة الفرعية للتنظيم والأساليب الإعلامية.

مشروع المركز العربي للدراسات الأثرية

ناصر حسين العبودي

(وزارة الثقافة والإعلام - دولة الإمارات)

مشروع المركز العربي للدراسات الأثرية

إعداد: ناصر حسين العبودي

مقدمة:

يتمتع الوطن العربي بموقع متميز قل نظيره في قلب العالم، وعلى الأخص فيما يسمى بالعالم القديم، وإذا ما نظرنا إلى العالم القديم الذي يشغل العالم العربي اكثر أجزائه، نلاحظ أن بلدان العالم العربي تضم أقدم وأهم الحضارات، منذ فجر التاريخ، ويكفي العالم العربي فخرا أن بدايات الحضارة العالمية ظهرت على ضفاف نهرين خالدين فيه هما وادي النيل ووادي الرافدين.

لقد ظهرت في العالم العربي حضارات عريقة، يشهد العالم بقدمها وأهميتها ومساهمتها الإيجابية في الحضارة الإنسانية، فظهرت في وادي النيل الحضارة الفرعونية وامتدت شرقا وجنوبا إلى السودان، وفي وادي الرافدين ظهرت الحضارة السومرية والأكدية والبابلية والآشورية، وفي بلاد الشام ظهرت حضارات كالفينيقية والعمورية والكنعانية، وعرفت الحضارة السبئية والمعينية والحميرية باليمن، وعرفت كذلك حضارات بمنطقة الخليج وبلاد المغرب العربي وتداخلت وامتزجت هذه الحضارات فيما بين بلدان الوطن العربي، وتشهد الآثار المكتشفة في البلاد العربية على هذا الاتصال الحضاري من خلال العثور على اللِّقى الأثرية التي تعود لبلد عربي في البلد الآخر.

إن الوطن العربي يشكل وحدة حضارية واحدة تعود أقدمها إلى العصور الحجرية القديمة، ثم توالت فترات حضارية مثل العصور البرونزية والحديدية والفترات الهيلنستية والرومانية وصولا إلى الإسلامية، والتي عمّت مختلف المناطق من البلدان إلى المدن والقرى، ولبعد المسافة بين البلدان في العالم العربي فقد تقاربت بعض الحضارات بين أقاليم جغرافية في الوطن العربي بدرجة اكبر من غيرها البعيدة، فمثلا ظهرت أقاليم حضارية مثل إقليم الخليج والجزيرة العربية وإقليم وادي الرافدين وسوريا وإقليم بلاد الشام وإقليم وادي النيل. ويشمل مصر والسودان، كذلك تشكلت وحدة إقليم المغرب العربي، والذي يشمل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، إلا أن ليبيا من ناحية أخرى ارتبطت مع حضارات وادي النيل، كذلك اشتركت بعض الأقاليم العربية في التشابه الحضاري مثل دول الخليج العربي الساحلية ومنطقة بحر العرب مثل عُمان واليمن، وكذلك المدن الساحلية في البحر الأبيض المتوسط مثل لبنان وسوريا ومصر وليبيا وتونس والجزائر وحتى المغرب.

لقد حُددت الفترات الحضارية في الوطن العربي زمنا منذ الألف العاشر قبل الميلاد، والدراسات الحديثة تشير إلى بداية ظهور الإنسان العاقل (النياندرثال) في الوطن العربي في شمال العراق وسوريا، وتضيف الدراسات مصر والسعودية أيضا إلى ذلك، ويكفي العرب فخرا ان بداية ظهور الكتابة كانت في البلاد العربية إضافة إلى الكثير من المفردات الحضارية الهامة.

لقد عمل العلماء والباحثون العرب وغيرهم من الأجانب لإظهار هذه الحضارات العربية، وان تاريخ البحث الأثري المنظم في الوطن العربي ليس بالحديث بل يرجع تاريخه إلى قرنين سابقين من الزمان تقريباً، ولقد اظهر هؤلاء الباحثون الكثير من المعلومات الحضارية عن هذه المنطقة العربية. وتكاد تكون البلاد العربية ذات حظ وافر في البحث والدراسة دون غيرها من البلدان، وهذا بالتأكيد ليس ناشئاً إلا من المخزون الحضاري العميق والغزير الذي تتمتع به البلاد العربية.

لقد بدأ الباحثون الغربيون أولا مهمة البحث عن آثار البلاد العربية، رغبة في إزاحة الستار عن هذه البلاد الغامضة بالنسبة لهم من ناحية، والبحث عن الآثار بهدف الإثراء أو السرقة أو البحث العلمي المجرد من ناحية ثانية، وكشف العلماء الأجانب ثم العرب عن المخزون الحضاري الذي يقع في باطن الأرض العربية، وتأكد لهم أن هذه البلاد تحوي على حضارات ذات أهمية بالغة، وإن نتائج الاكتشافات مذهلة، وانه من الضروري متابعة هذه الأعمال والاكتشافات، وعزم الغربيون من السياسيين على استمرار التنقيب عن الآثار في البلاد العربية حتى لو رفض مواطنو هذه البلاد ذلك، وتم التنقيب واستخرجت الآثار من باطن الأراضي بطرق علمية صحيحة وغير صحيحة، وأودعت في المخازن، ونقل أنفَسُها وأهمها واغلبها إلى بلاد الممثل الأجنبي، ومازالت هناك حتى اليوم.

ولكن ظهر جيل من العلماء العرب المتخصصين في مجال الآثار والمتاحف عملوا بجد وإخلاص، وحلّوا محلّ الأجانب، وتأسست الدوائر الأثرية والمتاحف في طول البلاد العربية وعرضها، وتجمع علماء الآثار العرب منذ نحو نصف قرن من الزمان، وتدارسوا موضوع الآثار تحت مظلة الجامعة العربية من خلال المؤتمر الأول للآثار في البلاد العربية، واتى جيل ثان ليكمل المسيرة للاهتمام بهذا المرفق الحضاري، ولكن لايزال العرب متلقين لهذا العلم والتخصص، يسعون جاهدين لردم الهوة بينهم وبين غيرهم من الباحثين من دول العالم الأخرى، كما سعى بعض الباحثين العرب الآخرين إلى افتتاح العديد من أقسام الآثار في الجامعات العربية وزيادة الاهتمام بتدريب العاملين في مجال الآثار والمتاحف.

إن العرب وهم يهتمون بآثارهم وتراثهم الحضاري (أي آثار وطنهم) لم يكن في نيتهم منع غيرهم من الأجانب من العمل والبحث في بلادهم، بل كان هدفهم الاستزادة والتعلم والاّ يكون هذا العلم والعمل حكرا على الغرباء، فهم يرون انهم الأحق والأولى بالبحث والدراسة والتنقيب عن آثار بلادهم وآثار أجدادهم. ومن هذه النقطة الجوهرية المهمّة أتت توصية مؤتمر الآثار الخامس عشر في البلاد العربية الذي عقد في دمشق عام ٢٠٠٠، وموافقة وزراء الثقافة العرب على هذه التوصية الداعية لإعداد دراسة لإنشاء مركز عربي للدراسات الأثرية في الوطن العربي.

ولقد كُلِّفت بعمل هذه الدراسة تمهيدا لعرضها على مؤتمر الآثار السادس عشر في البلاد العربية الذي عقد بدولة الكويت نهاية عام ٢٠٠١، وانني اشكر مكتب اللجنة الدائمة للآثار والتراث الحضاري بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية، على هذه الثقة الغالية.

• خطوات الدراسة:

لقد بدأت بإعداد النقاط الرئيسية لهذه الدراسة بسؤال المتخصّصين والعاملين العرب في حقل الآثار في البلاد العربية عن رؤيتهم لهذا الموضوع، وماذا يريدون من هذا المركز، وهل هناك ضرورة لهذا المركز ؟ إضافة للبحث في معرفة: هل هناك مركز عربي مشابه له في الوطن العربي، أو مركز عربي في دول أجنبية، أو مركز عربي إقليمي أقامته بعض الدول العربية يدرس ويبحث الآثار في البلاد العربية؟ وقد كان الجواب بالنفي، إذ لا وجود لمركز عربي قومي مشابه للمقترح عدا وجود مراكز عربية تعمل في تخصصات مختلفة غير الآثار، بعضها مستقل وبعضها الآخر مرتبط أو يعود إلى بعض المنظمات العربية أو منظمات دولية في الوطن العربي، وعلى سبيل المثال هناك مركز التراث الشعبي لدول مجلس التعاون الخليجي في (الدوحة) قطر، والمركز الإقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية في البلاد العربية، والذي أنشأته منظمة اليونسكو منذ عقدين من الزمن ومقره الآن في بغداد، ومراكز محلية في ليبيا وتونس والجزائر كل على حدة، وعلى هذا الأساس أصبح واجبا علي أن أبدأ من الخطوة الأولى لدراسة تأسيس مركز عربي للدراسات الأثرية.

• واقع قطاع الآثار في البلاد العربية اليوم:

لا شك أن في البلاد العربية اهتماماً بالغاً وراقياً بالآثار والمتاحف، فكل الدول العربية تقريبا لديها تشريعات تحمي آثارها، ومر على هذه التشريعات والقوانين في

بعض الدول العربية قرابة نصف قرن، وبعض البلاد لديها مجالس للآثار، وهناك وزارات وهيئات ودوائر ومصالح ترعى هذا المرفق الحيوي، وقد أنشأت بعض الدول العربية كليات وأقساماً في الجامعات لتخريج متخصصين في علم الآثار، وبعد أن كان الأمر مقصورا على تخصص واحد أصبح هناك عدة تخصصات فرعية في علم الآثار، مثل دراسة الحضارات المحلية للدول المجاورة، إضافة إلى تخصصات مثل الصيانة والترميم والانثروبولوجيا، ويلاحظ كذلك ازدياد أعداد المتخرجين في حقل الآثار والكثير منهم ابتُعِث إلى دول أجنبية بهدف الحصول على شهادات تخصص عليا، وأنشأت هذه الهيئات والدوائر العربية فرق بحث ومسح وتنقيب تقوم بالبحث عن الآثار في بلادهم وبلاد عربية أخرى، إلا أن هناك الكثير من البعثات الأجنبية العاملة في مواقع الآثار في البلاد العربية تعمل منذ عقود من السنين، إضافة لتواجد ممثلين لهذه الدول العربية في المحافل العربية والدولية من مؤتمرات وندوات ولقاءات وورش عمل، أصبح لهم صوت مسموع في المحافل الدولية، ولكن ما يلاحظ على الوطن العربي اليوم هو العمل القطري أو الإقليمي، وعدم الاشتراك في أعمال عربية مشتركة إلا نادرا، وأن معرفة أبناء الوطن العربي بالدول العربية الأخرى في مجال الآثار والحضارة العربية يبقى قليلاً وضعيفاً وناقصاً، إضافة لتفاوت المعرفة الحديثة، وبالتقدم العلمي في مجال علم الآثار والمتاحف بين مختلف بلدان الوطن العربي.

ولا شك في أن ذلك ناشئ من وجود الإمكانات المادية والقناعة الإدارية الرسمية بهذا المرفق، والمؤسف أن الدول العربية تنظر بإعجاب لعمل البعثات الأجنبية العاملة في بلادها، وكثيرا ما تكلف بالعمل التنقيبي والترميم والدراسة واعتبار دراستها حجة لا يجوز مناقشتها أو التشكيك فيها، ولا شك أن هذا الشعور ناشئ من القصور العلمي الذي يعيشه العلماء العرب أنفسهم (إن وجد) من ناحية، وضعف الثقة من قبل الأجهزة الرسمية المسؤولة عن الآثار في البلاد العربية في الباحثين الآثاريين العرب من ناحية ثانية، أما فيما يتعلق بالأبحاث والدراسات عن الآثار في البلاد العربية، فمنها ما هو معد باللغة العربية ولكن هناك الكثير منها معد بلغات أجنبية أغلبها باللغة الإنجليزية والفرنسية وبدرجة ثانية الألمانية والإيطالية والأسبانية، وأخيرا اليابانية. هذه الأبحاث أعدتها البعثات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية، إضافة لقيام بعض علماء الآثار العرب بإعداد أبحاثهم ونشرها باللغات الأجنبية.

ان النشر بلغة غير العربية لا شك يحرم الكثير من الباحثين والطلبة والمواطنين العرب من الاطلاع على تراثهم وحضاراتهم، وآخر التقنيات الحديثة المستخدمة في علم الآثار بلغتهم الأم، فكان ضروريا العمل على ترجمة بعض من هذه الأبحاث والدراسات

إلى العربية، وذلك لأهميتها البالغة للمجتمع العربي. حيث إن موضوع الترجمة اليوم ونقل المعرفة في مجال الآثار ليس بالطموح المطلوب أو القدر الكافي.

ونستطيع القول: إن التاريخ الأثري في الوطن العربي غربي الأصول، ومازال حتى الآن، ومازال التنقيب الأثري العربي تقليديا لم تدخل فيه التقنيات الحديثة إلا نادرا، ومازالت مشاهدتنا للتقنيات الحديثة تتم من خلال أعمال البعثات الأجنبية، وفي الوطن العربي يقل الاهتمام بالنشر على الرغم من ازدياد معدلات التنقيب ولا يعطى الاهتمام اللازم للصيانة والترميم ودراسة الانثروبولوجيا الطبيعية والاختلاف وعدم وجود اتفاق علمي على طرق الترميم، إضافة لقلة وضعف التدريب في مجالات علوم الآثار المختلفة.

وفي العالم العربي كما ذكرنا الكثير من البعثات الأجنبية، ولقد قامت بعض من هذه البعثات بافتتاح مراكز بحثية أو مدارس أثرية في بعض الدول العربية ذات المخزون الحضاري العميق مر على بعضها أكثر من نصف قرن من الزمان، وتكثر هذه المدارس في بلاد الشام ومصر وبعض دول المغرب العربي وتقل في منطقة الخليج والجزيرة العربية (ربما ناشئ ذلك من حداثة الأعمال الأثرية الحقلية في هذه الدول).

• إنشاء المركز:

أمام هذا الاستعراض السريع والواقعي لمختلف أجزاء الوطن العربي فالسؤال هو: ألا يكون قيام مركز أو مراكز عربية تهتم بالدراسات الأثرية المتحفية ضروريا وملحا بهدف مواكبة التقدم العلمي الذي يعيشه العالم المتحضر بهدف استيعابه ونقله إلى البلاد العربية؟ في الواقع إنني أرى أن يكون هذا المركز بمسمى (المركز العربي للآثار) لا أن يكون المركز العربي للدراسات الأثرية فقط كما هو وارد، فإن الاسم المقترح من قبلي يكون شاملا في معناه لكل الأعمال من تنقيب وترميم ومتاحف وتعليم واستشارات وتدريب ودراسات وأبحاث وترجمة... إلى آخره من تلك العلوم، تقيمه الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتتحدد أهداف هذا المركز في النقاط التالية:

١- العمل على دراسة الوحدة الحضارية في الوطن العربي والمساهمة بزيادة الاهتمام بالحضارة العربية في الوطن العربي وخارجه.

٢- اتخاذه كمركز استشاري للدول العربية لتوفير الخبراء والدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة في مجال الآثار والتراث الحضاري.

٣ - المساهمة بالارتقاء بالتشريعات والقوانين العربية الهادفة لحماية الآثار والتراث الحضاري ومتابعة القوانين الأخرى الصادرة عن المنظمات الدولية.

٤ - نقل المعرفة الأثرية والمتحفية من الدول المتقدمة إلى أنحاء الوطن العربي.

٥ - تشجيع ومساعدة الباحثين العرب على القيام بأبحاث ودراسات عن الآثار والمتاحف في الوطن العربي.

٦- الاعتماد على النفس في مجال الأبحاث والدراسات.

٧- تأهيل جيل الشباب العربي على القيام بالدراسات الأثرية والمتحفية.

٨ - التدريب الحديث لمواطني العالم العربي على اختصاص علوم الآثار المختلفة وعلم المتاحف.

٩- إقامة الندوات وورش العمل التي تحتاجها الأقطار العربية بهدف دراسة آثارها وصيانة تراثها والاطلاع على العلوم الحديثة في هذا المجال.

١٠- نشر الأبحاث العربية باللغة العربية وترجمتها إلى اللغات الأجنبية للتعريف بجوانب الحضارة العربية وبمختلف مواقع الآثار المكتشفة ومواقع الترميم والصيانة في الوطن العربي.

١١- ترجمة أهم وأفضل الأبحاث والدراسات العلمية المعدة من قبل العلماء الأجانب العاملين في مواقع الآثار في الوطن العربي إلى اللغة العربية.

١٢- إصدار دورية علمية متخصصة بآثار الوطن العربي (غير محكمة أو محكمة).

١٣- إصدار دورية إخبارية عن الآثار والمتاحف لجمهور الوطن العربي.

١٤- بث الإعلام الآثاري والمتحفي للشرائح المختلفة من أبناء الوطن العربي.

١٥- تكوين الفرق التنقيبية المشتركة من العلماء العرب للتنقيب وفرق إنقاذ الآثار بالوطن العربي.

١٦- متابعة الآثار العربية المسروقة والخارجة بطرق غير مشروعة وإعلام الجهات ذات الاختصاص.

١٧- إقامة المعارض الأثرية العربية المشتركة في داخل الوطن العربي أو خارجه.

١٨- إقامة معهد عربي أكاديمي لتعليم الآثار والمتاحف.

١٩- إقامة مختبر عربي متقدم لصيانة اللقى الأثرية ودراسة ترميم المباني التاريخية

٢٠- إقامة متحف يضم نماذج من آثار الوطن العربي.

٢١- تكوين مكتبة أثرية عربية وبنك معلومات عن آثار الوطن العربي.

- **التشريع:**

المركز المقترح يجب أن ينضوي تحت مظلة الجامعة العربية، ويجب أن يتمتع بالجوانب المتعارف عليها وشبيها بالمراكز الأخرى في جوانبه القانونية وأن يكون له كافة الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها المراكز المشابهة التابعة للجامعة العربية.

● **مقره:**

يكون مقر المركز الرئيسي المقترح احدى الدول العربية، ويجوز له فتح فروع في دول عربية أخرى، ويفضل أن تكون هذه الفروع في الأقاليم الجغرافية (المذكورة سابقا) ويجوز أن ينتقل بعض من مرافقه إلى مدن عربية أخرى مثل المعهد أو المختبر أو المجلة (الدورية العلمية أو المتحف، ويجب أن يراعى في مقر المركز توسطه في العالم العربي ويتميز بسهولة المواصلات والاتصالات الجيدة وسهولة الحصول على مواد تقنية حديثة).

● **الإدارة: (مجلس الإدارة)**

يدير المركز مجلس إدارة مكون من جميع مديري الآثار أو المصالح أو الهيئات في الوطن العربي وهو بمثابة الجمعية العمومية، ويعد مجلس الإدارة نظاماً أساسياً له ويعتبر السلطة العليا للمركز، ويعقد المجلس اجتماعا أو أكثر سنويا لوضع الخطط والبرامج للمركز، ويعتبر الاجتماع صحيحا إذا حضرته أغلبية الدول العربية.

ويجتمع مجلس الإدارة قبل اجتماعات مؤتمرات الآثار الدورية واجتماع مكتب اللجنة الدائمة للآثار، ويرفع رئيس مجلس الإدارة إلى مؤتمر الآثار أو مكتب اللجنة الدائمة للآثار والتراث الحضاري تقريرا عن أعماله ومقترحاته ومعوقاته وخططه المستقبلية وميزانيته وحسابه الختامي وموظفيه للمناقشة والإقرار.

● **الأمانة العامة - أو المجلس التنفيذي:**

يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه أمانة عامة أو مجلساً تنفيذياً لإدارة المركز يكون من عدد من مديري الآثار يتراوح من ٥-٧ أشخاص متخصصين بالآثار من الدول العربية (ممثل واحد لكل دولة) وهو المسؤول عن تنفيذ السياسة العلمية والفنية والإدارية والمالية لمجلس الإدارة، كما يشكل اللجنة الاستشارية العليا.

تجتمع الأمانة العامة اجتماعين في السنة لتنفيذ سياسة مجلس الإدارة ووضع الخطط والمقترحات الجديدة.

المدير العام:

يعين للمركز مدير عام كل ٣ سنوات عربي الجنسية (بعد وضع الشروط الخاصة) من ترشيحات الدول العربية إلى مجلس الإدارة الذي يرفعه بدوره إلى مؤتمر الآثار للموافقة.

يحدد المدير العام المنتخب احتياجاته من مساعدين وأفراد فريقه الإداري وميزانيته وبرامجه ومقترحاته ويقدمها إلى مجلس الإدارة.

يحضر مدير عام المركز مؤتمرات الآثار واجتماع مكتب اللجنة الدائمة بصفة مراقب.

● **اللجنة الاستشارية العليا:**

يكون المركز لجنة استشارية علمية كل سنة تضم عدداً من العلماء العرب من مختلف التخصصات الأثرية ومن مختلف الأقطار العربية بشكل دوري لبحث ما يعرض عليها من استشارات علمية وبحثية من مختلف الدول والجهات المختصة، وتقترح اللجنة على مؤتمرات الآثار القضايا المهمة التي ترى دراستها والاهتمام بها، كما تقوم اللجنة بتشكيل الفرق البحثية والتنقيبية والعلمية لتنفيذ بعض مشاريع التنقيبات والدراسات المطلوبة ومتابعة أعمال هذه اللجان.

● **معهد الآثار:**

ينشئ المركز معهدا آثاريا عاليا لدراسة الآثار بمقره الرئيسي أو بإحدى المدن في العالم العربي بهدف اتخاذه مركزاً للدراسة المتخصصة في مجال الآثار (عندما تكون هناك حاجة لذلك بعد توفر الإمكانيات الضرورية).

● **مختبر الآثار:**

يقيم المركز مختبراً لصيانة الآثار المنقولة وكمركز بحث علمي في مجال الترميم والصيانة (الآثار غير المنقولة) في منطقة متوسطة في العالم العربي لتستفيد منه مختلف الدول العربية، ولا بأس بطلب المساعدة في ذلك من المراكز الدولية المتخصصة مثل ICROM وذلك بهدف تجنب إرسال الآثار خارج الوطن العربي للترميم والصيانة، لما في ذلك من خطورة على الآثار العربية من ناحية، وبهدف إكساب الخبرة من قيام العرب بترميم آثارهم بأنفسهم من ناحية ثانية.

● **متحف الآثار:**

يقيم المركز في مقره أو في إحدى مدن الوطن العربي متحفا عربيا أو أكثر بهدف إبراز وإيضاح وحدة العالم العربي حضاريا للمواطن العربي والزائر الأجنبي، ويضم المتحف نماذج أصلية أو قوالب لأشهر قطع الآثار في الوطن العربي كتعريف بالحضارات العربية، وبأهم المواقع الأثرية بالوطن العربي ويكون ذلك بالاشتراك بين المركز والدولة المستضيفة للمتحف، والذي يقترح أن يكون ثبات مقره لا يقل عن عشر سنوات.

● **المكتبة:**

يقيم المركز في مقره أو في إحدى الدول العربية مكتبة أثرية متخصصة أو أكثر تضم كل ما كتب عن الآثار في الوطن العربي في مختلف تخصصاته منذ أقدم السنين بمختلف اللغات، إضافة لعلم المتاحف.

● ميزانية المركز:

تتكون ميزانية المركز من المساهمات التالية:

- ٥٠٪ تدفعها دولة المقر وتوفر له مقرا مجانيا مؤثثا.
- ٢٠٪ تدفعها الجامعة العربية.
- ٣٠٪ تدفعها الدول العربية على أساس نسبة مساهمتها في ميزانية الجامعة العربية.
- المساعدات والهبات والتبرعات التي ترد بعد موافقة مجلس الإدارة.
- يسعى المجلس للحصول على مساعدات وتبرعات وغيرها من المؤسسات الثقافية والتجارية العربية والدولية لتنفيذ أهدافه وخططه بعد موافقة مجلس الإدارة.
- إيرادات الأبحاث والدراسات والأعمال التي يقدمها المركز لغير (دوائر الآثار الرسمية والجامعة العربية فقط) ومن المبيعات.
- السعي للحصول على مساعدات مالية ثابتة من اليونسكو وغيرها من المنظمات العربية الدولية.

❖ ونقترح أن تكون ميزانية المركز السنوية تتراوح بين (مليون إلى مليوني دولار) في المرحلة الأولى.

مبادئ عامة:

- المشاريع المطروحة تمثل طموحا مشروعا ولكن يمكن تنفيذها على مراحل زمنية متى ما توافرت الظروف المناسبة لذلك.
- يجوز انتقال مقر المركز الرئيسي إلى أي دولة عربية أخرى كل ٦ سنوات، وينتقل معه أمواله وموجوداته وموظفوه.
- يقدم المركز دراسات وأبحاثاً من دون مقابل متى ما طلبت الجامعة العربية ذلك، أما الدول العربية منفردة فيكون بقرار من مؤتمر الآثار أو مكتب اللجنة الدائمة للآثار، ويجوز له طلب دعم ومساعدة لإنجاز أبحاثه من الدول الطالبة.
- يلتزم المركز بأن يقوم بشكل أساسي بعمل الدراسات ذات الطابع القومي العربي والتي تفيد غالبية الدول العربية.
- عند دراسة هذا المشروع لابد من استحضار أفكار «مشروع اتحاد الآثاريين العرب» الموافق عليه من قبل مؤتمر الآثار (١٥) من حيث الأهداف، وطرق التنفيذ، والعمل على البعد عن الازدواجية في تشكيل نظامهما الأساسي.

ثانيا: وقائع وقرارات وتوصيات المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي

10 - 14 مارس 2002

دولة الكويت

وقائع وقرارات وتوصيات المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي

10 – 14 مارس 2002

دولة الكويت

مقدمة:

بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وفي إطار التعاون الوثيق بين المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت ممثلا في إدارة الآثار والمتاحف عقد المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي اجتماعاته في مدينة الكويت خلال الفترة من 10 –14 مارس 2002.

وقد شارك في هذا المؤتمر خمس عشرة دولة عربية، بالإضافة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم (الأيسيسكو) وهذه الدول هي: المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الإمارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – الجمهورية التونسية – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية – المملكة العربية السعودية – جمهورية السودان – الجمهورية العربية السورية – سلطنة عمان – دولة قطر – دولة الكويت – الجمهورية اللبنانية – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى – جمهورية مصر العربية – جمهورية موريتانيا الإسلامية. ومثلت هذه الدول وفود من المتخصصين في مجال علم الآثار قدمت دراسات قيمة ووثائق تتعلق بالمواضيع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

وقد افتتح المؤتمر برعاية الشيخ أحمد الفهد الصباح وزير الإعلام السابق في دولة الكويت، وتحدث الأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي الأمين العام السابق للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نائباً عن وزير الإعلام في بداية المؤتمر بقوله:

«من الضروري رفع وتيرة التعاون في مجال الآثار والأبحاث ذات العلاقة سواء لجهة التنقيبات أو الاهتمام بقضايا التراث العربي». وأضاف: «إن مؤتمرات الآثار العربية دلت على وعي مبكر بأهمية التعاون العربي المشترك الهادف لتبادل الخبرات العلمية والفنية والحفاظ على الآثار العربية وصيانتها».

وطالب الأمين العام السابق المؤتمر بأن يخرج بصيغة عملية وفاعلة تبرز لكل العالم أهمية القدس، وكشف ما تحتضنه من معالم تثبت هويتها العربية والإسلامية.

كما طالب بالاستفادة من التقنيات الحديثة مثل إنشاء موقع على الشبكة العالمية (الإنترنت) لخدمة الآثار العربية. وحيا جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال العمل الثقافي العربي بشكل عام والعناية بالآثار بشكل خاص، كما حيّا رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر، وتمنى لهم النجاح في مهمتهم.

ثم تحدث الدكتور حسين عمران - مدير إدارة الثقافة والاتصال - نائبا عن معالي المدير العام للمنظمة الدكتور المنجي بو سنينة ؛ فقال «إن أهمية عقد مثل هذه المؤتمرات تنبع من الاهتمام بالآثار والحفاظ عليها وإدامتها، من خلال اتباع الوسائل العلمية بالتعاون بين الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم».

وأشاد بجهود الدول العربية في مجال التنقيبات الأثرية والصيانة والترميم والتوثيق، ووجه الشكر إلى دولة الكويت لاستضافتها هذا المؤتمر المهم.

كما ألقى الدكتور محمد الباجي بن مامي كلمة الوفود المشاركة بالمؤتمر السادس عشر، ووجه الشكر إلى دولة الكويت أميرا وحكومة وشعبا على كرم الضيافة وجودة التنظيم.

وأشار إلى ضرورة التركيز على ظروف الأمة العربية الراهنة، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من هجمات صهيونية شرسة، تهدف إلى طمس الهوية والمعالم العربية.

كما ركز على أهمية دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،وإنجازاتها الطموح والنهوض بالمؤسسة وتفعيل برامجها.

وقد انتُخب خلال الجلسة الافتتاحية مكتب المؤتمر الذي تشكل من:

- الأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي الأمين العام السابق للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب رئيسا للمؤتمر.
- الأستاذ شهاب عبد الحميد شهاب مدير إدارة الآثار والمتاحف في دولة الكويت نائبا للرئيس.
- الدكتور فواز الخريشة مدير عام دائرة الآثار العامة بالمملكة الأردنية الهاشمية نائبا للرئيس.

الأستاذ ناصر حسين العبودي من دولة الإمارات العربية المتحدة مقررا.

كما شكِّلت ثلاث لجان رئيسية هي:

1- اللجنة العلمية.

2- لجنة متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر الخامس عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي.

3- لجنة الصياغة.

أما أعضاء اللجنة العلمية فهم:

1- د. فواز الخريشة (رئيس اللجنة) - (الأردن)، وعضوية كل من:

2- نادين بقسماطي - مقررة - (لبنان)

3- عبد الله السعود - (السعودية)

4- عيسى عباس - (الإمارات)

5- إبراهيم درويش - (مصر)

6- علي خلاصي - (الجزائر)

7- عبد العزيز الدولاتلي- (المنظمة)

8- محمد جاسم الخليفي - (قطر)

9- محمد الباجي بن مامي - (تونس)

وتضم لجنة متابعة التوصيات والمقررات كلا من:

1- د. سعد الراشد - (السعودية) وعضوية كل من:

2- د. محمد وهيب - (الأردن)

3- محمد فرج - (الجماهيرية الليبية)

4- سلطان الدويش - (الكويت)

5- داود يوسف - (البحرين)

6- علي بدوي - (لبنان)

7- محيي الدين بوغانمي - (المنظمة)

8- لخضر درياس - (الجزائر)

9- النامي بن محمد كابر - (موريتانيا)

10- العربي الرياطي - (المغرب - إيسيسكو)

لجنة الصياغة وضمت كلا من:

1- د. صلاح عمر الصادق (الرئيس) - (السودان) وعضوية كل من:

2- د. نواف سلمان القسوس - المقرر - (الأردن)

3- عبد الله المطيري - (الإمارات)

4- أحمد الشمري - (الكويت)

5- خالد السندي - (البحرين)

6- لاحق محسن العتيبي - (السعودية)

7- غسان الغساني - (عمـان)
8- صلاح عمر الصادق - (السودان)
9- محمد النيادي - (الإمارات)

وتضمن جدول الأعمال الموضوعات التالية:

- الموضوع الرئيس للمؤتمر «الحفاظ على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وصيانتها».
- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر (الخامس عشر) للآثار والتراث الحضاري.
- الإحاطة بتقارير الدول العربية عن أنشطتها في مجال الآثــار(1999- 2000).
- لائحة اتحاد الآثاريين العرب (النظام الأساسي).
- تقرير دائرة الآثار الفلسطينية عن احتياجاتها.
- مناقشة مشروع قائمة التراث العربي المقترح.
- مناقشة مشروع المركز العربي للدراسات الأثرية.
- مناقشة مشروع مسح وتوثيق الفسيفساء.
- مناقشة مسودة مشروع الاتفاقية العربية لحماية الآثار والممتلكات الثقافية.
- تكريم علماء الآثار العرب المميزين.
- وضع استراتيجية عربية لمواجهة محاولات إسرائيل لتسجيل بعض المواقع الأثرية العربية الفلسطينية على قائمة التراث العالمي.
- مكتب اللجنة الدائمة للآثار والتراث الحضاري.
- مكان وزمان عقد المؤتمر «السابع عشر» للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي، والموضوع الرئيسي للمؤتمر القادم.

وأما بخصوص الندوة العلمية:

فقد عقد المشاركون في المؤتمر السادس عشر للآثار والتراث الحضاري ندوة علمية، قدم فيها الباحثون دراساتهم وأبحاثهم حول الموضوع الرئيس للمؤتمر، الذي حمل عنوان «الحفاظ على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وصيانتها».

وقد أسهمت الاقتراحات والأفكار التي قدمها هؤلاء الباحثون في إثراء الهدف الرئيس للمؤتمر، إضافة إلى المناقشات التي جرت في نهاية الجلسات، والتي تمخضت نتائجها عن ذخيرة جيدة من التوصيات، تمثلت في الآتي:

1- وافق المؤتمر على النظام الأساسي لـ «اتحاد الآثاريين العرب»، كما عرضته المنظمة، ودعا المؤتمر المنظمة العربية إلى أن تقوم بإبلاغ الجمهورية العربية السورية (دولة المقر) بذلك.

2- الموافقة على مشروع لجنة التراث العربي، على أن تكون المنظمة مقرا لهذه اللجنة، وأن تتولى اللجنة الدائمة لمؤتمر الآثار في البلاد العربية أعمال اللجنة العلمية المؤقتة للجنة التراث العربي إلى حين انتخاب لجنة جديدة، كما ورد في المشروع، وأن الاجتماع الأول لهذه اللجنة خلال عام 2002 م.

3- يرى المؤتمر أن يكون مشروع إنشاء المركز العربي للدراسات الأثرية للآثار من المشاريع المهمة جدا، ومن ثم يقترح عرض المشروع على دوائر الآثار العربية لتقديم ملاحظاتها عليه، ثم رفعه إلى اللجنة الدائمة للآثار من أجل اعتماده.

4- تكريم علماء الآثار العرب والذي تتم إجراءاته بالشكل التالي:

- يتم الترشيح بوساطة مؤسسات الآثار العربية الرسمية.

- تقدم الترشيحات إلى المنظمة وفق نموذج خاص تعده المنظمة لهذه الغاية مشفوعا بما يلي:

1- السيرة الذاتية.

2- نسخ مختارة لأهم الأعمال والمؤلفات العلمية للمرشح.

3- خطاب رسمي من الجهة المسؤولة عن الآثار في بلد المرشح بترشيحه.

- تكون الجائزة لجملة الأعمال التي قام بها العالم ولمرة واحدة فقط.

- يشترط في المرشح إغناؤه للعمل الآثاري العربي من خلال أعماله العلمية والعملية في الآثار والصيانة والترميم والمتاحف، وأن تكون تلك الأعمال قدمت إضافات علمية واضحة في مجال الحضارة العربية والإسلامية.

● تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتكريم اثنين من علماء الآثار العرب في كل مؤتمر من مؤتمرات الآثار والتراث الحضاري في البلاد العربية، وتقدم لكل مكرم ما يلي:

1- شهادة تقدير موقعة من مدير عام المنظمة العربية.

2- ميدالية تذكارية.

3- جائزة مالية لا تقل عن خمسة آلاف دولار أمريكي.

4- تنشر المنظمة كتابا تكريميا لهؤلاء المكرمين يشتمل على سيرهم الذاتية، ومقالات وأبحاثا علمية في مجالات الآثار لزملائهم وطلبتهم، ويطبع الكتاب على نفقة المنظمة ليوزع في أثناء حفل التكريم.

- تقوم اللجنة الدائمة باختيار اثنين من بين المرشحين لتكريمهم، ويعد قرار اللجنة الدائمة نهائيا.

5- توصي اللجنة العلمية بضرورة عرض المشاريع المقترحة على مكتب اللجنة الدائمة

للآثار قبل الاجتماع بشهر، من أجل الاطلاع عليها لتقوم اللجنة بعرضها على المؤتمر أو إجراء التعديلات المناسبة عليها.

6- قرر المؤتمر عقد ندوة علمية في إحدى الدول العربية حول مفهوم «الأصالة في التراث العربي والإسلامي»، بالتعاون مع اليونسكو والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، لتقدم نتائجها إلى المؤتمر القادم.

7 - قرر المؤتمر عقد دورة تدريبية لرسم القطع الأثرية والرسم (الرفع) المساحي للمواقع الأثرية بالمملكة الأردنية الهاشمية للعاملين والمهتمين بهذا الجانب من الدول العربية، وأن تكون إقامة الدورة على نفقة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

8 - قرر المؤتمر عقد ورشة عمل عن المسح الشامل للآثار والتراث الحضاري بالجمهورية التونسية، من أجل تدريب المختصين لاستخدام التقنيات الحديثة بالتنسيق والتعاون بين المنظمة والمعهد الوطني للتراث بتونس .

9 - قرر المؤتمر عقد ندوة تدريبية لعلوم المسكوكات.

10- قرر المؤتمر أن تقوم المنظمة بمخاطبة الدول العربية كافة، من أجل إدماج موضوع المحافظة على الآثار الغارقة ضمن قوانين الآثار المعمول بها.

11- يثمن المؤتمر الجهود المبذولة من قبل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى على احتضانها الحفرية العربية المشتركة «بمدينة سلطان»، ويوصي الدول العربية باستمرار هذه الحفرية دوريا لتعزيز تبادل الخبرات في مجال الآثار بين البلدان العربية.

12- الطلب من الجمهورية الإسلامية الموريتانية بموافاة المنظمة العربية بخطة عمل تفصيلية للتنقيب في موقع «كومي صالح»، من أجل رفعها إلى مكتب اللجنة الدائمة للآثار.

13- إعادة الاتصال بجمهورية الصين الديموقراطية فيما يتعلق بالآثار الإسلامية في الصين، وذلك بعقد لقاء بين الجانبين العربي والصيني باستضافة من دائرة الآثار العامة الأردنية، خلال شهر سبتمبر من العام الحالي في عمان.

14- قرر المؤتمر تشكيل لجنة لزيارة كل من الصومال وجيبوتي وجزر القمر، للاطلاع على حالة الآثار والمعالم الأثرية والتاريخية في تلك الدول، وتقديم تقرير إلى المنظمة العربية من الأردن والإمارات و الكويت التي سوف تتحمل تذاكر سفر مندوبيها وجزءا من نفقاتهم، في حين تتكفل المنظمة بتغطية باقي نفقات الفريق.

15- استمرار التأكيد على دعوة الدول العربية إلى ترجمة عدد من الكتب الأجنبية المختارة المتخصصة في علم الآثار إلى اللغة العربية، بدعم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

16- تأكيد الاهتمام بالدراسات المقارنة في مجال علم الآثار.

17- التأكيد على استمرار تبادل المطبوعات والحوليات الأثرية والنشرات وتعميمها على جميع الدول العربية، وحث الدول العربية على تأسيس حوليات آثارية.

18- دعوة الدول العربية لتعيين منسق في كل دائرة من دوائر الآثار والمتاحف في الوطن العربي، يتولى مهمة المتابعة والتنسيق مع المنظمة العربية.

19- استمرار إقامة مشروعات عربية آثارية مشتركة في مجالات المسح الأثري والتنقيب والترميم.

20 - دعوة الدول العربية إلى استحداث صفحات معلوماتية على شبكة الإنترنت.

21 - التأكيد على استمرارية تبادل المعارض الأثرية والتراثية، من خلال عقد اتفاقيات بين الدول العربية.

22 - تشجيع الدول العربية على تبادل وإعارة القطع الأثرية فيما بينها، وإنشاء قاعات خاصة بذلك في متاحفها.

23- تشجيع الدول العربية على إقامة معارض آثار ووثائق وخرائط وصور مصاحبة لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي.

24- حث الدول العربية على إدخال مادة علم المتاحف في أقسام الآثار بالكليات والجامعات والمعاهد العلمية.

25- التأكيد على دعوة الدول العربية إلى مساواة العاملين في حقل الآثار بزملائهم من حيث السلم الوظيفي وما يتبع ذلك من مزايا مادية ومعنوية يتمتع بها العاملون في الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى، بحيث يكون هناك سلم وظيفي يخدم طبيعة عمل كل منهم.

26- نظرا إلى محاولة إسرائيل تسجيل مواقع عربية وإسلامية في فلسطين ضمن قائمة التراث العالمي كمواقع إسرائيلية، قرر المؤتمر ما يلي:

1- التأكيد على تكثيف الوجود العربي في المؤتمرات الدولية.

2- تكليف المنظمة العربية بمتابعة ملف القدس والتنسيق مع المنظمة الإسلامية واليونسكو بهذا الشأن، وإيفاد أحد الخبراء المختصين في هذا الموضوع.

3 - توجيه الشكر إلى جمهورية مصر العربية على جهودها في هذا الشأن.

4 - توجيه رسالة شكر إلى مدير عام اليونسكو لموقفه الإيجابي من الادعاءات الإسرائيلية ودحضها.

5- توجية رسالة شكر إلى جلالة ملك المملكة المغربية، رئيس لجنة القدس واللجنة الملكية الأردنية لشؤون القدس.

- ضرورة مشاركة فريق من العاملين المتخصصين في دائرة الآثار الفلسطينية في الدورات، التي تنظمها أو تشارك فيها المنظمة العربية للثقافة والعلوم مع تحمل تكاليف المشاركة من قبل المنظمة.

- الطلب من دوائر الآثار العربية تزويد مكتبة دائرة الآثار الفلسطينية بجميع المطبوعات المتوافرة لديهم في حقول الآثار.

- الطلب من دائرة الآثار الفلسطينية تزويد مكتب اللجنة الدائمة بتقرير مفصل ومدعم بالوثائق والصور عن الانتهاكات الإسرائيلية للمواقع الأثرية والمباني التاريخية.

- وافق المؤتمر على تخصيص مبلغ.. لتطوير متحف الآثار الفلسطينية في القدس الشريف.

- كما وافق المؤتمر على تخصيص مبلغ لإجراء تنقيبات وترميمات في قصر هشام بن عبد الملك بأريحا.

- كما وافق المؤتمر على تخصيص مبلغ لتطوير أحد المباني التاريخيةالمهمة في قطاع غزة، وتقوم دائرة الآثار الفلسطينية بتقديم خطة عمل متكاملة لكل مشروع على حدة ويقدم إلى المنظمة

27- قرر المؤتمر أن يكون الموضوع الرئيس للمؤتمر السابع عشر هو مدن القوافل العربية، فيما تكون محاوره الفرعية كما يلي:

1- مدن القوافل: دورها التاريخي والحضاري.

2- مدن القوافل: أوضاعها الحالية.

3- وسائل حمايتها وإحيائها.

4- مدن القوافل والسياحة.

28- وافق المؤتمر على إضافة المملكة العربية السعودية والجمهورية الديموقراطية الجزائرية الشعبية إلى مكتب اللجنة الدائمة للآثار والتراث الحضاري.

29- قدم المؤتمر الشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وإلى وزير الإعلام ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب السابق الشيخ أحمد الفهد الصباح، والأستاذ الدكتور محمد غانم الرميحي - الأمين العام السابق للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، وإلى المنظمة العربية للتربية والثقاقة والعلوم على الرعاية الكريمة والجهود التي بذلت لإعداد المؤتمر، وإلى إدارة الآثار والمتاحف بدولة الكويت.

التجربة الكويتية في ترميم وصيانة المباني التاريخية

م. علي اليوحة

مدير إدارة الشؤون المعمارية والهندسية

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

التجربة الكويتية في ترميم وصيانة المباني التاريخية

م. علي اليوحة

مقدمة:

يعتبر إعمار الأرض من الأهداف المهمة للإنسان في حياته، وقد كان المسكن الذي يحميه من الأولويات التي حظيت باهتمامه وتفكيره. حيث بدأ الإنسان الأول بالسكن في الكهوف ثم انتقل إلى الأكواخ، مستفيدا من عناصر المواد الأولية المحيطة به (أشجار، وأغصان، وورق الأشجار) وبعدها انتقل إلى صناعة هذا المسكن من الحجارة، آخذا في تطويره تلبية لاحتياجاته التي أدت إلى ظهور المتاجر والأسواق والمستشفيات والمدارس والمساجد والمؤسسات الحكومية بمختلف أنواعها.

والعمارة هي: القرية والمدينة والدولة بما تشمله من مبان ومرافق وخدمات - كمفهوم عام - وهي تعبير صادق عن الإنسان والمكان وعن أحلام وطموح ومبادئ أصحابها. والعمارة هي فن محلي خاص بكل منطقة، فعمارة المناطق الحارة تختلف عن عمارة المناطق الباردة، فلا تصلح هذه لتلك أو العكس، وكما قيل إذا كانت ملابس المرء جلده الثاني فإن بيته هو جلده الثالث. وتاريخيا نرى أن العمارة دليل شاهد على الحضارات القديمة، وهي تعرفنا مدى ما وصل إليه القدامى من علم وحضارة. وعليه فلن تجد شاهدا صادقا ودليلا أقوى على هذه الحضارات أكثرمما تركوه من عمارة.

وقد مرت بمنطقة الخليج والجزيرة العربية عدة حضارات على مر الزمن، وتشهد على ذلك آثارها التي تركتها في شكل مبان أو نقوش، أو صور مساكن منحوتة في مختلف الأماكن، بالإضافة إلى السدود والقصور والقلاع، إلا أنه لا يزال أمامنا الكثير حتى نعرف حجم تلك الآثار ومقدارها، إذ لا يزال الستار مسدلا على الجزء الأكبر من تاريخ البشرية في تلك البقعة. وطبقا لما تحقق من اكتشافات أثرية بمنطقة الخليج والجزيرة العربية فقد تم الوصول إلى أدلة تؤكد أن المنطقة كانت على اتصال بالحضارات الكبرى التي كانت قائمة منذ ٤٠٠٠ عام ق.م إلى ٢٠٠٠ ق.م.

وقد لوحظ أن عمارة الخليج متشابهة ومتماثلة على طول شواطئه، وأصبحت كأنها وحدة متكاملة، نظرا إلى تشابه الطبيعة والسكان والأصول الواحدة، وبرزت بشكل خاص

في ملاقف الهواء والحوائط الصماء والممرات الداخلية والشبابيك المطلة على الداخل بدلا من الخارج، حيث تختلف عن سائر الشعوب بالآتي:

أولا: البساطة والوضوح في التعبير العضوي للعناصر المعمارية والإنشائية.

ثانيا: تكامل الحيز الفراغي أفقيا ورأسيا داخل المبنى بغرض الخصوصية والراحة ومعالجة الظروف المناخية.

ثالثا: ذوق الناس نحو احترام العادات والتقاليد الموروثة.

رابعا: احترام العناصر المحلية وهي دليل على ارتباط البناء المعماري بالأرض.

خامسا: كثافة البنايات وتقاربها والتلاصق طلبا للظل والأمن وسهولة الاتصال.

وعليه فإن القيمة الاجتماعية المتوارثة، وعظمة البيئة الطبيعية، إضافة إلى عوامل أخرى هي التي حددت شخصية العمارة الخليجية القديمة، ونتيجة لأهمية العمارة والمباني التاريخية بشكل خاص جرى التركيز والاهتمام من قبل دولة الكويت والجهات المختلفة والأفراد المختصين بهذا المجال، حيث إنه بعد تملك المبنى وبعد ظهور الطفرة النفطية، التوسع العمراني المتسارع، وبداية انتقال السكان إلى السكن في ضواحي العاصمة وخارج سور مدينة الكويت، وفي أواسط الخمسينيات، بدأت جرافات البلدية بهدم ومسح مدينة الكويت بمنطقة الشرق والقبلة والمرقاب تلبية للمشاريع العمرانية والتنظيمية آنذاك باستحداث شوارع وأبنية تجارية واستثمارية،وقد نتج عن تلك الحملة إزالة معظم مباني دولة الكويت القديمة، ولم يتبق منها إلا القليل، الذي لم يُستملك في مرحلة السبعينيات.

وللمحافظة على المباني التاريخية صدر بدولة الكويت المرسوم الأميري رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ الخاص بقانون الآثار، وكذلك التعديلات التي طرأت عليه بالقانون رقم (٩) ١٩٩٤، والذي جاء بمذكرته التفسيرية لمواد الفصل الثاني من القانون الذي بين نوع الرعاية الواجب على المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب تأمينها للآثار غير المنقولة (المواقع الأثرية والأبنية التاريخية)، وأوضحت معنى تسجيل هذه المواقع والأبنية وكيفية القيام بالتسجيل المذكور، وصانت حقوق أصحاب المواقع والأبنية المسجلة التي لم تستملك، فأوجبت التعويض عليهم، وحصرت حق ترميم المواقع والأبنية بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ونظمت شروطا خاصة لارتفاع الأبنية الحديثة حول المناطق الأثرية و الأبنية التاريخية للمحافظة على بيئاتها الخاصة. وأوجبت على الدوائر الحكومية المعنية بالموضوع أن تراعي مواقع الآثار في تصاميم التنظيم التي تعدها، كما أوجبت على سلطات الأمن أن تساعد المجلس الوطني في صيانة كل أجزاء التراث الثقافي الكويتي في زمن الحرب

والسلم، توفيقا مع ما هو مثبت في الاتفاقية الدولية لحماية الممتلكات الثقافية لدى وقوع نزاع مسلح.

و يمكن تحديد و تلخيص ما جاء بالقانون الكويتي تسهيلا لأي باحث ودارس للمباني التاريخية في النقاط التالية:

١- جمع الوثائق العلمية والمعلومات التاريخية وتصنيف المباني.

٢- تسجيل المباني ذات الأهمية التاريخية لحمايتها وصيانتها.

٣- صيانة المباني وترميمها والمحافظة عليها وتحويلها إلى متاحف ومعارض وتجهيزها بالاستراحات اللازمة للزوار.

٤- أخذ الموافقة من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب قبل البدء بأي أجراء للإصلاح أو ترميم للمباني المسجلة.

٥- تحديد نسبة ونوعية المباني الملاصقة لأي مبنى تاريخي جرى تسجيله.

٦- استشارة المجلس عند وضع المخطط الهيكلي لدولة ومدينة الكويت عند وضع التصاميم، وذلك فيما يتعلق بالأبنية التاريخية ليكفل إيجاد حرم مبنى حول هذه الأبنية ووضع الشروط للأبنية الجديدة المجاورة لها بما ينسجم مع بيئتها التاريخية القائمة.

وبناء على نصوص القانون الخاص بالآثار والمباني التاريخية وما جاء بمذكرته التفسيرية، باشرت إدارة الشؤون المعمارية والهندسية بالمجلس الوطني منذ تأسيسها، وبالتعاون مع الجهات الحكومية وبشكل خاص بلدية الكويت، القيام بعمل دراسة لمسح وتقييم مختلف المباني التاريخية لدولة الكويت التي يمكن الوصول إليها، وتصنيفها حسب أهميتها التاريخية وطابعها المعماري وحالتها الإنشائية.

وقد انقسم عمل التقييم والمسح للمباني التاريخية حسب نوعية المباني واستخداماتها والتي انحصرت في التالي:

أولا: مبان حكومية (مدراس، مستشفيات، مساجد، وغيرها).

ثانيا: مبان سكنية مستملكة (أملاك الدولة) وتشمل:

(أ) مبان تتبع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بشكل مباشر.

(ب) مبان تقع تحت إشراف ورعاية أصحابها السابقين (الدواوين).

ثالثا: مبان غير مستملكة - جار الطلب بنقل ملكية بعض منها لأهميتها التاريخية.

وبناء على الحصر الموجود أعلاه انقسم العمل إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى

لها معايير يجري على أساسها تقييم مختلف المباني التاريخية المذكورة أعلاه وقد استندت إلى ما يلي:

١- **العمر**: تعطى نصف النقاط على أساس عمر المبنى نفسه، ونصف النقاط للشكل الأصلي. وعلى ذلك يكون المبنى الذي تكون جميع مواده الأصلية مستبدلة، ولكن هناك محافظة على الشكل الأصلي له، فإنه يحصل على ٥٠٪ من مجموع النقاط.

٢- **الحالة**: القيمة، وهي التي ترتبط مباشرة بحالة المبنى من الناحية الإنشائية وكيفية معالجته، إذا كانت «صفرا» يعني ذلك أن المبنى لا يمكن ترميمه.

٣- **الانتفاع بالمبنى**: وفيه تقسم النقاط على درجة إمكان استخدام المبنى في الفترة الزمنية (نصف النقاط إذا كان بالإمكان استخدامه حاليا، ونصف النقاط لإمكان استخدامه مستقبلا).

٤- **الموقع**: ترتبط النقاط والقيمة الممنوحة للمبنى بمدى إسهام المبنى، عند مشاهدته من الخارج، في تكوين النسيج المعماري تاريخيا بالنسبة إلى مجموع المباني التي تقع بالجوار منه.

٥- **الإسهام في الشكل المعماري**: ويوضع في الاعتبار الشكل الخارجي للمبنى (على أساس المزايا المعمارية).

٦- **التفاصيل / الزخرفة**: ترتبط القيمة الممنوحة بأصل التفاصيل والزخرفة المعمارية والنقوش، من حيث كميتها ونوعيتها وطبيعة الحرفة.

٧- **الأهمية الأثرية / التاريخية**: ترتبط القيمة الممنوحة بارتباط المبنى ببعض الأحداث التاريخية أو الشخصيات المهمة أو حقبة تاريخية مهمة أو موقع أو ارتباط المبنى بموقع أثري.

٨- **الأهمية الاجتماعية / السياسية**: ترتبط القيمة الممنوحة بإسهام المبنى حاليا أو سابقا في وضع الدولة اجتماعيا أو سياسيا، وفي التصنيف تعطى قيمة عالية للمباني مثل المدارس والمساجد وأقسام الشرطة، والمستشفيات والعيادات وغيرها من مبان حكومية.

٩- **فقدان الخواص المميزة**: تعبر هذه القيمة السلبية عن المدى الذي فقدته الصفات للمبنى، سواء بسبب الترميمات أو بسبب الانهيارات على مرور الزمن.

١٠- **الإضافة غير المناسبة**: تعبر هذه القيمة السلبية عن مدى التشوه أو الدمار الناتج عن الإضافة غير المناسبة للمبنى الأصلي.

جدول التقييم

اسم المبنى (   )

رقم	المعايير	درجات التقييم لمختلف المعايير										الدرجة النهائية
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	
١	العمر											
٢	الحالة											
٣	الانتفاع											
٤	الموقع											
٥	الشكل المعماري											
٦	الزخرفة											
٧	الأهمية التاريخية											
٨	الأهمية الاجتماعية و السياسية											
٩	فقدان الخواص											
١٠	الإضافة											
الإجمالي												
التصنيف												

وبعد الكشف والمسح لمختلف المباني التاريخية لدولة الكويت وتطبيق المعايير المذكورة في الجدول السابق و تعبئة النموذج للمباني التي جرى الكشف عليها، يجري تصنيف المباني ووضعها حسب النظام التالي:

١- **درجة أولى:** و تمثلها المباني ذات الأهمية العالية التي تنطبق عليها جميع الشروط والمعايير المطلوب المحافظة عليها، وتنزع ملكيتها إذا لم تكن مستملكة، وتحول إلى الجهات المختصة بالدولة، والمعنية بالمحافظة على المباني التاريخية (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٢- **درجة ثانية:** و تمثلها المباني ذات الأهمية العالية ولكن لم تتوافر فيها جميع الشروط، وجرى رفع درجة أهميتها للأهمية التاريخية والشكل المعماري ودرجة الانتفاع بالمبنى، و مطلوب نزع ملكية المبنى إذا لم يكن مستملكا، ويحول إلى الجهة المختصة بالدولة للمحافظة عليه (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٣- **درجة ثالثة:** و هي مبان ذات أهمية متوسطة، وذلك ناتج عن فقدان ما يقرب من نسبة الـ ٥٠٪ من المعايير، ومطلوب المحافظة عليها وحمايتها ويجب المراعاة الدقيقة عند القيام بأي تعديلات مع الأخذ بعين الاعتبار موافقة الجهة المختصة بالدولة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٤- درجة رابعة وهي: مبان ليست لها أي أهمية ولا تستحق الحماية أو المحافظة عليها ويمكن إزالتها، ولكن بعد رفع المبنى ونقل كل ماله من أهمية فيه (أبواب - شبابيك - زخارف معمارية - صور - مخططات) إلى متحف الكويت الوطني.

وللانتهاء من المرحلة الأولى وهي مرحلة المسح لمختلف المباني التاريخية - حسب المعايير ونظام التصنيف - يجري البدء بوضع سجل تاريخي لتلك المباني (مصنف تاريخي) ويحتوي السجل على المخططات المساحية والتنظيمية والصور والوثائق لكل مبنى تاريخي بدولة الكويت.

ويجري كذلك تحديد استخدام المبنى وملكيته ويحفظ في سجلات الجهات الحكومية في الدولة والمعنية بشكل أساسي بحفظ التراث الثقافي الوطني وترسل نسخه منه إلى المنظمات الدولية كمرجع عالمي للموروث الإنساني التاريخي.

المرحلة الثانية (مرحلة المسح للمبنى التاريخي)

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى وهي مرحلة التصنيف، وجمع البيانات التاريخية للمبنى المحافظ عليه وكذلك مرحلة تحديد استخدامات المبنى، تبدأ عملية المسح المعماري والإنشائي وذلك عن طريق المكاتب الاستشارية الهندسية بالتعاون مع المختبرات الإنشائية وتحت إشراف المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وهي الجهة الوحيدة المعنية بذلك ويجري ذلك حسب الإجراءات والخطوات التالية:

أولا - المسح المعماري ويشمل:

١- المسح الطبوغرافي للموقع بشكل عام (كل ما يحيط بالمبنى التاريخي) ورسم الخطوط الكنتورية للموقع.

٢- رسم المساقط الأفقية للمبنى التاريخي (١:٥٠ - ١:١٠٠)

٣- رسم المقاطع الرئيسية للمبنى التاريخي(١:٥٠ - ١:١٠٠)

٤- الرسومات التفصيلية للأبواب والشبابيك والزخارف التي تقع عليها بمقاسات محدودة (١:٥٠) (١:١٠)

٥- مساقط الواجهات للحوائط الخارجية والداخلية ذات الأهمية (يجري تحديدها حسب الأهمية التاريخية ونوعية الرسومات والزخارف التي تقع عليها). (١:٥٠) - (١:١٠٠)

٦- نقل جميع الزخارف والرسومات على مقاييس رسم (١:١٠) للأرضيات

٧- تصوير المبنى وعناصر مواد البناء المستخدم فيه (أخشاب + أرضيات + أسقف + حوائط وكل ما له من أهمية تاريخية) (تصوير فوتوغرافي ملون وأسود وأبيض)

ثانيا: المسح الإنشائي ويشمل:

١- فحص التربة إلى عمق ٦ م و دراسة طبقات التربة ومكوناتها وقياس مستوى منسوب المياه الارتوازية.

٢- دراسة حركة واتجاه الرياح المؤثرة على المبنى.

٣- دراسة حركة دوران الشمس ومدى تأثيرها على تمدد المبنى.

٤- نقل وقياس الشروخ الظاهرة على المبنى (الداخلية والخارجية) ودراسة أسباب ظهورها.

٥- أخذ عينات من الحوائط والأسقف وفحصها لمعرفة تركيبة المواد الإنشائية (الطين، جير، رمل، أملاح، تبن، حجر).

٦- دراسة حالة المواد الخشبية المستخدمة في المبنى (شبابيك، أبواب، شندل، باسجيل، الحصير (بوري أو منقور) و الأعمدة والجسور).

٧- رسم اتجاهات توزيع أحمال خشب الشندل على الحوائط وطريقة التحميل.

٨- دراسة طبقات الأسقف المنفذة وتسميتها.

بعد الانتهاء من أعمال المسح (المعماري والإنشائي) يجري تحليل النتائج ودراستها ووضع الحلول المناسبة لمعالجة العيوب الإنشائية وتقديم مقترحات للمواد المطلوب استخدامها في المبنى التاريخي، ووضع جداول كميات مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

() استخدام المواد التي تتناسب مع طبيعة المبنى التاريخي.

() أن لا يكون هناك أي تأثير في تغير الشكل المعماري للمبنى.

() ترميم وحفظ مواد البناء المستخدمة في المبنى التاريخي وبشكل أساس المواد الخشبية والزخارف والرسومات.

المرحلة الثالثة (مرحلة التنفيذ):

يجري من خلالها وضع المواصفات الفنية لأعمال التنفيذ والحفظ للمبنى واختيار الجهاز الذي يقوم بأعمال التنفيذ (حكومي أو قطاع خاص) شريطة أن يجري العمل تحت إشراف مباشر للجهة المختصة بالدولة والمعنية بحفظ المباني التاريخية (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

وتشتمل تلك المرحلة على الآتي:

١- إقرار طبيعة استخدام المبنى.

٢- عمل التصاميم الداخلية حسب استخدام المبنى.

٣- إعداد المواصفات الفنية لأعمال التنفيذ والمواد التي ستستخدم.

٤- تجهيز وحصر الكميات ووضعها في جداول.

٥- إعداد المخططات التنفيذية للمشروع.

٦- تحديد جهاز الإشراف.

٧- تحديد جهاز التنفيذ (حكومي أو قطاع خاص).

٨- المباشرة بأعمال الترميم والصيانة.

وبناء على تلك المراحل التي جرى تحديدها والتي تضع النظم المتبعة والمناسبة للمحافظة على المبنى التاريخي فإن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب باشر بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى جملة من الأعمال تمثلت في الآتي:

١- شُكلت لجنة مشتركة بين بلدية الكويت والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لتقوم بمهام المسح لجميع المباني التاريخية في مختلف مناطق الكويت. وتم على ضوء ذلك المسح تقييم المباني حسب معايير ونظم التقييم المعتمدة لدى أجهزة المجلس والمذكورة في الدراسة وجمعت البيانات والمعلومات في جداول التقييم، وبناء على تلك البيانات صنفت المباني التاريخية حسب الأهمية إلى أربع مجموعات حيث جرى اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية حفظ المباني التاريخية ووضع رقم خاص (كود) لكل مبنى، وقد استمرت عملية المسح مدة ستة شهور، حيث جرى جرد ٦٨ مبنى تاريخيا.

٢- المشاركة بلجنة مختصة للمحافظة على المساجد التراثية وتضم بلدية الكويت - الأمانة العامة للأوقاف - وزارة الأوقاف - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، إضافة إلى فريق فني وفريق توثيق تاريخي، تحت مسمى مشروع «تأهيل المساجد التراثية» بدعم مالي من الأمانة العامة للأوقاف.

وقد باشرت اللجنة أعمالها بناء على التوصيات والقرارات واستنادا إلى الأصول الفنية المتبعة في ترميم المباني التاريخية التي اشتملت على الآتي:

- المسح الكامل لمختلف المساجد التراثية من الناحية الإنشائية والمعمارية (استنادا على القطاع الخاص)

- تكليف مكتب استشاري لعمل المواصفات وحصر الكميات ووضع الشروط الحقوقية (تجهيز وثائق المناقصة).

- طرح المشروع والمباشرة بأعمال التنفيذ.

وبناء على الكشف والمسح بالتعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص جرى حصر أعمال اللجنة في الآتي:

- حصر ما يقارب ٤٢ مسجدا بدولة الكويت.
- الانتهاء من صيانة وترميم وحفظ ١٢ مسجدا من خلال الأمانة العامة للأوقاف.
- الانتهاء من صيانة وترميم وحفظ ٥ مساجد من قبل متبرعين.
- جار الإعداد لتنفيذ ٦ مساجد للمرحلة القادمة خلال شهرين علما بأن إجمالي المساجد المطلوب مسحها ٥٢ مسجدا.

٣- مبان تاريخية تقع من ضمن اختصاصات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وتجدر الإشارة إلى ما يقوم به المجلس من خلال إدارة الشؤون المعمارية والهندسية بوضع خطة لحماية المباني التاريخية وميزانية أعمال الترميم والحفظ لمختلف المباني التي تقع تحت إشراف المجلس بشكل مباشر ومنها على سبيل المثال:

١- بيت ديكسون - مقر المعتمد البريطاني سابقا وهو(متحف للصور والوثائق).
٢- القصر الأحمر - متحف.
٣- البوابات - (بوابة سور الكويت الثالث)
٤- بيت البدر - متحف التراث الشعبي.
٥- استراحة الشيخ أحمد الجابر بجزيرة فيلكا.
٦- المدرسة القبلية للبنات (مركز ثقافي وإداري)
٧- المدرسة الشرقية بنات (متحف الفن التشكيلي الحديث).
٨- مدرسة كاظمة (مركز كاظمة الثقافي لمحافظة الجهراء).
٩- المستشفى الأمريكي (أول مستشفى بدولة الكويت - متحف - لتاريخ الصحة في الكويت)
١٠- المدرسة الشرقية بنين (متحف تاريخ تطوير التعليم في الكويت).
١١- بيت السدو - متحف الحياكه والسدو.
١٢- بيت الغانم (المرسم الحر) - ورش عمل للفنانين التشكيليين.
١٣- قصر الشيخ عبد الله السالم الصباح في جزيرة فيلكا.

وغيرها من المباني الجاري العمل في نقل ملكيتها إلى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الخلاصة

استنادا إلى ما ذُكر أعلاه بخصوص خطوات العمل لحفظ وترميم المباني التاريخية نخلص إلى ما يلي:

- ضرورة القيام بأعمال المسح النظري وتصوير للمباني والمواقع التاريخية.
- إتمام عمل المسح المعماري والإنشائي وعمل التقرير الخاص بالمباني التاريخية التي جرت دراستها وإعداد المواصفات الفنية لها، وحساب الكميات للقيام بأعمال الترميم والحفظ.
- أن يحدد جهاز التنفيذ (قطاع خاص أو قطاع حكومي) للمباشرة بأعمال الترميم تحت إشراف الجهاز الحكومي المسؤول عن المباني التاريخية.
- إعداد الوثائق والكتيبات بعد الانتهاء من أعمال الترميم واستثمار المباني حسب طبيعة المبنى وأهميته من الناحية التاريخية في مجال السياحة (مراكز ثقافية وإدارية، متاحف، مزارات للسياحة...إلخ) مع الأخذ بعين الاعتبار اللوائح والنظم التي تضعها الدولة لحفظ التراث الوطني.

المراجع

Abel, F.M I 1932
Exploration DU-Sud- Estdela vallee da jordain (suie etfin)
237-263, in Revaue Biblique vol:4177. pp. 827.
Brownlow, C 1895
The Hodceporicon of saint will bald (circa 754 AD) ppts: pp 1-36.
Bernard, D.D 1893
The odosious on the Topography of the Holy land, ppts: 1-19.
Bernard, D.D 1893
The odosius on the Topography of the Holy land ppts (1-19)
Clifton, R 1896
An Account of the pilgrimage of seawulf to Jerusalem and the Holy land ppts: pp: 1-52.
Eusebius, 1966
Das onomustikon Der Biblischen Ortsnamen, Hildesheim. P. 59.
Hoad, E 1954
Eeast of the Jordan, Franciscan printing press Jerusalem.
Harding, 1951
Excavations on the citadel, Amman, ADAJ vol. 1:7-16.
Jermo, S.T 1887
The pilgrimage of the Holy pauls ppts p (1-16).
Macpherson, J. R 1896
Description of Jerusalem and the Holy land p (16 - 49).
Macpherson, J. R 1895
The pilgrimage of Arculfus in the holy land ppts: vol. 13 p (16 - 24)
Sophronios U. D
The life of Saint Mary of Egypt. UD. France.
Stewart, A 1887
Itinerary from Bordeaux to Jerusalem (The Bordeaux pilgrim. 333 A.D) p (1-36).
Wilkinson, J 1981:
Jerusalem Pilgrims before the crusades, Ariel publishing House, Jerusalem.
Stewart, A 1896
The holy places visited by Antoninus Martyr (about the year A.D 570) p (1-37).
Stewart, A 1896
Buildings of the Justinian by procopius (cire 560 A.D), Itinerary from Bordeaux to Jerusalem. (1-172).
Stewart, A 1896
The piligrimage of joannes phocasin in the holy land p (1-36)

Waheeb, M 1997
The first season of Archaeological Excoriations at El-Maghtas project.
Waheeb, A 1998
Wadi kharrar (Al-maghtas) AJA, Vol 102/3:601.
Waheeb, B 1998
Wadi kharrar Archaeological project the monastery, unpublished Report submitted to Annual of the Departement of Artiquities of Jordan p (1-19).
Waheeb, M 1998
New Discoveries Near the Baptism site (Jordan River) (Al-maghtas project) occident orient vol. 3,No. 1. p (19 -20).
Waheeb, A 1998
Wadi el-kharrar (al-maghtas) American Journal of Archaeology. Vol. 102, No. 3.p (106).
Waheeb 1998
New Discoveries Near the Jordan River Alkareem No. 62. p (12 -13).
Waheeb 1998
Alkharrar Archaeological project (Al-maghtas) Annual of the Department of Antiquities of Jordan xlII. p (635-638).
Waheeb 1999
Wadi Al-kharrar Archaeological project the Monastery Annual of Department of Antiquities of Jordan, xl II 549 -557.
Waheeb 1999
Tell Al-kharrar American Journal of Archaeology vol. 103. No.3, (514-515).
Waheeb 1999
Ancient water supply systems in Bethany Beyond the Jordan international symposium Men of Dikes and canals, the Archaeology of water in the middle East, Petra, Jordan.
Waheeb 1999
Preliminary Report on the Excavations work near Jordan River. Unpublished report, Jordan valley, john the Bapist Research center p. 1-12.
Waheeb, M. 2001
Wadi Al-kharrar Archaeological project (Al-maghtas) SHAJ. PP (561-601)
Taylor, E 1999
Bethany Beyond The JORDAN Royal wings Magazine p. (44-45).
Wilson 1880 (28-30)
The land of judeas the Jerusalem Environs including the mountains of Ephraim and the Dead Sea, vol. III Jerusalem.
Wilson, B. 1888
Journey through Syria ans Palestine ppts New York.
Wilson 1895
Pilgrimage of the Russian Abbot Daniel in the Holy land (cire 1106-1107).

